

دليل عملي لمراقبة الانتخابات 2022



GOBIERNO
DE ESPAÑA

MINISTERIO
DE ASUNTOS EXTERIORES, UNIÓN EUROPEA
Y COOPERACIÓN

DIRECCIÓN GENERAL
DE NACIONES UNIDAS,
ORGANISMOS INTERNACIONALES
Y DERECHOS HUMANOS

**دليل عملي
لمراقبة الانتخابات
2022**



كتابة الدولة
الأمانة العامة التقنية
نيابة الأمانة العامة التقنية
قسم التوثيق والإصدارات

© وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون، بخصوص هذه النسخة.
أمانة الدولة للشؤون الخارجية والعالمية.
المديرية العامة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية وحقوق الإنسان.
© إيسابيل منشون لوبيث. المؤلفة والمنسقة
ترجمة: عبد الرحيم عيقرى. النسخة الرابعة.

X-001-21-108-NIPO (الإنترنت)

الصور المستخدمة في هذا الدليل تم إدراجها بهدف تعليمي وتعود ملكيتها إلى أصحابها. وقد تم أخذ الصور من طرف مراقبات ومراقبين إسبان، وافقوا على استخدامها في هذا الدليل. وتعود ملكية صورة الغلاف إلى ماركو فيرش وتعتبر ضمن المجال العام تحت رخصة Creative Common.

تصميم وطباعة:

مطبعة المديرية العامة للاتصال والدبلوماسية العامة والشبكات.

كاتالوج إصدارات الإدارة العامة للدولة: [/https://cpage.mpr.gob.es/](https://cpage.mpr.gob.es/)

تم في هذا الإصدار استخدام ورق مدور خال من الكلور، و/أو ورق مصنوع من الألياف العذراء من غابات مدارة بطريقة مستدامة وحاصلة على شهادة FSC لاحترام الغابات، وذلك انسجاماً مع معايير مراعاة البيئة المعتمدة في التعاقد العمومي.

لا يُسمح، وفقاً لأحكام قانون الملكية الفكرية، استنساخ هذا الإصدار كلياً أو جزئياً، ولا معالجته بواسطة الكمبيوتر أو نقله بأي طريقة أو بأي وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو بالتصوير أو التسجيل أو أي طرق أخرى. ولا يمكن إعارته أو تأجيرها أو أي شكل آخر من أشكال تحويل استخدامه، دون إذن كتابي مسبق من المؤلف، باستثناء النسخ التي يتم إنجازها للاستخدام الحصري من قبل وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون.



الانتخابات العامة، مالوي 2019

فهرس

15	تمهيد
19	أولاً. مقدمة
23	ثانياً. الإطار القانوني
23	1. مجال الاتحاد الأوروبي
24	2. مجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
24	3. مجال منظمة الدول الأمريكية
27	ثالثاً. تمويل بعثات مراقبة الانتخابات
27	1. مجال الاتحاد الأوروبي
28	2. مجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
28	3. مجال منظمة الدول الأمريكية
29	رابعاً. مراقبة الانتخابات ضمن الإطار المؤسسي
29	1. مجال الاتحاد الأوروبي
30	2. مجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
30	3. مجال منظمة الدول الأمريكية
31	خامساً. أسئلة رئيسية حول مراقبة الانتخابات
31	1. ما هي بعثة مراقبة الانتخابات؟
32	2. ما هي أهداف بعثة مراقبة الانتخابات؟
32	3. ماهي القيمة المضافة التي تجلبها بعثة مراقبة الانتخابات؟
33	4. ما معنى المعايير الدولية والممارسات الحسنة بالنسبة للانتخابات الديمقراطية؟

- 36 .5 ما هي المعايير الدولية؟
- 38 .6 ما هي العناصر الأساسية التي تشكل أي انتخابات ديمقراطية؟
- 38 .7 أي نوع من المنهجيات يتم اتباعها في بعثات مراقبة الانتخابات؟
- 38 .8 ما الغرض من بعثة استكشافية للانتخابات؟
- 39 .9 كيف تتم برمجة الأولويات في مجال مراقبة الانتخابات؟

43 سادسا. تعزيز مركزية التوصيات

- 43 .1 مجال الاتحاد الأوروبي
- 46 .2 مجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)
- 47 .3 مجال منظمة الدول الأمريكية

49 سابعا. أشكال أخرى لبعثات المراقبة

- 49 .1 بعثات خبراء الانتخابات (Election Expert Missions)
- 51 .2 فريق تقييم الانتخابات (EAT) / (Election Assessment Team)

53 ثامنا. ما هي هيكلية البعثة؟

- 53 .1 الفريق المركزي (Core Team)
- 55 .2 المراقبون للمدى الطويل
- 55 .3 المراقبون للمدى القصير
- 55 .4 مقدم الخدمات "Service Provider"

57 تاسعا. الفريق المركزي (Core Team)

- 57 .1 ما هي وظائف فريق "كور تيم"؟

61 عاشرًا. مراقبو المدى الطويل

- 61 .1 ما هي وظائف مراقبي المدى الطويل؟
- 61 .2 ما هي مدة انتشارهم؟

- 62 3. كيف ينتشرون؟
- 62 4. كيف يقومون بالمراقبة؟
- 63 5. كيف ينقلون المعلومات؟
- 63 6. ما هي الجوانب التي يراقبونها في العملية الانتخابية؟

69 حادي عشر. مراقبو المدى القصير

- 69 1. خروج مراقبي المدى القصير ووصولهم إلى البلد المضيف
- 70 2. ما هي الوظائف التي يقوم بها مراقبو المدى القصير؟
- 70 3. قضايا هامة متصلة بمراقبة الانتخابات للمدى القصير.
- 71 4. أعمال المراقبين للمدى القصير لدى وصولهم إلى الميدان.
- 73 5. مبادئ مراقبة عمليتي التصويت والفرز
- 74 6. افتتاح مراكز الاقتراع
- 75 7. المراقبة المتعددة للمراكز الانتخابية.
- 79 8. الإغلاق والفرز
- 81 9. تجميع النتائج
- 81 10. نقل نتائج المراقبة
- 82 11. الاستثمارات

107 ثاني عشر. مدونة السلوك

113 ثالث عشر. اختيار مراقبي الانتخابات الإسبانية

- 113 1. اعتبارات عامة.
- 114 2. عملية اختيار المراقبين الإسبان في مجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
- 115 3. عملية اختيار المراقبين الإسبان في مجال الاتحاد الأوروبي
- 116 4. عملية اختيار المراقبين الإسبان في مجال منظمة الدول الأمريكية.

119	رابع عشر. اختيار أعضاء الفريق المركزي (Core Team)
119	1. مجال الاتحاد الأوروبي
119	2. مجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
121	خامس عشر. اختيار أعضاء البعثات الاستكشافية وبعثات الخبراء وبعثات تتبع توصيات الاتحاد الأوروبي.
123	سادس عشر. اختيار أعضاء "مقدمي الخدمات" (Service Provider) أو "شريك الإنجاز" (Implementing Partner)
125	سابع عشر. اختيار المرشحين للدورات الدراسية EODS
127	ثامن عشر. أصناف التزوير الانتخابي وفق أطوار الدورة الانتخابية.
127	1. تزوير الانتخابات
131	2. تقنيات التزوير وفق أطوار الدورة الانتخابية.
149	ببليوغرافيا:
151	تاسع عشر. الجنسانية والانتخابات
152	1. مفاهيم أساسية حول الجنسانية
153	2. المقاربة الجنسانية خلال العملية الانتخابية.
159	3. المقاربة الجنسانية في مراقبة الانتخابات
162	الخلاصة
163	عشرون. مراقبة وسائل الإعلام خلال فترة الانتخابات
164	1. تقييم الإطار القانوني
165	2. تتبع أو مراقبة وسائل الإعلام
171	3. أنشطة مراقبة وسائل الإعلام

172	4. الملحق الإعلامي ومراقبو المدى الطويل ومحلل وسائل الإعلام.
173	5. تقرير وسائل الإعلام
174	6. التحديات المستقبلية لمراقبة وسائل الإعلام
175	البيبلوغرافيا الأساسية
177	ملحقات:
177	نماذج من الأوراق ومفاتيح الرموز لمتابعة وسائل الإعلام

181 الحادي والعشرون. مراقبة شبكات التواصل الاجتماعي

181	ما هي شبكات التواصل الاجتماعي؟
185	شبكات التواصل الاجتماعي والانتخابات
188	استخدام وسائل الإعلام لشبكات التواصل الاجتماعي
189	مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي
190	المراقبون وشبكات التواصل الاجتماعي
192	مسرّد

199 ثاني وعشرون مراقبة التكنولوجيا الانتخابية

200	1. التصويت الإلكتروني
203	امتيازات ومخاطر التصويت الإلكتروني
206	منهجية المراقبة والقضايا الرئيسية التي يجب مراعاتها عند مراقبة التصويت الإلكتروني
206	دور الخبير في تحليل التصويت الإلكتروني
209	دور المراقبين للمدى الطويل والمدى القصير
213	2. التسجيل الإلكتروني للناخبين
215	3. الإرسال وجدولة النتائج الانتخابية، إلكترونياً
217	ببليوغرافيا أساسية

219

ثالث وعشرون. أمن بعثات مراقبة الانتخابات

220

المرحلة الأولى: المرحلة السابقة للانتشار

221

المرحلة الثانية: الوصول إلى البلد المضيف والإقامة السابقة لانطلاق العمل

222

المرحلة الثالثة: انتشار المراقبين في منطقة مسؤوليتهم

222

المرحلة الرابعة: العمليات اليومية

223

المرحلة الخامسة: يوم الانتخابات

224

المرحلة السادسة: انتهاء مهمة البعثة

227

ملحقات:

المؤلفة والمنسقة

إيسابيل منشون لوبيث

مسؤولة مراقبة الانتخابات

في مكتب حقوق الإنسان بوزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون

المتعاونون

لويس خوان رودريغيث

متخصص في النوع الاجتماعي (الجنسانية) والانتخابات ، "الجنس والانتخابات".

شايبير ميلان

مستشار انتخابي وأستاذ في كلية الحقوق في جامعة جبرونا، "مراقبة وسائل الإعلام".

كارلوس بيغا غونثالث

متخصص في التكنولوجيا الجديدة والانتخابات، "مراقبة التكنولوجيا الانتخابية".

فيكتور بيريث سانيودو

خبير في الأمن الدولي، "أمن بعثات مراقبة الانتخابات".

أندارا كوليت رودريغيث-بينيس

مراقبة ومتخصصة في شبكات التواصل الاجتماعي، "مراقبة شبكات التواصل الاجتماعي".

تقوم وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون بنشر هذه النسخة الرابعة المحدثّة من "دليل عملي لمراقبة الانتخابات"، لمساعدة مراقبي الأجل القصير". وتشمل هذه النسخة فصولا جديدة وتتضمن التطورات المنهجية الجديدة والأولويات البارزة في مجال مراقبة الانتخابات المعتمدة على الصعيد الدولي من أجل الرد على التحديات التي تواجه بناء وتعزيز الأنظمة والمجتمعات الديمقراطية.

ويرمي هذا الدليل المحدث إلى تزويد المراقبين الانتخابيين المقبلين، للأجل القصير، بالأدوات الضرورية من أجل النهوض بمهامهم بأقصى قدر من الاحترافية. كما أنه يمثل دعامة للدورة الدراسية لبناء قدرات مراقبي الانتخابات للأجل القصير، التي ينظمها "مكتب حقوق الإنسان" بالتعاون مع "المدرسة الدبلوماسية". ويتم استئناف الدورة الدراسية المذكورة في 2022 بعد انقطاع دام تسع سنوات، بعدما تمكن قرابة 600 مراقب تم تأهيلهم ما بين 2005 و2012 من الاستفادة من فرص المشاركة في أكثر من مهمة للمراقبة.

حيث أن الاستخدام المتنامي لشبكات التواصل الاجتماعي أثناء الحملات أصبح يمثل عاملا بارزا في عملية تكوين إرادة الناخبين. ويبرز الفصل الجديد حول شبكات التواصل الاجتماعي هذه الظاهرة الجديدة، وإن كانت تسهم في دمقرطة الوصول إلى المعلومة فإنها لا تخلو من مخاطر تحدد بالعمليات الانتخابية.

وكذلك يتطرق الفصل الجديد حول مراقبة التكنولوجيا الانتخابية، إلى الاستخدام المطرد للتكنولوجيا في إدارة العمليات الانتخابية في معظم البلدان ويزود المراقبين بأدوات للقيام بمراقبة أكثر فعالية في محيط ما فتى يترقم. وتضاف هذه الفصول الجديدة إلى تلك التي تعنى بأصناف التزوير، وقضايا الجندر والانتخابات ومراقبة وسائل الإعلام والأمن والسلامة لدى البعثات التي تم تناولها في النسخة السابقة.

كما أن هذه النسخة تولي اهتماما خاصا للدور الحيوي للتوصيات المنبثقة عن الأنشطة التي تقوم بها كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية ضمن جهود دفع عجلة العمليات الانتخابية. وقد أضحت متابعة هذه التوصيات بمثابة مجال عمل أولوي لهذه المنظمات الإقليمية وللدول الأعضاء فيها. ولا بد من استحضار هذا الجهد الثمين في

لحظة تسجل تراجعات خطيرة على صعيد الديمقراطية، تتبلور من بين أمور أخرى في التآكل المقلق للجودة الديمقراطية في العديد من البلدان.

حيث أن هذا الدليل والدورات الدراسية المشار إليها سابقا لتعزيز قدرات مراقبي الأجل القصير، تبرز جميعها التزام إسبانيا إزاء دعم البناء الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية في كل أنحاء العالم. وهو الالتزام الذي يترجم أيضا من خلال الإسهام الذي تقوم به كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية في مجال مراقبة الانتخابات أو على صعيد الأدوات التي تنتجها من قبيل "مذكرة التفاهم" بين وزارة الدولة في حينه للشؤون الخارجية والأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية، الأمر الذي سمح لمراقبي الانتخابات الإسبان بالانضمام إلى بعثات مراقبة الانتخابات التي تشرف عليها منظمة الدول الأمريكية في مجال ذي أولوية بالنسبة لإسبانيا، أي الإيبيري-أمريكي.

إذ أن دعم إجراء انتخابات حرة وتنافسية يمثل أولوية سياسية ومطلباً أخلاقياً، ليس فقط لكون ذلك يسهم في بناء وتعزيز الديمقراطية، لكن لأنها تمثل أيضا آلية فعالة لإعادة بناء المجتمعات المتصدعة وعنصرا أساسيا في ما يصطلح عليه في يومنا الراهن، بالعدالة الانتقالية. وبعيدا عن أي ممارسة متعطسة للتدخل في الشؤون الداخلية للغير، فقد أضحت مراقبة الانتخابات بمثابة أداة ثمينة لدعم ومرافقة عمليات الديمقراطية وعنصرا هاما لمنع اندلاع النزاعات وفضها.

ويحرص "مكتب حقوق الإنسان في وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون"، على تقديم مساهمة متواضعة من خلال هذا الدليل، من أجل تعزيز الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان، عبر إتاحة وسيلة تساعد على تحسين قدرات الأشخاص الذين يقومون بمهام مراقبة الانتخابات، معربين بذلك عن التزامهم إزاء القيم التي تستند إليها الديمقراطية، علاوة على تضامهم مع المجتمعات التي تتطلع إلى التحرر السياسي.

وبهذه المناسبة نقدم الشكر الجزيل للمساهمة الثمينة لكل من أدارا كوليت فينياس وكارلوس بيغاس غونثالث، المؤلفان على التوالي للفصلين الجديدين حول "مراقبة شبكات التواصل الاجتماعي" و"مراقبة التكنولوجيا الانتخابية"، وأيضا العمل الذي أنجزه لويس خوان رودريغيث وشابيير ميلان وفكتور بيريث سانيودو، الذين أسهموا في هذا الدليل بفصول حول "الجنر والانتخابات" و"مراقبة وسائل الإعلام" و"أمن وسلامة البعثات"، على التوالي.

وفي النهاية، نود أن نعرب عن امتناننا وشكرنا لإسبائيل منتشون لوبيث، المسؤولة عن مراقبة الانتخابات في "مكتب حقوق الإنسان"، المشرفة على هذا الدليل ومؤلفة فصل "أصناف التزوير الانتخابي من منظور الدورة الانتخابية"، التي لولا التزامها وتفانيها، لم يكن ليتمكن من تحديث هذا الدليل.

فرناندو فرناندو-أغوايو مونيوت

مدير مكت ب حقوق الإنسان



مركز اقتراع الانتخابات العامة، بوليفيا 2019

أ. لماذا نسخة رابعة من هذا الدليل؟

قرر "مكتب حقوق الإنسان" نشر النسخة الرابعة من "الدليل العملي لمراقبي الانتخابات للمدى القصير"، بهدف الاستجابة إلى ضرورة تبني المقاربات الإستراتيجية الجديدة وتطور المنهجيات التي تم اعتمادها خلال السنوات الثمانية الأخيرة في مجال مراقبة الانتخابات. كما أنه تم استكمال النسخات الثلاث السابقة بفصول جديدة توسع من نطاق المعارف وتعزز الأدوات المتاحة لمراقبي الانتخابات للمدى القصير والطويل على حد سواء، الأمر الذي سيساعدهم، حتماً، على القيام بمهامهم باحترافية وجدية والتزام.

ب. لماذا ثلاثة وعشرون فصلاً؟

حتى يتمكن المراقبون للمدى القصير، من القيام بعملهم على أحسن وجه، حيث يجب عليهم فضلاً عن معرفة وظائفهم ومهامهم والعناصر التي يجب أن يراقبوها، أن يكونوا مستأنسين

بالمبادئ والأهداف والمنهجيات المتصلة بمراقبة الانتخابات وهيكل لجنة المراقبة ووظائف الفريق الأساسي "الكور تيم" ومراقبي المدى الطويل، علاوة على مدونة السلوك وأمن البعثات وأنواع التزوير وسلوكيات وسائل الإعلام ومشاركة المرأة في العمليات الانتخابية. من جهة أخرى فإن المعلومات المتاحة حول عمليات اختيار مختلف أعضاء اللجنة تمثل أيضاً توجيهاً لكافة الأشخاص الذين يرغبون في المشاركة في مختلف أنشطة مراقبة الانتخابات.

ومن أجل ذلك يورد هذا الدليل في فصله الأول، مدخلا يعرض فيه مدى تطور مراقبة الانتخابات على مدى السنوات الـ 25 الأخيرة. ويفسر الفصل الثاني الأساس القانوني الذي تستند إليه مراقبة الانتخابات، كما يركز الفصلان الثالث والرابع على التمويل والسياق المؤسسي لمراقبة الانتخابات. من جهته، يطرح الفصل الخامس عدداً من التساؤلات الهامة المتصلة بمراقبة الانتخابات (ما هي بعثة مراقبة الانتخابات؟ وما هي أهدافها وما هي قيمتها المضافة؟ وما تعنيه المعايير الدولية والتجارب الحسنة بالنسبة للانتخابات الديمقراطية وغير ذلك). وأما الفصل السادس فيعكف على المنظور الجديد لمراقبة الانتخابات فيما يوصف الفصل السابع الأشكال الأخرى التي قد تتبناها البعثات. وأما الفصل الثامن فيسلط الضوء على هيكل بعثة مراقبة الانتخابات، فيما تركز الفصول التاسع والعاشر والحادي عشر على الفريق الأساسي "كور تيم" ومراقبي المدى الطويل ومراقبي المدى القصير، على التوالي، مع تفصيل وظائفهم والجوانب التي تتم مراقبتها والمنهجية المستعملة. من جهته، يعالج الفصل الثاني عشر، مدونة سلوك مراقبي الانتخابات. كما أنه يتم التطرق إلى إجراءات انتقاء مختلف أعضاء البعثات في الفصول الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر، فيما يسلط الفصل السابع عشر الضوء على عملية الاختيار بالنسبة للمشاركة في الدورات الدراسية التي ينظمها مشروع "إيودز" (Election Observation and Democracy Support) (EODS)، الخاص بتأهيل المراقبين وأعضاء "كور تيم". وأما الفصول الثامن عشر والتاسع عشر والعشرون والحادي والعشرون والثاني والعشرون والثالث وعشرون، فإنها تعنى بالتزوير في الانتخابات والمرأة في الانتخابات ومراقبة وسائل الإعلام ومعاينة شبكات التواصل الاجتماعي وملاحظة التكنولوجيا الانتخابية ومراقبة التصويت الإلكتروني وأمن البعثات، على التوالي.



الانتخابات العامة، كينيا 2017

أولا. مقدمة

إن توسع نطاق مراقبة الانتخابات خلال السنوات الأربعين الأخيرة، يرتبط بشكل مباشر بالميول العالمية نحو الديمقراطية. والحقيقة أنه في خضم موجة الديمقراطية التي انطلقت في الثمانينات في أمريكا اللاتينية والتي اجتاحت عقب سقوط جدار برلين الفضاء الذي كان تابعا للاتحاد السوفياتي، فضلا عن جزء من أفريقيا وآسيا، فإن العديد من البلدان كانت أجرت أولى انتخاباتها متعددة الأحزاب، حيث بدأت بهذه الصورة، مسار الانتقال الديمقراطي أو استراتيجية الخروج من وضع متأزم. وفي هذا السياق تضحى الانتخابات أداة مفيدة لإضفاء الاستقرار على المجتمعات التي تعاني من انقسام عميق، وتساهم بالتالي في دفع أطراف النزاع إلى التخلي عن دينامية المواجهة المسلحة واستبدالها بدينامية النضال السلمي والديمقراطي حول السلطة من خلال المنافسة السياسية. ويعكس هذا الصعود الصاروخي لمراقبة الانتخابات الإسهام القِيم الذي تمثله بالنسبة لتحفيز الديمقراطية وحقوق الانسان وتعزيزها.

وإن كانت الانتخابات ليست عربونا على الديمقراطية في حد ذاتها، فبدونها لا يمكن إقامة أي حكومة تشاركية وذات تمثيلية، حيث أن التصويت يمثل آلية المشاركة السياسية للمواطنين التي من شأنها إضفاء الشرعية الديمقراطية على السلطة من خلال عكس قرار الأغلبية.

وبتعبير آخر، لا يمكن بناء نظام ديمقراطي دون أن يشمل من بين عناصر أخرى، انتخابات حرة وتنافسية وشفافة ضمن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفصل السلطات وسيادة القانون، وشفافية ومساءلة السلطات المنتخبة والحوكمة، فضلا عن وجود مجتمع مدني قوي ومهيكل.

ويمكن اعتبار إجراء الانتخابات كأداة مفيدة من أجل تسوية المشاكل التي تعاني منها بعض المجتمعات وذلك في إطار الفضاء السياسي. وفي هذا السياق، فإن مراقبة الانتخابات ستكفل حصر النزاع في الفضاء السياسي. إذ أن التقييم المحايد وتعزيز الشفافية في العمليات الانتخابية، الذي تقوم به مراقبة الانتخابات، من شأنه أن يسهم في تحفيز وحماية حقوق الانسان والديمقراطية والسلام. وترمي مراقبة الانتخابات، في نهاية المطاف، إلى دعم ومرافقة البلدان التي تجتاز مرحلة سياسية انتقالية أو ما بعد النزاع، لإطلاق وتعزيز عملياتها للديمقراطية. وهو الأمر الذي يمثل آلية ثمينة للتقييم الموضوعي والمحايد للعمليات الانتخابية وللتضامن الدولي غير المحزب، في خدمة الأمل المعقود على ديمقراطية البلدان ومجتمعاتها.

ويشار إلى أن المنظمات الدولية ذات الطابع الإقليمي التي تقوم في الوقت الراهن بتنظيم عمليات مراقبة الانتخابات هي كما يلي: الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأفريقي، التي يضاف إليها منظمات دولية غير حكومية مثل مركز كارتر والمعهد الوطني الديمقراطي (NDI) والمعهد الدولي الجمهوري (IRI).

وإلى ذلك، فإن الأمم المتحدة، الرائدة والنشطة جدا في هذا الحقل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي تزامن مع عمليات تصفية الاستعمار، لم تعد تقوم بأعمال مراقبة الانتخابات، لكون ذلك لا يتسجم مع نشاط المساعدة الانتخابية التي يقدمها "برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية" (PNUD). وقد قامت منظمة التعاون والأمن في أوروبا والاتحاد الأوروبي بجهود جبارة على الصعيد البشري والمالي في مجال مراقبة الانتخابات في العقد الأخير من الزمن. وقد نشر الاتحاد الأوروبي منذ عام 2000 إلى عام 2013 حوالي 130 بعثة لمراقبة الانتخابات. من جانبها قامت منظمة التعاون والأمن في أوروبا بإرسال ما يناهز 180 بعثة لمراقبة الانتخابات منذ 1996 إلى البلدان التي تقع في مجالها الجغرافي فيما قامت منظمات الدول الأمريكية بمراقبة حوالي 200 عملية انتخابية منذ 1962 في منطقة إيبيرو-أمريكا والكاريبي.

ويتشاطر الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والأمن في أوروبا، نفس الركائز المنهجية والمبادئ والقيم المنظمة، التي تغذي وتدعم نشاطهما في مجال مراقبة الانتخابات، لكنهما يختلفان في جانبيين لا بد من الإشارة إليهما.

بداية، هناك تقسيم جغرافي بين المنظمين، بموجبه تقوم منظمة التعاون والأمن في أوروبا بمراقبة الانتخابات داخل الدول الـ 57 المشاركة فيها، فيما يقوم الاتحاد الأوروبي بمراقبتها في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

وفي المقام الثاني، فإنه بينما يراقب الاتحاد الأوروبي بشكل استثنائي الانتخابات التي تجري في الديمقراطيات الناشئة أو في طور التعزيز، فإن منظمة التعاون والأمن في أوروبا تعمل من خلال مكتبها للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR)، على مراقبة الانتخابات في الديمقراطيات التي توجد في طريق التقوية وأيضا الديمقراطيات المعززة. وأما في بيئات الديمقراطيات الراسخة، لا ينشر "مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان" بعثة مراقبة انتخابية تقليدية مع مراقبين على المدى الطويل والقصير، بل بعثة تقييم الانتخابات أو بعثة خبراء الانتخابات تتكون من فريق محدود من المحللين الانتخابيين والقانونيين والإعلاميين وغيرهم (حوالي 10 خبراء في الحالة الأولى وما بين 3 و 5 خبراء في الحالة الثانية). وتقوم البعثتان بتحليل بعض العناصر الخاصة من النظام الانتخابي المعني. يركز هذا النوع من المراقبة على اكتشاف أوجه القصور والعناصر الهشة للأنظمة الانتخابية التي يمكن تحسينها، مثل: الإطار القانوني، واستخدام التقنيات الجديدة في عمليات التصويت والفرز والتصويت عن طريق المهدد بمخاطر انتهاك سرية التصويت والسيناريوهات الإعلامية التي تضر بالمساواة في المنافسة الانتخابية، أو التطبيق غير السليم لمبدأ المساواة في التصويت أو تباين القوانين الانتخابية التي قد تنتهك حقوقاً انتخابية معينة، أو تمويل الحملة، أو نظام فض النزاعات الانتخابية. تتيح هذه البعثات أيضاً تحديد الممارسات الجيدة التي يمكن نقلها إلى سيناريوهات أخرى، ومن ثمة قيمتها التربوية المضافة. وهكذا فإلى جانب المراقبة الانتخابية المتعددة التي أجراها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في السنوات الأخيرة في الديمقراطيات الناشئة، فقد راقب أيضا العديد من الانتخابات التي أجريت في الديمقراطيات المعززة ومن بينها مثلا، الانتخابات التشريعية الإسبانية للأعوام 2004، 2008، 2011، 2015 و 2019، والانتخابات التشريعية في ألمانيا للأعوام 2009 و 2013 و 2017 و 2021 والانتخابات العامة للمملكة المتحدة لأعوام 2005 و 2010 و 2015 و 2017 و 2019 والانتخابات الرئاسية في فرنسا لسنوات 2007 و 2012 و 2017. في حالة الولايات المتحدة، منذ عام 2002، راقبت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الانتخابات المتتالية لكل من الكونغرس والرئاسة، من خلال نشر بعثات التقييم الانتخابي وبعثات المراقبة الانتخابية المحدودة (دون نشر مراقبين للأجل القصير) والمراقبة التقليدية للانتخابات (مثلا الانتخابات الرئاسية 2016).

يمكن الاطلاع على جميع التقييمات الأولية، وكذلك التقارير النهائية للبعثات الانتخابية المختلفة التي نفذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حسب البلد، على الرابط التالي:

<https://www.osce.org/odihr/elections>



الانتخابات التشريعية والرئاسية، مالوي 2019

ثانيا. الإطار القانوني

1. مجال الاتحاد الأوروبي

إن نشاط الاتحاد الأوروبي في مجال مراقبة الانتخابات يستند قانونا إلى النصوص المؤسسة والتي تشمل المبادئ والقيم التي ألهمت إنشائه. ومن قوانين معاهدة الاتحاد، تشير في ما يلي إلى الآثار التي تهمنا من خلال المواد التالية:

— المادة 2 التي تشير إلى القيم المؤسسة والمبادئ المنظمة في الاتحاد الأوروبي، أي الديمقراطية والحرية والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

— المادة 21 التي تحدد أهداف العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، أي الترويج للديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن تشجيع السلام والتنمية المستدامة.

ومن أجل تقوية الانسجام بين العمل الخارجي وهذه المبادئ، أدخل الاتحاد الأوروبي بندا ديمقراطيا في اتفاقاته للتعاون مع البلدان الأخرى، وهي المسماة اتفاقات كوتونو 2000 و2004، التي تربط بين المساعدة المخصصة للتنمية واحترام حقوق الإنسان والإنجازات المكتسبة على مسار الديمقراطية. وفي هذا السياق، تمثل مراقبة الانتخابات التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، أداة فعالة من أجل قياس مدى إرادة البلدان في التقدم على صعيد مسارات الديمقراطية كما أنها أصبحت تمثل إحدى الوسائل الأكثر مرنية للعمل الخارجي للاتحاد الأوروبي في مجال الترويج للديمقراطية. وهكذا فبموجب ذلك "البند الديمقراطي"، قامت المفوضية الأوروبية بتعليق مشاريع للتعاون والتنمية كانت موجهة إلى مخاطبين حكوميين، عندما أكدت بعض بعثات مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، أن العملية الانتخابية التي تمت مراقبتها لا تستجيب في معظمها للمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية وبالتالي، فإنها لا تسمح بالتعبير عن الإرادة الشعبية.

من جهة أخرى، فإن نشرة الاتحاد الأوروبي (191) (2000) (UE COM) التي تعود إلى عام 2000، تمثل وثيقة مرجعية للاتحاد الأوروبي في مجال مراقبة الانتخابات حيث أنها تحدد المبادئ المنظمة لسياسته في هذا المجال، مع تحديد الأهداف والمهمة والأسس المنهجية لمراقبة الانتخابات. من جهة أخرى، فإن النشرة المذكورة، التي مثلت منعطفا هاما بخصوص مراقبة الانتخابات التي كان يقوم بها الاتحاد الأوروبي في ما سبق، والتي كانت تعتمد على مراقبة الانتخابات لمدى قصير، مع الافتقار لمنهجيات تستند إلى معايير وبتمويل آني، زودت مراقبة الانتخابات حينها بأداة تمويلية مستقرة. وفي نهاية المطاف، فإنها تتميز بالتأكيد على التفاعل المستمر بين مراقبة الانتخابات والمساعدة إزاءها، مع تشجيع التكامل في ذلك بهدف تقديم أكبر قدر من الفعالية للنشطين.

2. مجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

قام ممثلو الدول المشاركة في "مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا" الذين اجتمعوا في كوبنهاغن في يونيو/حزيران 1990 بصياغة وثيقة تمثل المرجعية الرئيسية التي تؤطر لمراقبة الانتخابات في مجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي تلك الوثيقة (وثيقة كوبنهاغن 1990، المادة 8)، تبنت البلدان المشاركة الالتزام السياسي بدعوة المؤسسات الديمقراطية والمدافعة عن حقوق الإنسان لمراقبة العمليات الانتخابية من أجل توطيد الشفافية فيها. وقد تم تعزيز هذا الالتزام خلال قمة إسطنبول لعام 1999 حيث تعهدت الدول المشاركة بمتابعة تقارير تقييم الانتخابات التي يقدمها OIDDH.

3. مجال منظمة الدول الأمريكية

إن الأساس القانوني الذي يسمح بإنجاز مهام مراقبة الانتخابات من طرف منظمة الدول الأمريكية يعود في بدايته إلى "الميثاق التأسيسي" لمنظمة الدول الأمريكية لعام 1948، حيث

يرد في مادتها الثانية 2. ب) أن الغرض الرئيسي للمنظمة يكمن في "تشجيع وتعزيز الديمقراطية التمثيلية ضمن مبدأ عدم التدخل". وقامت الدول الأعضاء في المنظمة في عام 1959 بالصادقة على "إعلان سانتياغو" الذي جدد الالتزام في المنطقة حيال الديمقراطية التمثيلية، حيث تم تعريف إجراء انتخابات ديمقراطية كأحد المتطلبات الثمانية (8) من أجل تحقيق نظام ديمقراطي تمثيلي حقيقي. وسمح ذلك الإعلان بعد ثلاث سنوات من ذلك، بطلب من الحكومة المؤقتة لجمهورية الدومينيكا، إرسال بعثة للمساعدة الفنية من أجل تقديم توصيات متصلة بإصلاحات تسهم في إنجاز انتخابات ديمقراطية. ويمكن اعتبار تلك البعثة كأول سابقة لمراقبة الانتخابات، تقوم بها منظمة الدول الأمريكية. من جهة أخرى فإن القرار 991 المتعلق بـ "حقوق الإنسان ومراقبة الانتخابات"، الذي تمت المصادقة عليه في سنة 1989، أسهم في تعزيز مراقبة الانتخابات ضمن منظمة الدول الأمريكية، بوصفه إحدى الأدوات الهامة الرامية إلى توطيد الإجراءات الانتخابية. ونص ذلك القرار، أنه ينبغي، بناء على طلب أحد البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية، أن تقوم هذه الأخيرة بإرسال وفق من مراقبي الانتخابات الدوليين، بهدف مراقبة وتقييم إجراءات وعمليات الانتخابات. وهكذا انتظمت الية إرسال بعثات مراقبة الانتخابات، وإن كانت أكثر تركيزاً على يوم التصويت. وتتوابعها بالتطور الحاصل في اتجاه مفهوم أكثر شمولية للديمقراطية، فإن "الميثاق الديمقراطي البيني الأمريكي" لعام 2001، إلى جانب أدوات قانونية أخرى للنظام الأمريكي البيني، يحدد جملة من الحقوق المتصلة بالعمليات الانتخابية ويؤطر لبعثات مراقبة الانتخابات على المدى الطويل، حيث يبرز في فصله الخامس (5)، إسهامه كأداة لتعزيز الديمقراطية في المنطقة.



الانتخابات الرئاسية، أوكرانيا 2019

ثالثًا. تمويل بعثات مراقبة الانتخابات

1. مجال الاتحاد الأوروبي

تم تمويل بعثات الاتحاد الأوروبي اعتبارًا من عام 2021 من قبل برنامج "أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي - أوروبا شاملة" (IVDCI و NDICI). هذه الأداة المالية الجديدة متعددة السنوات، التي تم التفاوض بشأنها بين المفوضية والبرلمان الأوروبي والمجلس بموجب قانون الاتحاد الأوروبي 2021/947 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس في 9 يونيو/حزيران 2021 بهدف صياغة تعاون الاتحاد الأوروبي بشكل متنسق مع بلدان أخرى، من خلال تعزيز قيم ومبادئ ومصالح الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم بشكل فعال.

تم تخصيص ميزانية إجمالية تبلغ حوالي 79 مليار يورو للفترة 2021-2027 ، وتتمحور الأداة المذكورة أعلاه حول ثلاث محاور تشمل إجراءات على المستويات الإقليمية والمواضيعية والاستجابة السريعة.

تمول البرامج المواضيعية الإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) على نطاق عالمي مع التركيز، من بين أمور أخرى، على مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية

والمجتمع المدني، إلخ. في إطار المحور المواضيعي، خصصت هذه الأداة متعددة السنوات مبلغا بنحو ملياري (2) يورو لتعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم.

وينص قانون الأداة المذكور على تخصيص 25 % كحد أقصى من الميزانية الإجمالية لأنشطة المراقبة الانتخابية خلال الفترة المعنية. يسمح هذا التخصيص بميزانية سنوية تبلغ حوالي 45 مليون يورو لتمويل أنشطة المراقبة الانتخابية، ما يعكس زيادة طفيفة مقارنة بالسنوات السابقة، وما يعكس الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لأنشطة المراقبة الانتخابية كمساهمة في تعزيز الديمقراطية في العالم. هذه الأداة المالية تمنح لمراقبة الانتخابات استقرارا على صعيد الميزانية وإمكانية التعويل عليها، الأمر الذي يسهل برمجة المراقبة الانتخابية.

2. مجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

ويشار إلى أنه يتم تمويل نشر مراقبي الانتخابات سواء للمدى الطويل أو القصير في مجمله، من طرف الدول المشاركة التي تقرر المشاركة في إحدى بعثات مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتحمل كل دولة مشاركة كلفة نشر مراقبي الانتخابيين. وتوقف مستوى مشاركة الدول المشاركة في بعثات مراقبي الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في غالب الأحيان، بالاهتمام السياسي لهذه البلدان للمشاركة في إحدى البعثات المذكورة، وأيضا على حجم موارد الميزانية. ويتسبب كل هذا في بروز مستوى من الضبابية في عملية برمجة البعثات من طرف "OIDDH"، حيث أنه اضطر في بعض الأحيان إلى إلغاء بعض بعثات مراقبة الانتخابات المحددة (MOEL)، المبرمجة بسبب عدم الحصول على الرد المطلوب من طرف الدول المشاركة. وهذا ما حصل في بعثة مراقبة الانتخابات المحددة التي كانت مكونة من 20 مقاربا للانتخابات بالنسبة للانتخابات التشريعية الإيطالية لعام 2013 (حيث أنه لا يتم نشر مراقبين للانتخابات للمدى الطويل بالنسبة لصيغة MOEL). وبالمقابل، فإن نشر أعضاء الفريق المركزي أو الكور تيم، المشكل من عدد من الخبراء/المحللين، يتم تمويله على حساب ميزانية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ويتم اختيارهم مباشرة من قبل الدائرة الانتخابية لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

3. مجال منظمة الدول الأمريكية

لا تملك منظمة الدول الأمريكية في الوقت الراهن أي أداة تمويلية تسمح لها بتمويل نشر بعثات لمراقبة الانتخابات المبرمجة، الأمر الذي يضطرها إلى مطالبة الدول الأعضاء بالنسبة لكل بعثة، فضلا عن الدول المراقبة ومانحين آخرين للموارد التمويلية الضرورية من أجل نشر بعثات مراقبة الانتخابات. تسهم اسبانيا في تمويل بعثات المراقبة الانتخابية في منظمة الدول الأمريكية عبر الصندوق الإسباني لمنظمة الدول الأمريكية الذي يعتبر بمثابة أداة مالية تم إنشاؤها في 2006 من طرف الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) من أجل تمرير اموال التعاون إلى المنظمة، بخصوص تحسين الحوكمة في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويتوقف شكل وحجم بعثة مراقبة الانتخابات في نهاية المطاف على الموارد المتحصل عليها، الأمر الذي يعقد عملية برمجة البعثات.



الانتخابات العامة، كينيا 2017

رابعاً. مراقبة الانتخابات ضمن الإطار المؤسساتي

1. مجال الاتحاد الأوروبي

إن التغييرات المؤسساتية الناجمة عن دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ، تجعل المراقبة تحت المسؤولية المباشرة للممثلة العليا للمصلحة الأوروبية للعمل الخارجي، مع إيلاء الأهمية التي تحظى بها مراقبة الانتخابات كأداة للعمل الخارجي في مجال تحفيز الديمقراطية من طرف الاتحاد الأوروبي. وقد تم تحديد الصلاحيات بخصوص برمجة البعثات والجوانب السياسية المتصلة بها في وثيقة "Democracy and Electoral Observation Division" التي كانت تابعة في الماضي لمؤسسة "RELEX". وقد تم استحداث أداة جديدة داخل المفوضية، التي تستجيب مباشرة للممثلة العليا، وهي المسماة "FPI" (Foreign Policy Instrument). وتعنى هذه الأخيرة بالجوانب العملية واللوجيستية والأمنية للبعثات مراقبة الانتخابات والانتقاء النهائي لمراقبي الانتخابات الذي تقترحه كل دولة مشاركة.

2. مجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

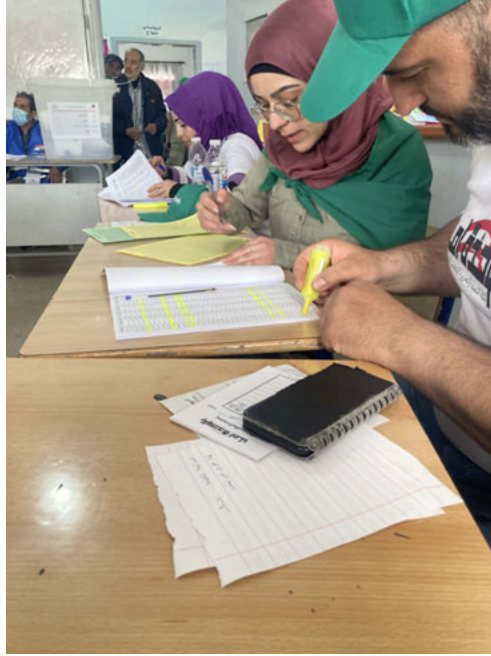
ويشار إلى أن "مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان"، هي المؤسسة المتخصصة داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تعنى بالقضايا المتصلة بالانتخابات وحقوق الإنسان والديمقراطية. ويعكس هيكله التنظيمي المجالات المختلفة التي يتناولها، حيث أنه يشمل قسما للانتخابات يعنى بتنظيم بعثات مراقبة الانتخابات، فضلا عن تقديم المساعدة الفنية المطلوبة سواء على الصعيد الانتخابي أو القانوني وتشجيع منظمات مراقبة الانتخابات المحلية في كافة أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما أن أقسام الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح وعدم التمييز ونقطة الاتصال حول القضايا المتصلة بموضوع روما وسينتي التي تكمل هيكله التنظيمي.

3. مجال منظمة الدول الأمريكية

يوظف قسم التعاون ومراقبة الانتخابات (DECO) بمهمة "الإسهام في تعزيز ودعم الأنظمة السياسية الانتخابية الديمقراطية وإجراء انتخابات شفافة وشرعية وموثوقة في بلدان المنطقة". ويتبع هذا القسم نيابة سكرتارية الشؤون السياسية التي تم استحداثها في أواسط 2005 بمهمة تقديم المساعدة والدعم للدول الأعضاء من أجل تعزيز مؤسساتها وعملياتها الانتخابية.

وتقوم مؤسسة DECO بعملها من خلال 3 وحدات متخصصة:

- وحدة مراقبة الانتخابات (UOE): التي تعنى بتنظيم وإنجاز ومتابعة كافة بعثات مراقبة الانتخابات التابعة للمنظمة.
- وحدة التعاون الانتخابي (UCE): التي تمثل الأداة الرئيسية للتعاون/المساعدة الانتخابية حيث أنها تتولى وظيفة تحفيز وتعزيز المؤسسات والعمليات الانتخابية في المنطقة.
- وحدة الدراسات الانتخابية: وهي تعنى بإنجاز أنشطة البحوث المطبقة وتحديد الممارسات الحسنة و/أو المعايير الدولية المتصلة بالانتخابات الديمقراطية.



الانتخابات العامة، لبنان 2022

خامسا. أسئلة رئيسية حول مراقبة الانتخابات

1. ما هي بعثة مراقبة الانتخابات؟

تقوم بعثة مراقبة الانتخابات بدراسة مستفيضة لمختلف المراحل التي تمر بها عملية الانتخابات من منطلق الدورة الانتخابية، وتقدم تقييما محايدا ومستقلا ومهنيا حولها. وهكذا تقيم بعثة مراقبة الانتخابات جودة العمليات الانتخابية ومستوى استجابتها للمعايير الدولية بخصوص الانتخابات الديمقراطية، والممارسات الجيدة والقوانين الوطنية. وبالتالي فإن أهم الوثائق المنبثقة عن بعثة مراقبة الانتخابات هي الإعلان الأولي والتقرير النهائي، حيث يقدم كلاهما تقييما للنوعية التي تمت بها العملية الانتخابية ويشملان جملة من التوصيات الرامية إلى تحسين مختلف الجوانب التي تطل الإجراءات والمؤسسات التي تتصل بالعملية الانتخابية.

لا يمكن لبعثة مراقبة الانتخابات أن تنشر مراقبيها إلا بدعوة من البلد المعني في إطار ممارسته لسيادته. وتعكس مهمة المراقب، القيام بالمراقبة والإخبار، مع الحفاظ على الاستقلالية

والحيادية والمهنية التامة. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتدخل المراقب في العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، فإن المراقبة تختلف عن "الإشراف" الذي يضطلع بموجبه المجتمع الدولي بإدارة العملية الانتخابية. وهذا ما حصل مثلا في كل من البوسنة وكوسوفو وتيمور الشرقية، حيث أن العمليات الانتخابية هناك تم الإشراف عليها من طرف الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بعدما كانت تحت وصاية المجتمع الدولي.

2. ما هي أهداف بعثة مراقبة الانتخابات؟

تهدف بعثة مراقبة الانتخابات إلى المساهمة في ما يلي:

- أ. بناء وتقوية أنظمة ديمقراطية من خلال صياغة توصيات ترمي إلى تحسين العمليات الانتخابية في المستقبل.
- ب. تقليص مستويات التزوير والممارسات غير العادية والتخويف، حيث أن حضور بعثة مراقبة الانتخابات سيكون لها أثر ردعي بالنسبة لإمكانية اقتراف التزوير طالما أن الفاعلين يطمحون إلى الحصول على الشرعية الداخلية والدولية التي يمنحها التقييم الإيجابي الصادر عن بعثة مراقبة الانتخابات.
- ج. تعزيز شفافية العملية الانتخابية وبالتالي رفع حجم ثقة الناخبين فيها، كما أن بعثة مراقبة الانتخابات تعطي صورة الضامنة لشفافية العملية.
- د. التشجيع على قبول النتائج من طرف كافة الفاعلين الانتخابيين ونزع فتيل أي توتر أو عنف يمكنه أن يبرز خلال الفترة السابقة للانتخابات، حيث أن بعثة مراقبة الانتخابات لها صورة حيادية ومستقلة وحازمة ومهنية.
- هـ. تقوية احترام حقوق الإنسان حيث أن الانتخابات تمثل في حد ذاتها احتفاء بحقوق الإنسان.
- و. تعزيز شرعية السلطات المنبثقة عن العملية الانتخابية الشفافة، ما يمثل عنصرا جوهريا في عمليات استتباب الاستقرار وإعادة البناء التي تلي انتهاء النزاعات.

3. ماهي القيمة المضافة التي تجلبها بعثة مراقبة الانتخابات؟

- أ. عندما تعرض بعثة مراقبة الانتخابات، أمام الرأي العام الداخلي والدولي، جودة العملية الانتخابية، فإنها تقدم شهادة بالغة الأهمية أصبحت في بعض الأحيان بمثابة عنصر تغيير، وساهمت في حالات أخرى في تعزيز آليات الضغط الداخلي والدولي لصالح العمليات الديمقراطية.

ب. كما أن هذه الوظيفة الشهودية الحيوية تكتسي في كل الأحوال، ميزة بالغة الأهمية تتمثل في وضع كلفة باهضة للتزوير تتمثل في فقدان الشرعية الداخلية والدولية، مع كل ما يجره ذلك من عواقب على صعيد الحوكمة الداخلية والتخاطب الدولي.

ج. تقديم معلومات ميدانية وموثوقة وصادقة، حيث تقوم بعثة مراقبة الانتخابات بالقيام بوظيفة فريدة تمنح معنى وقيمة لها، حيث أنها تمثل أداة للتحليل الدقيق والمحايد والمستقل الذي يخدم مختلف الفاعلين المحليين والدوليين حتى يتمكنوا من الدفع نحو بناء أنظمة ديمقراطية.

4. ما معنى المعايير الدولية والممارسات الحسنة بالنسبة للانتخابات الديمقراطية؟

تمثل المعايير الدولية بالنسبة للانتخابات الديمقراطية في المقام الأول، مقاييس موضوعية معترف بها دولياً، يتم استعمالها من أجل تقييم جودة أي عملية انتخابية.

وتحديداً، تشير هذه إلى المبادئ العامة المنصوص عليها في المعاهدات العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان (الحقوق السياسية والحريات الأساسية) ذات القوة الملزمة للبلدان التي صادقت عليها، وتشمل أيضاً الملاحظات والتوضيحات الصادرة عن هيئات المعاهدات التي توفر تفسيراً موثقاً لأحكام معينة من المعاهدات المعنية¹.

وبالمثل، فإن القرارات الصادرة عن الصكوك القانونية للمعاهدات الإقليمية لحقوق الإنسان (على سبيل المثال، لجنة ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان واللجنة والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب) كجزء من تشريعات النظام الدولي لحقوق الإنسان، حيث أنها تساهم جميعها في تشكيل مجموعة ديناميكية من المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية.

من ناحية أخرى، فإن المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية مستمدة أيضاً من الإعلانات والقرارات المصادق عليها تحت رعاية الأمم المتحدة².

¹ ويكتسي أهمية خاصة بالنسبة للانتخابات، "التعليق العام رقم 25 (1996) بشأن المادة 25 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، (المشاركة في الشؤون العامة والحق في التصويت)، التعليق العام رقم 31 (2004) بشأن طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد المذكور والتعليق العام رقم 34 (2011) بشأن المادة 9 (حرية الرأي وحرية التعبير) وكذلك التوصية العامة رقم 231 بشأن الحياة السياسية والعامة (1997)، التي اعتمدها لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

² الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، قرار الجمعية العامة (1991) (A/RES/46/137) بشأن تعزيز فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية وحقيقية، والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية وإعلان الاتحاد الأفريقي / منظمة الوحدة الأفريقية بشأن المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية (2002) (AHG/Dec.I (XXXVIII)). والالتزامات السياسية التي وقعتها مجموعة من البلدان مثل إعلان كوبنهاغن للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (1990) وإعلان قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في اسطنبول (1999).

وبعد مصادقة البلدان على تلك المواثيق، فإنها مطالبة بحمايتها وكفالتها. وبالتالي، يمكننا تعريف مراقبة الانتخابات بأنها بمثابة النشاط الذي يرمي إلى التحقق من درجة تطبيق الدول لواجباتها الدولية والإقليمية في مجال الانتخابات الديمقراطية فضلا عن تشريعاتها الداخلية التي ينبغي أن تشمل أيضا تلك الواجبات. ولهذا، لا يمكن اعتبار مراقبة الانتخابات كندخل في الشؤون الداخلية للبلدان.

ومن بين المواثيق العالمية والإقليمية الرئيسية لحقوق الإنسان والحريات التي تركز الحقوق والحريات التي تكفل الانتخابات الديمقراطية هناك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في 1948 والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969 والميثاق الديمقراطي الأمريكي البيني لعام 2001 والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981 والميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004 والاتفاقية الأوروبية من أجل حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمجلس أوروبا ومعاهدة الاتحاد الأوروبي وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي. وعلاوة على هذه الأدوات التابعة للقانون الدولي، لابد من الإشارة أيضا إلى وثيقة كوبنهاغن لعام 1990 حيث التزمت البلدان الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المادة 7 بالالتزام بضمان إجراء انتخابات ديمقراطية.

من جهته، يقوم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 الذي يكرس حق كل مواطن في المشاركة في انتخاب حكومة ذات تمثيلية كحق للإنسان وتتعرف مادته 21 بجملة من الحقوق التي يتوجب على الدول ضمانها من أجل إحراز انتخابات ديمقراطية، حيث يقام بهذه الصورة الحق العالمي في انتخابات حقيقية، وينص ذلك على: "أن الجميع لهم الحق في المشاركة في حكومة بلدانهم بصورة مباشرة أو عبر ممثلين يتم انتخابهم بحرية... بحيث أن الإرادة الشعبية ستمثل أساس سلطة الحكومة: ويتم التعبير عن تلك الإرادة من خلال انتخابات دورية وحقيقية تجري عبر التصويت الجماعي والمتساوي والسري أو من خلال آليات مماثلة للتصويت الحر".

وتعترف المادتان 19 و20 من ذلك الإعلان بالاستفادة الكاملة من الحريات الأساسية للتعبير وتشكيل جمعيات والاجتماع والحركة، كإطار ضروري لإجراء انتخابات ديمقراطية.

وتم تحديد العناصر الأساسية للحق في المشاركة السياسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. على الرغم من أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشكل خاص في تطوير المشاركة السياسية كحق من حقوق الإنسان المعترف بها عالميًا، فإن الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية (PIDCP) يطور ويقنّن بتفصيل أدق حقوق الإنسان المتصلة بالمشاركة السياسية.

توسع معاهدة القانون الدولي العام المذكورة الحق في المشاركة وتفصل المتطلبات المرتبطة بالعمليات الانتخابية، والتي تشكل عنصرًا أساسيًا لهذا الحق. وبالتالي، فإنه ينص على أن "يتمتع جميع المواطنين دون أي تمييز [...] ودون قيود لا داعي لها، بالحقوق والفرص التالية: (أ)

المشاركة في تسير الشؤون العامة، مباشرة أو من خلال ممثلين يتم اختيارهم بحرية. (ب) التصويت والترشح في انتخابات عادية وشرعية تُجرى بالاقتراع العام والمتساوي وبالاقتراع السري الذي يضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين. (ج) الوصول، في ظل ظروف عامة للمساواة، إلى الوظائف العامة لنبلدهم”

يقر كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بأن المشاركة السياسية، لكل من الناخب والمرشح، مرتبطة بحقوق الإنسان الأساسية الأخرى التي بدونها لا يمكن ضمان الحق في المشاركة السياسية بشكل فعال. ومن ثمة فإن كلا الميثاقين ينصان على أنه لا يمكن إجراء انتخابات ديمقراطية إلا إذا توفرت شروط التمتع الكامل بالحرية الأساسية للرأي والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والتنقل والتحرر من التمييز والحق في الانتصاف الفعال (المواد 19 و 20 و 21 و 22 و 13 و 12 و 2 و 3 من كلا الصكين العالميين)

إضافة إلى الصكّين العالميين لحقوق الإنسان المذكورة، تكتسي أهمية بالغة معاهدات كونية أخرى لحقوق الإنسان³ تضمن حماية الحقوق والحرية الأساسية من أجل تنظيم انتخابات ديمقراطية، الأمر الذي يؤمّن معايير إضافية من أجل تأمين أعلى مستوى من الجودة الديمقراطية في العمليات الانتخابية.

وأما بخصوص الممارسات الحسنة المتعلقة بالانتخابات الديمقراطية، يمكن تعريفها بأنها ”ممارسات انتخابية، يعمل توسيع نطاق استعمالها على الصعيد الدولي، على تيسير الفرص حيال الانتخابات الديمقراطية“. ولا تعتبر تلك الممارسات الجيدة للانتخابات الديمقراطية، بمثابة قواعد ملزمة. وهي واردة في وثائق لا تخلق قواعد، بل توفر مؤشرات حول كيفية الامتثال للمعايير، وتقدم أمثلة على الممارسات التي يمكن أن تساعد الدول على الوفاء بالتزاماتها في ما يتعلق بضمان انتخابات ديمقراطية. من أكثر المراجع استخدامًا للممارسات الجيدة، على سبيل المثال، ”مدونة الممارسات الجيدة في المسائل الانتخابية، 2002“، الصادرة عن اللجنة الأوروبية من أجل الديمقراطية والقانون، والمعروفة باسم ”لجنة البندقية“، وهي هيئة استشارية تابعة لمجلس أوروبا في المجال الدستوري، مكونة من خبراء مستقلين تعينهم دولها الأعضاء البالغ عددها 61 دولة. وقد أنشأت ”لجنة البندقية“ مجموعة واسعة من الممارسات الجيدة ضمن الوثائق المرجعية الأخرى المتعلقة بالعمليات الانتخابية مثل ”المبادئ التوجيهية بشأن تمويل الأحزاب السياسية (2001)“، و”مدونة الممارسات الجيدة في شؤون الأحزاب السياسية (2008)“، و”المبادئ التوجيهية المشتركة لمنع لاستخدام غير السليم للموارد الإدارية أثناء العمليات الانتخابية، والرّد عليها (2016)“.

³ ومن بين ذلك نشير إلى ما يلي: - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1966) 1 - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979). - الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006). كما تجب مراعاة بعض أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003) لكونها مناسبة للعمليات الانتخابية ولا سيما ما يتعلق بالشفافية والتمويل السياسي.

وهي تتصل في المقام الأول بعدالة العملية الانتخابية مما يشمل ضمان نفس الظروف بين المتنافسين في الانتخابات، ولاسيما ما يتعلق بالوصول المتكافئ للموارد التي تتيحها الدولة، بما في ذلك وسائل الإعلام التابعة لها، وذلك بالنسبة لكافة الأحزاب والمرشحين. كما أنه ينبغي للمرشحين والأحزاب أن يتنافسوا على أرضية من المساواة والحيادية من جانب القانون ومختلف السلطات. وفي المقام الثاني، تأتي شفافية العملية الانتخابية وعدم الانحياز والحيادية والاستقلالية والفعالية في الإدارة الانتخابية والتغطية المتوازنة للحملة مع ضمان التصويت عن دراية بواسطة حملات التوعية للناخبين مع خلو الحملات والتصويت من العنف والتخويف وعدم الإخلال بالعناصر الحيوية للنظام الانتخابي قبل ما لا يقل عن سنة من إجراء الانتخابات.

5. ما هي المعايير الدولية؟

وبالتالي فإن بعثة مراقبة الانتخابات تقوم بتقييم جودة العمليات الانتخابية بناء على التشريعات الوطنية والممارسات الحسنة والمعايير الدولية الخاصة بالانتخابات الديمقراطية، على النحو التالي:

أ. الاقتراع العام. ويعني هذا المبدأ أنه يحق لأي مواطن له الحق في التصويت أن يصوت. ويجب تعريف هذا الحق في أوسع نطاق ممكن، كما لا يمكن وضع أي قيود لأسباب تعود إلى الجنس أو العرق أو الإيديولوجية أو الدين. كما أن القيود التي تفرض على الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين المدانين لارتكابهم جرائم، ينبغي أن تكون متناسبة مع طبيعة الجريمة التي اقترفوها، كما أنه يجب ترميم حقهم في التصويت بعدما يكملوا العقوبة.

ويشار إلى أن هذا الحق يتطلب عملية تسجيل إحصائي فعالة وغير منحازة وغير تمييزية وموثوقة. وقد يتم عبر السجل الإحصائي (في سياق السجل النشط)، إقصاء شرائح من السكان أو أقليات أو فصائل معارضة، وذلك عبر الإطار القانوني أو أثناء تطبيق القانون من خلال استراتيجيات إحصائية مموهة. حيث أن إقصاء تشويه الاختلالات، يتسبب في تشويه نتائج الانتخابات وينتهك الحق في الاقتراع العام. إذ أن إعداد قائمة الناخبين، يمثل مرحلة هامة في الدورة الانتخابية وسيكون موضع دراسة دقيقة على يد بعثة مراقبة الانتخابات.

ب. الحق في الترشح. وعلى غرار الاقتراع العام النشط فإنه يجب تعريف هذا الحق بأوسع نطاق ممكن دون أي قيود من جهة الجنس أو العرق أو الإيديولوجية أو الديانة. حيث أنه بالإمكان من خلال عملية تسجيل المرشحين والأحزاب، القيام بإقصاء مرشحين وأحزاب عن المسيرة الانتخابية بواسطة استراتيجيات مبطنة للإقصاء من قبيل اشتراط تقديم مبالغ مالية ضخمة أو تجميع أعداد كبيرة من توقيعات الدعم أو النجاح في امتحانات لغوية صعبة وغير ذلك من الأمور التي من شأنها ممارسة التمييز السلبى ضد الأحزاب السياسية الصغيرة وممثلي الأقليات. وبالتالي لا بد من ضمان تعددية الخيارات المعروضة، حيث أن ممارسة هذا الحق بدون عراقيل من شأنه ضمان انتخابات تعتمد التعددية.

ج. الاقتراع الحر. تتطلب الانتخابات الحقيقية أن يتمتع كافة المواطنين بحقوقهم الأساسية لحرية التعبير وتشكيل الجمعيات والاجتماعات والحركة. ويتعين على المقترح أن يكون بوسعه التعبير عن خياره السياسي من خلال الاقتراع الخالي من العنف أو التخويف أو التدخلات غير اللائقة. ومن جهة أخرى، لا يجب أن تخضع حرية الاختيار للتشويه بسبب وجود تباينات كبيرة على صعيد القدرة التمويلية للحملة الانتخابية ولا الاستفادة غير المتساوية من الموارد العمومية.

د. المساواة في الاقتراع. يتطلب هذا الحق من جهة أن يكون للمقترعين نفس العدد من الأصوات، بحيث يتم تطبيق مبدأ لكل شخص صوت. ومن جهة أخرى، يقتضي أن يكتسي الصوت نفس القيمة وهذا يعني أن عوامل مثل تصميم الدوائر الانتخابية أو نظام إسناد المقاعد، لا يجب أن تغيّر مبدأ المساواة في الاقتراع. وهكذا فإنه ينبغي أن يكون عدد الممثلين في كل دائرة انتخابية متناسبا مع عدد الناخبين وذلك بناء على نظام التمثيل النسبي. ويجب أن يكون متعادلا في نظام التمثيل بالأغلبية، بالنسبة لعدد الناخبين في الدوائر الانتخابية، مع القبول بفرق لا يتجاوز 10 %.

هـ. الاقتراع السري. يجب ضمان أن يتمكن المقترح من التعبير بحرية عن خياره بسرية في مقصورة اقتراع آمنة أو بواسطة إجراءات مماثلة تكفل الطابع السري للاقتراع. ولا بد من إشعار المقترعين بأن لهم الحق في ممارسة اقتراعهم بسرية. إذ أن سرية الاقتراع في الأوساط التي يسودها التخويف أو التي تعاني من فقر شديد، حيث تنتشر عملية اشتراء الأصوات، تمثل تلك السرية ضمانا رئيسية تمكن الناخب من التعبير بحرية عن إرادته. وهكذا، يتم السماح بالحد من الآثار السلبية لاشتراء الأصوات الذي يحرم الفاعلين من إمكانية مراقبة ذلك الصوت الذي يشتبه في أنه مشترى. كما أن الفقر والامية والتخويف، تمثل كافتها عوامل من شأنها تشويه التعبير الحر عن الإرادة السياسية وبالتالي فإنها تلوث العملية الانتخابية. ويعمل ضمان التصويت السري مع المعرفة، على تخفيف آثار العوامل التي سبق ذكرها والتي تؤثر على حرية التصويت. كما يشار إلى أن الأصوات العائلية أيضا من شأنها أن تهدد حرية التصويت لدى النساء.

و. الحق في الطعن القانوني الحقيقي. يمثل هذا الحق ضمانا للاستفادة الحقيقية للناخبين والمرشحين من نظام الطعون، وهو ما يعني أيضا أن يكفل عدم الانحياز وسرعة الأحكام مما يسمح بإعادة الحقوق الانتخابية إلى المرشحين والأحزاب السياسية والناخبين والمقترعين.

ز. الحق في فرز عادل. وهو ما يعني حق المقترعين في احتساب سليم للأصوات وبدون تلاعب أو تزوير، وان تعكس النتائج المعلن عنها بشكل أمين الإرادة الشعبية التي تم التعبير عنها بحرية. وهو الأمر الذي يعني أيضا ضمان أن يتمكّل الممثلون المنتخبون من شغل مناصبهم. كما أن حقوق النساء الفائزات من بين المرشحات، ستتعرّز، حيث أن في بعض الأوساط تُمارس ضغوط على المرأة المنتخبة من أجل التنازل عن منصبها التي انتخبت من أجله.

ح. انتخابات دورية. يجب أن يتم التنصيب قانوناً على إجراء انتخابات على مدى فترات عادية (كل 4 أو 5 سنوات) من أجل ضمان أن تستند شرعية الحكومة إلى إرادة الناخبين وتأمين مبدأ المسؤولية لدى الممثلين المنتخبين قصد مزاولة التفويض الذي أسند إليهم، كما يجب تحديد إجراءات واضحة بخصوص استدعاء إجراء انتخابات.

6. ما هي العناصر الأساسية التي تشكل أي انتخابات ديمقراطية؟

أ. انتخابات حرة: وهذا يعني تشكيل إرادة الناخب بشكل حر والتعبير عنها، ما يتطلب التمتع بالحريات الأساسية بالإضافة إلى الطابع السري للتصويت وأن يكون عن دراية.

ب. انتخابات تنافسية: وهذا يعني التعددية في الخيارات المعروضة والعدالة في العملية الانتخابية، ما يشمل المساواة في التصويت.

ج. انتخابات إشراكية: ما يعني أن كافة المقترعين الذين لهم الحق في التصويت تم إحصاؤهم وأن يوسعهم ممارسة حقهم في التصويت، مع ضمان الطابع العام للتصويت.

د. انتخابات شفافة: ما يعني في نهاية المطاف أن النتائج تعكس بشكل أمين إرادة الناخبين.

7. أي نوع من المنهجيات يتم اتباعها في بعثات مراقبة الانتخابات؟

يعتبر الانتخاب ذروة عملية تستغرق مدة محددة، ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلاً عن منظمات دولية أخرى، قاموا بإعداد منهجية سنسبها للمدى الطويل. وهذا يعني مراقبة للانتخابات لا تقتصر على مراقبة الحدث الخاص بالاقتراع وفرز الأصوات بل أنه يتم تمحيص بشكل صارم ودقيق من منظور الدورة الانتخابية، كافة مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك الفترة السابقة للانتخابات التي تشمل الحملة (المتكافئة والمتعددة والحرّة)، وجودة الإحصاء وتسجيل المرشحين وأداء الإدارة الانتخابية وسلطات أخرى، وسلوك وسائل الإعلام والإطار القانوني والسياق الاجتماعي-السياسي والتصويت والفرز وتجميع النتائج، علاوة على المرحلة الفورية التالية للانتخابات، مع متابعة النزاعات الانتخابية والإعلان عن النتائج.

8. ما الغرض من بعثة استكشافية للانتخابات؟

يقوم الاتحاد الأوروبي بنشر بعثة استكشافية (MEX) قبل تبني أي التزام بمراقبة أي انتخابات من أجل تحديد مدى ملاءمة إرسال بعثة لمراقبة الانتخابات، حيث يتفادى بهذه الصورة،

أن يتم استعمالها من أجل إضفاء الشرعية على عملية انتخابية مزورة. ومن جهتها، فإن "بعثة تقييم الاحتياجات" التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا " Needs Assessment Mission (NAM))، أيضا تستجيب لنفس الهدف على غرار البعثة الاستكشافية التابعة للاتحاد الأوروبي.

وينبغي للبعثة الاستكشافية، التي عادة ما تتشكل من مجموعة صغيرة من الخبراء في الانتخابات والقانون واللوجيستية والأمن، والتي يتم نشرها حوالي أربعة أشهر قبل إجراء الانتخابات، فإنها يجب أن تقم ما إذا كان مستحسنا ومفيدا وموصى به، إرسال "بعثة مراقبة للانتخابات"، أم لا، كما أنها ستحدد تشكيلة وحجم تلك البعثة إن دعت الضرورة.

وبالتالي فإن البعثة الاستكشافية ستقوم بتحديد الأمور التالية بالنسبة لبعثة مراقبة الانتخابات:

أ. **مستحسن** - إذا ما كانت تتوفر الشروط الدنيا لإجراء انتخابات ديمقراطية، وهذا يعني ما إذا كان الإطار القانوني يضمن الحقوق والحريات الأساسية وأن الاقتراع عام ومستويات التسجيل مقبولة، مما يسمح بإجراء انتخابات تنافسية يشارك فيها عدة مرشحين.

ب. **مفيد** - يتم تقييم القيمة المضافة التي يمكن وفق المخاطبين في العملية الانتخابية، أن تسهم بها بعثة مراقبة الانتخابات. وبشكل محدد، ما إذا كانت بعثة المراقبة بوسعها الإسهام في تعزيز شفافية العملية الانتخابية وثقة الناخبين وفاعلين آخرين وأحزاب سياسية ومرشحين وغير ذلك، على تفادي النزاعات أو إذا دعت الضرورة، التشجيع على قبول النتائج.

ج. **ممكن** - إذا ما كانت الظروف الأمنية واللوجيستية في الميدان تسمح بنشر بعثة مراقبة الانتخابات. ولابد من كفاءة حرية حركة المراقبين الذين ينبغي أن يتنقلوا بكل حرية في كافة أنحاء جغرافية البلد المعني والوصول إلى كافة الفاعلين ومرحل العملية الانتخابية.

9. كيف تتم برمجة الأولويات في مجال مراقبة الانتخابات؟

9. أ. مجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

بالنسبة لمجال منظمة الأمن والتعاون، أخذت البلدان الـ 57 المشاركة فيها، على عاتقها الالتزام السياسي في وثيقة كوبنهاغن 1990 لدعوة "مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان" لمراقبة عملياتها الانتخابية. وفي حال أوصت البعثة الاستكشافية (NAM) بنشر بعثة مراقبة لأي عملية انتخابية وبعد تلقي الدعوة الرسمية من الدولة المشاركة لمراقبة تلك العملية الانتخابية، يقوم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بإبلاغ كافة الدول المشاركة بشأن إرسال بعثة للمراقبة وفق التشكيلة التي أوصت بها البعثة الاستكشافية، حيث أن هذه الأخيرة ستحدد تشكيلة وحجم البعثة بناء على احتياجات البلد في مجال مراقبة الانتخابات. وبإمكانها أن توصي بإرسال بعثة تقليدية لمراقبة الانتخابات، تشمل مراقبين للأجل الطويلة والقصيرة (MOE)، أو

بعثة محدودة لمراقبة الانتخابات ” Limited Election Observation Mission ”، تقتصر فقط على نشر مراقبين للمدى الطويل كما حصل مؤخرا في الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 والانتخابات الرئاسية التي شهدتها مونتينيغرو (الجبيل الأسود) في 2013. كما أن بوسعها أن توصي بإرسال بعثة تقييم للانتخابات (Electoral Assessment Mission) مكونة من فريق واحد صغير من الخبراء يتم نشره في أوساط لديمقراطيات المعززة (فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا والبرتغال والتشيك وسلوفينيا وكندا، وغيرها. على سبيل المثال، في ما يتعلق بإسبانيا، قام مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بنشر بعثة خبراء لمراقبة الانتخابات البرلمانية الإسبانية منذ عام 2004.

توجد في الروابط التالية التقارير النهائية للبعثات المعنية للانتخابات البرلمانية الإسبانية لعامي 2015 و 2018:

<https://www.osce.org/odihr/elections/spain/224411>

<https://www.osce.org/odihr/elections/spain/425336>

9. ب. مجال الاتحاد الأوروبي

يكتسي قرار مراقبة أي انتخابات بعينها، طابعا سياسيا حيث أنه يعكس اهتمام الاتحاد الأوروبي بدعم عملية الديمقراطية في بلد ما.

ويشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يتلقى طلبات مراقبة الانتخابات أكثر من طاقته، من طرف البلدان المستفيدة من المساعدة من أجل التنمية أو الرغبة في تلقي مصادقة شرعية ديمقراطية تضيف قيمة ايجابية على العملية الانتخابية.

وأمام هذا الطلب المتزايد والموارد المالية المحدودة، لا يستطيع الاتحاد الأوروبي إلا أن يبتقي عددا محدودا من الانتخابات التي سيستطيع مراقبتها. ومن أجل ذلك فإن ”قسم المصالح الأوروبية في الخارج (Democracy and Election Observation)“ (SEAEX)، وبعد التشاور مع مختلف الوحدات الجغرافية التابعة للمفوضية ورؤساء الوفود والوحدة السياسية للمجلس والوحدة المماثلة في البرلمان الأوروبي، تقوم بإعداد قائمة أولية للبلدان التي تعتبر الانتخابات فيها ذات أولوية بالنسبة للمراقبة (القائمة أ)، إلى جانب قائمة احتياطية (القائمة ب)، التي تشمل البلدان التي يمكن مراقبة انتخاباتها في حال تعذر مراقبة أية انتخابات من القائمة – أ، لأي سبب كان (عدم وجود دعوة أو عدم إجراء الانتخابات).

وتقوم مصالح العمل الخارجي SEAEX بتحديد الأولويات التالية بناء على منظور استراتيجي يشمل الاعتبارات التالية:

— درجة ارتباط الاتحاد الأوروبي مع البلد المعني، والتي تنعكس على حضور أو انخراط الاتحاد الأوروبي من خلال سياسته للمساعدة من أجل التنمية. والغرض هو منح تماسك لسياسة الاتحاد الأوروبي بشأن تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال اشتراطهما عند تقديم المساعدة من أجل التنمية، حيث أن الديمقراطية والتنمية يعززان بعضهما البعض. وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي سينشر بعثات مراقبة الانتخابات في البلدان التي تربطه بها أوامر قوية.

— الإسهام المحتمل لمراقبة الانتخابات في عملية الديمقراطية والاستقرار السياسي في البلاد. حيث أنه في مشهد انتخابات متنازع عليها وفي أجواء انعدام الثقة بين الفاعلين في العملية الانتخابية، تكتسب مراقبة الانتخابات دورا هاما للدفع نحو القبول بالنتائج من طرف مختلف الفاعلين.

— الانسجام مع مبادرات الاتحاد الأوروبي بشأن تفادي اندلاع الأزمات وإدارتها. حيث سيكون هناك ميل لاقتراح قائمة أولويات، تشمل البلدان التي يشارك فيها الاتحاد الأوروبي بشكل نشيط بخصوص مبادرات إدارة الأزمات، مثلما حصل بالنسبة لكل من (RDC) جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي ومدغشقر وكوت ديفوار (ساحل العاج)، وغيرها من الحالات.

— التوازن الجغرافي. ينبغي أن يكون سعي للحفاظ على بعض التوازن بين مختلف المناطق الجغرافية.

— توفر الموارد. يرصد الاتحاد الأوروبي موازنة سنوية بحدود 38 مليون يورو يسعى من خلالها إلى نشر ما بين 7 و 10 بعثات لمراقبة الانتخابات في السنة.

بعدها يتم إعداد القائمتين بشأن الانتخابات المحتمل مراقبتها، تقوم مصلحة العمل الخارجي (SEAEX) بإخضاعها للمناقشة بين الدول الأعضاء الممثلة داخل اللجنة السياسية والأمنية (COPS). وينبثق ذلك النقاش عن الأولويات في مجال مراقبة الانتخابات بالنسبة للاتحاد الأوروبي، التي يتم بموجبها اعتبار مصالح الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. وهذه الأخيرة وفق الأوامر التاريخية والمصالح الاقتصادية والجيواستراتيجية، فضلا عن احتياجات دعم العملية الديمقراطية، حيث أنها ستقوم بممارسة ضغوط في اتجاه ضمان حضور بعض البلدان ضمن تلك الأولويات.

ويعود القرار النهائي لنشر بعثة مراقبة الانتخابات إلى "الممثلة العليا" التي ستأخذ بعين الاعتبار أيضا توصيات البعثة الاستكشافية.

وبعد اتخاذ القرار بإرسال بعثة لمراقبة الانتخابات، يوقع الاتحاد الأوروبي **مذكرة تفاهم** مع السلطات المعنية في البلد، ما يتضمن واجبات الطرفين ومأمورية وأهداف بعثة مراقبة الانتخابات. وبخصوص الواجبات الملتمزم بها، فإن البلد المضيف مطالب بالالتزام بضمان أمن كل

البعثة ووصولها دون قيود إلى كافة الفاعلين في العملية الانتخابية. من جانبها، تلتزم بعثة مراقبة الانتخابات باحترام قوانين البلد وعدم التدخل في العملية الانتخابية.

وبعد انتشار بعثة مراقبة الانتخابات، تصبح مستقلة عن أي مؤسسة تابعة للاتحاد الأوروبي أو أي دولة عضو.

9. ج. مجال منظمة الدول الأمريكية

تكريسا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، لا تنص أي من الأدوات القانونية للنظام الأمريكي البيئي على الدعوة الدائمة لمنظمة الدول الأمريكية لمراقبة العمليات الانتخابية في أي من الدول الأعضاء. ولا يمكن لهذه البعثات أن ترسل إلا بناء على طلب الدولة العضو في إطار ممارستها لسيادتها. وبالتالي، وضمن تنفيذه لمهمته، يقوم قسم التعاون ومراقبة الانتخابات بالرد بالإيجاب على كافة طلبات مراقبة الانتخابات التي تتقدم بها الدول الأعضاء. وسيتوقف حجم وتشكيلة البعثات بقدر كبير على الأموال التي تقدمها الدول المانحة لكل بعثة. وقد قامت منظمة الدول الأمريكية حتى الآن بمراقبة الانتخابات في 27 بلدا من بين أعضائها الـ 35 .



الانتخابات الرئاسية الجولة الثانية، كولومبيا 2022

سادسا. تعزيز مركزية التوصيات

1. مجال الاتحاد الأوروبي

1. أ. التوصيات

تم على مدى العامين 2012 و2013 تعزيز منظور جديد بالنسبة لمراقبة الانتخابات داخل الاتحاد الأوروبي، نتيجة للاعتراف بأهمية توصيات "بعثات مراقبة الانتخابات"، بخصوص دفع الإصلاحات التقنية والقانونية الرامية إلى تحسين العمليات الانتخابية، بما يشمل أثرا جليا على توطيد الممارسات والعمليات والمؤسسات الديمقراطية.

من جانب آخر، جدير بالذكر أن تلك التوصيات تمثل أداة عمل ثمينة بحوزة الاتحاد الأوروبي أو منظمات أخرى، حيث أنها تسمح بتصميم استراتيجيات أكثر فعالية للمساعدة/التعاون

الانتخابي، تتكيف مع الاحتياجات الواقعية للبلد. وبالتالي، وإدراكا للحاجة إلى الدفع بتطبيق التوصيات المذكورة بغرض تحسين العمليات الانتخابية، قام الاتحاد الأوروبي بتضمينها في الحوارات السياسية مع البلدان الأخرى.

والحاصل أن العرض العمومي للتقرير النهائي من طرف كبير البعثة في عاصمة البلد المعني بعد شهر من الانتخابات يستجيب للرجة في منح التوصيات مزيدا من المرئية والتشجيع على اتباعها.

1. ب. بعثات متابعة التوصيات (EU Follow-up Missions).

1. ب. أ. الإطار القانوني

تمت ترجمة هذا المنظور الجديد من خلال تنفيذ صنف جديد من البعثات منذ مطلع 2013، يستجيب للرجة في تشجيع التطبيق الحقيقي للتوصيات المنبثقة عن بعثات مراقبة الانتخابات، مما يضع مراقبة الانتخابات داخل ممارسة أوسع نطاقا وأكثر فعالية في إطار البناء الديمقراطي. أكدت "خطط العمل" المتتالية بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية على أهمية تعزيز تطبيق التوصيات الصادرة عن بعثات مراقبة الانتخابات وبعثات الخبراء الانتخابيين، من أجل تحسين العمليات الانتخابية، حيث تعتبر عنصرًا أساسيًا لتعميق الديمقراطية في البلدان الشريكة. تنعكس القيمة المضافة لتقارير "بعثات متابعة التوصيات" من خلال تقييم حالة تنفيذ التوصيات بأمانة في تعزيز هذا النوع من البعثات. في الواقع، سجلت هذه البعثات نموًا ملحوظًا في السنوات الخمس الماضية، كما يتضح من عدد تقارير "بعثات متابعة التوصيات" التي تم نشرها في عام 2019 وتوقعات عام 2022. وهكذا، فبينما تم نشر سبع تقارير لـ "بعثات متابعة التوصيات" في عام 2019 (في السلفادور وغانا وغامبيا وهندوراس وميانمار وباراغواي وزامبيا)، يعتزم الاتحاد الأوروبي إرسال ما مجموعه تسع بعثات متابعة التوصيات في عام 2022 (نيجيريا وملاوي، غانا وبوليفيا وغيانا والسنغال وزيمبابوي ومدغشقر وموزامبيق). وبالتالي، فإن تأثير بعثات مراقبة الانتخابات على عمليات التوظيف الديمقراطي يتم تعزيزه من خلال هذا النوع من البعثات التي ترمي إلى تقييم حالة تنفيذ التوصيات، وكذلك ربط عمل البعثات الانتخابية للاتحاد الأوروبي والعمل الفني بشكل أفضل بشأن المساعدة لدعم الإصلاحات الانتخابية.

1. ب. ب. الأهداف

القيام بتنوع فعلي للتوصيات المنبثقة عن بعثات مراقبة الانتخابات، من أجل تشجيع تطبيق التوصيات.

تقديم الدعم للبلد المعني بخصوص التطبيق الفعلي للتوصيات مما يسمح بتقييم أكثر دقة للمصاعب التي تواجه ذلك البلد بخصوص دفع الإصلاحات الضرورية بهدف تحسين العمليات

الانتخابية وتحديد الاحتياجات الحقيقية للبلاد، بالنسبة للمساعدة على إنجاز الانتخابات في ضوء تطبيق التوصيات.

تيسير الوساطة الضرورية بين المخاطبين المؤسساتيين من أجل تحفيز الإصلاحات التي تم اقتراحها ضمن التوصيات مع تفادي انسدادات محتملة.

تحديد أحسن لشكل بعثة مراقبة الانتخابات في المرحلة التالية من الدورة الانتخابية وفقا للرجبة التي أعربت عنها السلطات بشأن تطبيق التوصيات واحتياجات البلد بالنسبة لمراقبة الانتخابات. وهكذا، في حال ملاحظة أن بعد الانتخابات الثانية أو الثالثة التي تمت مراقبتها لم يتم تطبيق معظم التوصيات من طرف الفاعلين المعنيين، فإنه سيتم اعتبار أنه لا جدوى من نشر بعثة لمراقبة الانتخابات في ذلك البلد الذي يفنقر فيه مختلف المخاطبون إلى الرغبة في تعميق البناء الديمقراطي.

1. ب. ج. المنهجية

تتكون بعثات متابعة توصيات الاتحاد الأوروبي عادة من اثنين أو ثلاثة خبراء انتخابيين، بالإضافة إلى رئيس البعثة.

مبدئياً، يتم في منتصف الدورة الانتخابية، أي بعد سنتين من إجراء الانتخابات، نشر "بعثة تتبع التوصيات" (MSR)، المكونة من خبيرين، أحدهما في الانتخابات والآخر في القانون، يرافقهما في بعض الأحيان رئيس بعثة، وهو نائب في البرلمان الأوروبي. ويشار إلى أن مشاركة رئيس بعثة، يمنحها طابعا سياسيا أكثر، ما يُكسب البعثة مزيدا من المرئية ويسمح لها بالقيام بأنشطة وساطة بين مختلف المخاطبين من أجل حلحلة الأوضاع التي تعرقل مسيرة الإصلاحات.

وتقوم بعثة تتبع التوصيات (MSR) بتحليل فني لحالة تطبيق التوصيات والإنجازات المكتسبة والمصاعب التي اعترضت تطبيق التوصيات والطرق الممكنة لتجاوزها. كما أن بإمكان البعثة أن تقوم بتنظيم لقاءات وموائد مستديرة مع مختلف المخاطبين المؤسساتيين (المشرعين والسلطات الانتخابية والأحزاب السياسية والقضاء وغيرهم)، فضلا عن منظمات المجتمع المدني التي تسهم في تشجيع تطبيق التوصيات. ولدى اكتمال مهمة البعثة، يقوم رئيسها بندوة صحفية يعرض فيها استنتاجات البعثة.

1. ج. قاعدة بيانات الاتحاد الأوروبي لبعثات مراقبة الانتخابات

أدى الوقوف على الأهمية الحيوية للتوصيات ومتابعتها لتعزيز العمليات الديمقراطية في بلدان ثالثة إلى قيام الاتحاد الأوروبي بإنشاء قاعدة بيانات حول البعثات الانتخابية في عام 2016.

تسمح قاعدة البيانات هذه بالبحث في جميع توصيات الاتحاد الأوروبي حسب السنة والمنطقة / البلد ونوع المهمة ونوع الانتخابات ونوع التوصية، على سبيل المثال مشاركة المرأة في الحياة السياسية أو القواعد الدولية مثل حرية الرأي والتعبير). بالإضافة إلى ذلك، تتيح قاعدة البيانات سهولة الوصول إلى التقارير النهائية للبعثات الانتخابية للاتحاد الأوروبي والإعلانات الأولية والبيانات الصحفية منذ عام 2000. كما تقدم معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات حسب البلد، مما يسمح باتباع عملية الإصلاح الانتخابي في بلد معين. وبالتالي، فقد أصبحت أداة مفيدة لجميع الجهات الفاعلة التي تعمل على تعزيز تنفيذ التوصيات، مثل منظمات المجتمع المدني والمواطنين ومراقبي الانتخابات الدوليين، وكذلك بعثات الاتحاد الأوروبي.

من الممكن الاطلاع على قاعدة البيانات المذكورة في الرابط التالي:

<http://database.eueom.eu>

<https://ec.europa.eu/info/strategy/relations-non-eu-countries/types-relations-and-partnerships/election-observation/mission-recommendations-repository/home>

2. مجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)

لقد تحول تشجيع توصيات بعثات مراقبة الانتخابات داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى خط عمل ذي أولوية، يستند إلى الالتزام الذي أخذته الدول المشاركة على عاتقها في قمة إسطنبول بخصوص "التتبع الفوري لتقييمات وتوصيات" مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، OIDDH حول القضايا الانتخابية". (المادة 26).

ومما يعكس الأهمية الاستراتيجية التي يتم إيلاؤها للدفع بالتوصيات، فقد تحول إجراء زيارات/بعثات التتبع بشأن التوصيات أمراً شائعاً في السنوات الـ 3 الأخيرة لدى "مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان" OIDDH، حيث أنها تسمح بتبني حوار بناء حول التوصيات بين المكتب من جهة ومختلف الفاعلين المحليين (الهيئات الانتخابية والمشرعين والمجتمع المدني)، بهدف تحديد الاحتياجات إذا دعت الضرورة، بخصوص التعاون/المساعدة الانتخابيين من أجل تحسين العمليات الانتخابية.

وبعد انتهاء بعثة تتبع التوصيات، المكونة بشكل عام من خبيرين (أحدهما في الانتخابات والأخر في القانون)، تقوم الدولة المشاركة بالالتزام بأن تقدم أمام "المجلس الدائم" لمنظمة الأمن والتعاون، تقريراً ترد فيه على التوصيات، حيث تشرح فيه بشكل معلن لماذا قبلت أو رفضت أو أخذت بعين الاعتبار جزئياً، كل واحدة من التوصيات، فضلاً عن عرضها للتدابير والإصلاحات التي تم تبنيها أو التي سيتم تبنيها من أجل تطبيق التوصيات المذكورة.

يحتفظ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR) أيضًا بقاعدة بيانات تجمع التوصيات المنبثقة عن أنشطته الانتخابية المختلفة في الدول المشاركة على مدار الثمانية عشر عامًا الماضية. تهدف قاعدة البيانات هذه، التي تجعل من الممكن تحديد درجة الامتثال للتوصيات المذكورة، إلى دعم المؤسسات الوطنية للدول المشاركة ومجتمعاتها المدنية في جهودها لتنفيذ التوصيات الصادرة عن البعثات الانتخابية المختلفة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يمكن الاطلاع على قاعدة بيانات "مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان" في الرابط التالي:

<https://paragraph25.odihr.pl>

3. مجال منظمة الدول الأمريكية

على غرار الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تزايد اعتراف منظمة الدول الأمريكية بالأهمية القصوى التي تكتسبها التوصيات المنبثقة عن بعثات مراقبة الانتخابات، بشأن تطوير وتحديث المؤسسات الانتخابية وتوطيد المسارات الديمقراطية. وقد تحوّل على إحدى أولويات المنظمة، تطوير آليات فعالة لتتبع التوصيات بما يسمح من بين أمور أخرى، مرافقة الهيئات الانتخابية على مدى الدورة الانتخابية.

من جهة أخرى، وفي حضور تطور مسارات تعزيز الديمقراطية في المنطقة، يتزايد الاعتراف بضرورة وحاجة إرسال بعثات متخصصة تركز على تحليل المشاكل الخاصة التي تؤثر على جودة أي عملية انتخابية، مقابل إرسال بعثات مراقبة الانتخابات الكثيفة، التي تحتاج إلى موارد مالية ضخمة، غير متوفرة.

وتجدر الإشارة في هذا الفصل إلى أن منظمة الدول الأمريكية طورت خلال السنوات الأخيرة عددا من الأدوات المنهجية الفعالة من أجل تحليل عملية تمويل الحملة الانتخابية ومدى مشاركة المرأة والسكان الذين يعانون من الضعف، في كل أطوار الدورة الانتخابية. وقد دأبت بعثات مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية على ضم هاتين الأداتين التحليليتين القويتين اللتين تسمحان بتقييم المكتسبات والاختلالات في مجالين يكتسبان أهمية قصوى بالنسبة لجودة العملية الانتخابية. والحقيقة أن غياب التكافؤ وقصور المشاركة السياسية للمرأة والشراخ التي تعاني من الهشاشة في إيبيرو-أمريكا، تمثل اثنين من أضعف حلقات العمليات الانتخابية في المنطقة.

انظر قاعدة بيانات التوصيات منظمة الدول الأمريكية في هذا الرابط:

<https://www.oas.org/eomdatabase/recommsS.aspx?lang=es>



الانتخابات العامة، لبنان 2022

سابعاً. أشكال أخرى لبعثات المراقبة

1. بعثات خبراء الانتخابات (Election Expert Missions)

إلى جانب الشكل التقليدي لبعثات مراقبي الانتخابات التي ينشرها الاتحاد الأوروبي، التي تمثل موضوع الدراسة المفصلة لهذا الدليل، شهدت السنوات الأخيرة انتشاراً في استعمال "بعثات خبراء الانتخابات (Election Expert Missions) " MEE " من أجل معالجة الحالات التي لا يعتبرها الاتحاد الأوروبي تستدعي إرسال بعثة تقليدية تشمل مراقبين للأجل الطويلة والقصيرة، وإنما للحصول على أداة تحليلية موثوقة للعملية الانتخابية إلى جانب التعبير عن اهتمامه بعملية الديمقراطية في البلاد.

الحالات التي يقرر فيها الاتحاد الأوروبي إرسال "بعثات خبراء انتخابات" (MEE)، قد تكون متنوعة:

أ. إذا حصل أنه بعد عدة انتخابات مراقبة من طرف الاتحاد الأوروبي، لم يحرز البلد المعني أي تقدم في تطبيق التوصيات، بسبب انعدام الإرادة لدى السلطات، بحيث يستمر وجود عيوب جدية تهدد بشكل خطير سلامة العملية الانتخابية، فإن الاتحاد الأوروبي سيوصي بإرسال بعثة من الخبراء في الانتخابات (MEE). ويتفادى بهذه الصورة ليس فقط الكلفة الباهضة الناجمة عن إرسال بعثة لمراقبة الانتخابات (MOE) والتي لا جدوى منها في هذا السياق، بل أيضا احتمال استعمال حضور هذه البعثة الأخيرة، من طرف السلطات لإضفاء الشرعية على عملية انتخابية معيبة.

ب. وفي الحالة المقابلة، إذا ما تعلق الأمر ببلد أنجز، بعد عدة انتخابات مراقبة، جزءا كبيرا من الإصلاحات الموصى بها وأحرز تقدما ملموسا في عملية تعزيز الديمقراطية، فإنه يمكن الاستغناء عن نشر بعثة مراقبة الانتخابات (MOE) ويصبح من الأجدى إرسال بعثة خبراء في الانتخابات (MEE)، التي ستسمح من جهة بالحصول على معلومات دقيقة حول العملية الانتخابية ومن جهة أخرى ستؤكد على الاهتمام الذي يتم إيلاؤه للتقدم الذي تم إحرازه على طريق توطيد الديمقراطية. ويشهد هذا النوع من البعثات نموا مضطردا نتيجة برمجة أكثر استراتيجية على صعيد مراقبة الانتخابات.

لكن لا يجب أن نغفل أن هذا الصنف من البعثات يسمح بالاستجابة إلى الطلب المتصاعد على مراقبة الانتخابات بناء على موازنة محدودة. وبالتالي فإن بعثة MEE تتكون مبدئيا من خبيرين (محلل قانوني ومحلل انتخابات)، ينتشران على مدى فترة متوسطة تناهز الشهرين، حيث سيقومان بالتحليل انطلاقا من مقاربة الدورة الانتخابية لعملية الانتخابات في بلد ما، مع التركيز في تحاليلهما على نقاط القوة والضعف التي تتسم بها تلك العملية الانتخابية وبناء عليه يقومان بإعداد تقرير مستقل سيشمل توصيات ترمي إلى تحسين الدورة الانتخابية.

ويشار إلى أنه لا يوجد نموذج موحد بالنسبة للدعاية التي تقوم بها البعثة بشأن تقريرها. ففي بعض الحالات، يقتصر الاطلاع عليه على المرافق الداخلية للوحدات المعنية ضمن الاتحاد الأوروبي، لكن في حالات أخرى، يتم نشره على الموقع الإلكتروني للاتحاد الأوروبي وتسلم نسخة منه لسلطات البلد المعني.

وفي هذا السياق، سجلت سنة 2013 ما مجموعه 11 بعثة خبراء انتخابات تناولت العمليات الانتخابية في البلدان التالية: إيكوادور وزيمبابوي وبوتان وكمبوديا وتوغو وغينيا بيساو والمالديف وفيجي ورواندا وسوازيلاندا وموريتانيا.

2. فريق تقييم الانتخابات (EAT) / (Election Assessment Team)

عندما لا تسمح الظروف الأمنية السائدة في البلد بإرسال بعثة مراقبة الانتخابات (MOE)، يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى هذا النوع من بعثات المراقبة. ولا يشمل فريق تقييم الانتخابات EAT في أي من الأحوال، نشر مراقبين للمدى القصير.

ويضم الفريق مجموعة من الخبراء التي تتراوح ما بين 7 مثلما جرى في الانتخابات الأفعالية لعام 2010 و 16 كما الحال بالنسبة للانتخابات العراقية لعام 2010. وإذا سمحت بذلك الظروف الأمنية، فإن الفريق يضم أيضا مجموعة محدودة من المراقبين للمدى الطويل مثل ما حصل في ليبيا بمناسبة انتخابات 2012. وفي تلك الحالة، شمل فريق بشكل استثنائي رئيس بعثة، وهو نائب من البرلمان الأوروبي، الأمر الذي يلبي رغبة الاتحاد الأوروبي في إعطاء الفريق مزيدا من المرئية الأمر الذي يشكل دفعة أولية للبناء الديمقراطي في مشهد يتسم بالصعوبة البالغة. ويتم تقديم خلاصات وتوصيات البعثة في ندوة صحفية كما يتم تسليمها إلى مختلف المخاطبين في البلد المعني.



الانتخابات الرئاسية، سالفادور

ثامنا. ما هي هيكلية البعثة؟

تعكس هيكلية بعثة مراقبة الانتخابات ضرورة تغطية كل مرحلة العملية الانتخابية. وفي ما يلي توصيف لهيكلية نموذجية اعتمادا على شكل بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي.

1. الفريق المركزي (Core Team)

يرأس الفريق، رئيس البعثة. وفي حال الاتحاد الأوروبي فإن الأمر يتعلق بنائب من البرلمان الأوروبي يتم تعيينه من طرف الممثلة العليا بناء على مقترح تتقدم به "مجموعة دعم الديمقراطية وتنسيق الانتخابات" (Democracy Support and Election Coordination Group) في البرلمان الأوروبي. وجاءت الرغبة في إشراك البرلمان الأوروبي في بعثات مراقبة الانتخابات التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، لكونه الهيئة التي تحتضن بامتياز السيادة الشعبية الأوروبية والهيئة التي تم انتخابها من خلال الاقتراع العام فضلا عن أن رئاسة البعثة من

طرف ممثل برلماني، يحفّز التتبع السياسي للتوصيات التي توجهها بعثة مراقبة الانتخابات فضلا عن منح مرتبة أكبر لبعثة مراقبة الانتخابات. ويشار إلى أن الفريق المركزي مستقل بشكل تام عن المفوضية الأوروبية وهو المسؤول الرئيسي عن الإعلان الأولي والتقرير النهائي.

ويشمل فريق "كور تيم" أيضا الرئيس المساعد للبعثة الذي ينسق كل الفريق والذي يضطلع في غياب رئيس البعثة بإدارة الفريق وتمثيلية بعثة مراقبة الانتخابات.

وفي ما يلي قائمة مختلف المحللين الذين عادة ما يمثلون الفريق المركزي لبعثة المراقبة:

وهنا نجد المحلل القانوني ومحلل الانتخابات ومحلل وسائل الإعلام والمتحدث باسم بعثة مراقبة الانتخابات (Press officer and Public Outreach) والمحلل السياسي والإحصائي ومحلل وضع المرأة ومحلل حقوق الإنسان ومنسق المراقبين.

وقد تم في السنوات الأخيرة تعزيز وظيفة المتحدث باسم البعثة، "Press officer and Public Outreach" كمسؤول عن سياسة التواصل لدى البعثة من خلال إيلاء أهمية بالغة ليس فقط لمرئية البعثة لكن أيضا لضمان مصداقيتها، من خلال تقادي أن تظهر بصورة أو تعطي انطبعا خاطنا بالانحياز أو الافتقار إلى المهنية أو الاستقلالية.

كما تم ضم محلي وضع المرأة وحقوق الإنسان، إلى البعثات، ولو أن المقاربة المنهجية الجديدة، تشمل تعزيز قدرات الأعضاء الآخرين في الفريق المركزي "كور تيم" لكي يشملوا في تحليلاتهم، المنظور الجنساني وحقوق الإنسان. كما يضم الفريق محلا سياسيا بالنسبة للسياقات التي تتسم بالتعقيد بالنسبة للوضع والهياكل والديناميات الاجتماعية-السياسية.

أدت معاينة التأثير المتزايد للبيئة الرقمية، وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل إرادة الناخبين، إلى قيام الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية بدمج محلي شبكات التواصل الاجتماعي في بعثات مراقبة الانتخابات في السنوات الأخيرة. ولهذا تم تطوير منهجية موحدة لتحليل سلوك وتأثير شبكات التواصل الاجتماعي في العمليات الانتخابية. راجع الفصل المتصل بذلك من هذا الدليل.

من ناحية أخرى، تدمج بعثة مراقبة الانتخابات خبير في تحليل تمويل الحملات الانتخابية وخبير في تحليل التقنيات الجديدة في فريق قيادتها، اعتمادا على مدى أهمية كلا العنصرين للعملية الانتخابية.

ويشار إلى أنه يتم نشر الفريق المركزي حوالي شهرين ونصف قبل إجراء الانتخابات ويبقى في البلد من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع عقب الانتخابات من أجل القيام بتتبع المرحلة التالية للانتخابات.

2. المراقبون للمدى الطويل

ينتشرون على مدى فترة تناهز شهرين (2) في مجموعات من فردين (2) على صعيد كافة الجغرافية الوطنية ويحللون الفترة السابقة للانتخابات والتي تعقب مباشرة الانتخابات.

3. المراقبون للمدى القصير

ينتشرون على مدى فترة تناهز 10 أيام في مجموعة من فردين (2) على صعيد كافة الجغرافية ويحللون ما يجري يوم التصويت والفرز وعملية تجميع النتائج.

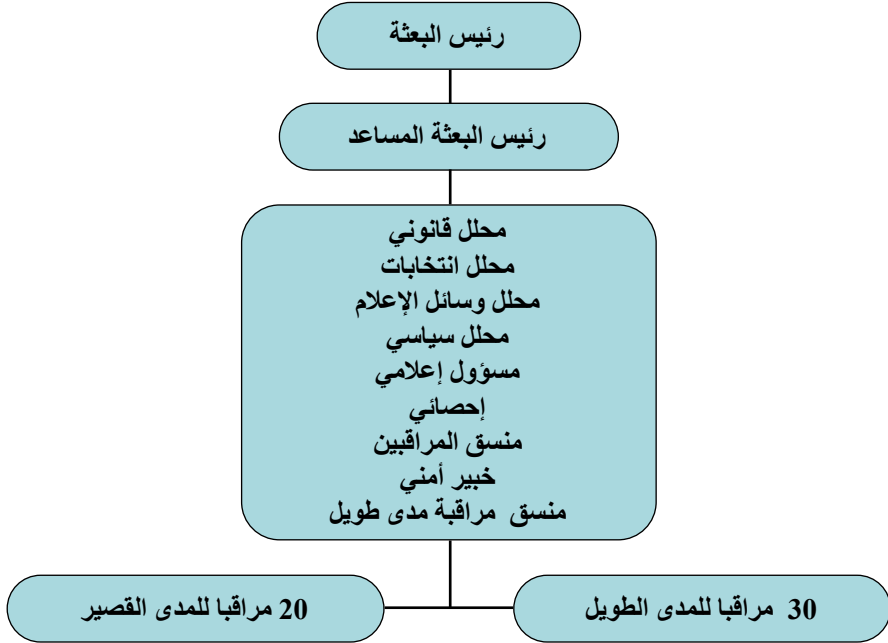
4. مقدم الخدمات "Service Provider"

قام الاتحاد الأوروبي في عام 2008 بإسناد العمليات والخدمات اللوجيستية والأمنية لبعثات مراقبة الانتخابات إلى جهات خارجية بموجب ما يسمى شريك التنفيذ "إمبليمينتينغ بارتنر" (IP)، وهي منظمات ذات طابع دولي أو مقدم خدمات "سرفيس بروفيدر" (SP)، وهي شركات خاصة أو منظمات غير حكومية. وقد تم اعتماد هذه الأخيرة في وقت سابق من أجل القيام بهذه المهام، من طرف "أداة السياسة الخارجية (فورينغ بوليسي إنسترومنت) (FPI) وذلك في عملية مناقصة عمومية تسمح بتلقي العروض في كل العطاءات التي توجهها (FPI) من أجل نشر بعثة مراقبة للانتخابات.

وتعنى هذه الجهات بتأمين اللوجيستية والقيام بالإجراءات الضرورية من أجل انتشار البعثة فضلا عن إعداد العقود واشتراء تذاكر تنقل المراقبين ودفع نفقات المأكل والمبيت لهؤلاء والتعاقد مع التراجمة والسواقين واستئجار السيارات لتنقل المراقبين في الميدان واشتراء المعدات اللازمة لمزاولة وظائف المراقبين من حواسيب وهواتف وغير ذلك.

كما أنها تتولى مسؤولية ضمان أمن البعثات، فمثلا بعد عملية المناقصة العمومية التي جرت في 2012، تم اعتماد لمدة أربع سنوات أربع مجموعات على رأسها المنظمات/الشركات المعتمدة من طرف فورينغ بوليسي إنسترومنت (FPI) بصفة "سرفيس بروفيدر" أو "إمبليمينتينغ بارتنر": GIZ و IOM و INDRA و TRANSTEC.

بعثة مراقبة الانتخابات في الانتخابات الرئاسية في مالي ما بين 28 يوليو/تموز و11 أغسطس/آب 2013





الانتخابات الرئاسية الجولة الثانيةًن كولومبيا

تاسعا. الفريق المركزي (CORE TEAM)

1. ما هي وظائف فريق "كور تيم"؟

1. أ. تحليل الإطار القانوني

يقوم الخبير القانوني بتحليل الإطار القانوني من أجل تحديد إلى أي مدى يتضمن بين قوانينه وقواعده الممارسات الحسنة الكفيلة بانتخابات ديمقراطية تضمن الحقوق والحريات التي تنص عليها الأدوات التابعة للقانون الدولي بالنسبة لأي انتخابات ديمقراطية. كما أنه يقوم بتقييم، وذلك بمساعدة تقارير مراقبي المدى الطويل المنتشرين في الميدان، إلى أي درجة يمكن تطبيق الإطار القانوني بشكل منسجم ومحايد. ويينغي للمضامين القانونية أن تضمن التمتع بالحقوق والحريات الأساسية والسماح بإجراء انتخابات حرة وشفافة وتنافسية.

1. ب. تحليل نظام الشكاوى والطعون

يقوم الخبير القانوني بتحليل ما إذا كان القانون الانتخابي يقدم إلى المتنافسين إمكانية أن يتقدموا بطعون ضد الخروقات المحتملة لقانون الانتخابات، وإذا ما كان يقدم بشكل واضح نظاما للطعون قابلا للتطبيق ويتوقع آجال معقولة لا تحرم المتنافسين من حقوقهم الانتخابية. كما أنه يقوم بتقييم إذا ما كان القانون يضمن الاستقلالية والحيادية للهيئات المسؤولة المخولة بالبت في تلك الطعون، وهذا يعني الإدارة الانتخابية والهيئات القضائية. كما يقوم بمتابعة الطعون التي يتم تقديمها خلال وفي أعقاب الحملة الانتخابية ويقيم ما إذا قامت بالبت بشكل مستقل ومحايدين وضمن الأجال المتوقعة.

1. ج. تحليل النظام الانتخابي

يقوم محلل الانتخابات بدراسة النظام الانتخابي إلى جانب الكيفية التي تم بها تصميم الدوائر الانتخابية والمعادلة الانتخابية، حيث يستنتج ما إذا كان ذلك يسمح بالاستفادة من ممارسة الحقوق الانتخابية للناخبين والمرشحين على حد سواء. كما أنه يقوم بتحليل تشكيلة وممارسة السلطات الانتخابية ونوعية الإحصاء وإجراءات التصويت والفرز وتجميع النتائج والموارد المستعملة من مختلف المرشحين/الأحزاب في الحملة الانتخابية.

1. د. تحليل سلوك وسائل الإعلام

تمثل وسائل الإعلام إذا ما كانت حرة ومستقلة عنصرا حيويا بالنسبة لإحراز انتخابات ديمقراطية. وعلى السلطات أن تضمن حرية الإعلام دون تخويف ولا عراقيل ولا رقابة. ويقوم الخبير في وسائل الإعلام بدراسة إذا ما وجدت ضمانات لحرية الإعلام وإذا ما كان المشهد الإعلامي تعدديا وإذا كان الناخبون يتلقون معلومات كافية ومتوازنة من أجل اتخاذ قرار عن دراية.

وبالنسبة لوسائل الإعلام الحكومية، فإن ذلك الخبير سيقوم بدراسة إذا ما كانت القواعد التي تنظم وصول المتنافسين إلى تلك الوسائل متكافئة وإذا ما كان يتم تطبيقها بشكل سليم، وبالتالي سيقوم ما إذا كان المرشحون والأحزاب السياسية يصلون بشكل متكافئ إلى وسائل الإعلام الحكومية. كما سيقوم بتحليل إحصائي بخصوص تغطية الحملات الانتخابية من طرف وسائل الإعلام، من أجل استنتاج إذا ما كانت تفي بواجباتها بتأمين تغطية محايدة وغير منحازة للحملة الانتخابية.

ومن أجل تقييم إذا ما كانت وسائل الإعلام الحكومية، المكتوبة والمسموعة والمرئية، تكفل تغطية متوازنة ومحايدة للحملة الانتخابية والمتنافسين، يقوم الخبير بتنسيق فريق من المهنيين المحليين الذين ينبغي لهم أن يحددوا المدد الزمنية والفضاءات المخصصة لكل مرشح و حزب. كما سيقوم بمساعدة أولئك المراقبين بالتأكد مما إذا كانت تغطية الحملات الانتخابية للمرشحين كانت

إيجابية أو محايدة أو سلبية. وهذا التحليل النوعي والكمي، يتم إنجازه أيضا بالنسبة لوسائل الإعلام الخاصة، بناء على مسعى تقييم أثر وسائل الإعلام الخاصة على الحملة الانتخابية.

1. د. تقارير المراقبين للمدى الطويل

يتلقى فريق "كور تيم" ويحلل التقارير الأسبوعية التي ينجزها مراقبو المدى الطويل المنتشرون في الميدان والتي تسمح باستخلاص الاستنتاجات التي يضمنها لاحقا إلى تحليله الخاص حول مجريات العملية الانتخابية.

1. و. الإعلان الأولي

يقوم رئيس البعثة بمساعدة فريقه بصياغة الإعلان الأولي الذي يستند فيه إلى ملاحظات المراقبين للمدى الطويل والقصير على حد سواء فضلا عما ينبثق من تحليلاته الخاصة. ويتم إصدار هذا الإعلان بعد يومين من الانتخابات كأقصى حد، وهي الفترة القصوى بالنسبة للاهتمام الإعلامي. ويقدم الإعلان الأولي تحليلا وتقييما مستقلين عن العملية الانتخابية بناء على الحقوق المؤكد عليها في الأدوات القانونية الدولية بالنسبة للانتخابات الديمقراطية والممارسات الحسنة. ويشمل تقييمه للعملية الانتخابية الجوانب التالية:

- تحديد درجة مواعمة الإطار القانوني للواجبات الدولية بخصوص الانتخابات الديمقراطية.
- تركيبة وعدم انحياز وحيادية وفعالية الإدارة الانتخابية.
- الحرية التي اتسمت بها الحملة بالنسبة للأحزاب والمرشحين
- استعمال الموارد الحكومية،
- تمويل الحملة (مراقبة أكثر نظامية، تم إنجازها في مجال منظمة الدول الأمريكية).
- استفادة المتنافسين من وسائل الإعلام
- الطابع الشامل للتصويت
- نوعية الإحصاء
- ظروف تسجيل الأحزاب والمرشحين

- فعالية وعدم انحياز النظام وقرارات فض النزاعات الانتخابية
- مشاركة المرأة في العملية الانتخابية
- الوضع المتصل بحماية واحترام حقوق الإنسان
- شفافية عملية التصويت والفرز وتجميع النتائج
- وأي أمور أخرى لها علاقة بالطابع الديمقراطي للانتخابات

ويشار إلى أن الإعلان الأولي يمثل النتيجة الأكثر مرئية والأقوى أثرا على الصعيد الإعلامي. ويمثل أداة فعالة بيد البعثة من أجل عرض العملية الانتخابية التي تمت مراقبتها، على الرأي العام الدولي والداخلي.

1. ز. التقرير النهائي

كما يضطلع فريق "كور تيم" بمسؤولية صياغة التقرير النهائي الذي يتضمن بصورة شديدة التفصيل والدقة كل الملاحظات والتحليل والاستنتاجات والتوصيات التي تقوم بها البعثة. وسيتوجه رئيس البعثة، مرفوقا برئيسها المساعد، في أعقاب شهر ونصف من الانتخابات، إلى عاصمة البلد المضيف من أجل تقديم التقرير النهائي أمام وسائل الإعلام وتسليمه إلى السلطات الانتخابية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وفي تناغم مع الهدف الأولي للمراقبة الانتخابية، المتمثل في دعم البلدان في عمليات الديمقراطية التي تجتازها، فإن التقرير النهائي قد صيغ بمقاربة بناءة مع التأكيد على العناصر الإيجابية في العملية الانتخابية والإشارة إلى العيوب التي ستكون موضع اهتمام في الفصل الرئيسي المخصص للتوصيات.

ويشار إلى أن الإعلانات الأولية والتقارير النهائية لبعثات مراقبة الانتخابات التابعة لكل من منظمة الأمن والتعاون والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية، كافتها يمكن الاطلاع عليها في المواقع الإلكترونية التالية التابعة للكيانات الثلاثة المذكورة وهي كالتالي:

<https://www.osce.org/odihr/elections>

<https://www.eods.eu/eom-reports/>

<https://ec.europa.eu/info/strategy/relations-non-eu-countries/types-relations-and-partnerships/election-observation/mission-recommendations-repository/home>

<https://www.oas.org/eomdatabase/default.aspx?lang=en>



الانتخابات العامة، موزامبيق 2019

عاشرا. مراقبو المدى الطويل

1. ما هي وظائف مراقبي المدى الطويل ؟

يعتبر مراقبو المدى الطويل بمثابة "أعين وأذان البعثة"، وبالتالي فهم يشكلون عنصرا أساسيا في بعثة مراقبة الانتخابات. وتتمثل وظيفتهم الأولى في المراقبة وتجميع المعلومات وإخبار فريق "كور تيم" حول خلاصات ملاحظاتهم. كما أنهم مسؤولون عن نشر المراقبين للمدى القصير، وتزويدهم بالمعلومات من خلال إحاطتهم حول مجريات العملية الانتخابية في منطقتهم وإخبار فريق "كور تيم" بشأن نتائج ملاحظات المراقبين للمدى القصير حول التصويت والفرز، وذلك يوم الانتخابات. وبالتالي فمن المطلوب أن تتوفر فيهم قدرة تحليلية كبيرة فضلا عن عدد من المهارات اللوجيستية والاجتماعية من أجل إجراء مقابلات مع الفاعلين في العملية الانتخابية.

2. ما هي مدة انتشارهم؟

ينتشرون لفترات قد تتراوح ما بين شهر ونصف وشهرين، حيث يقومون بمراقبة العملية ما قبل الانتخابية والحملة الانتخابية والتصويت والفرز وتجميع النتائج والفترة ما بعد الانتخابية مع الإعلان عن النتائج وتتبع الطعون الانتخابية التي تم تقديمها وكيف تم البت فيها.

وخلال الأيام الثلاثة الأولى لإقامتهم في العاصمة، يقوم أعضاء فريق ”كور تيم“ بتزويدهم بمعلومات قيمة بخصوص ما يلي:

- الإطار القانوني الذي ينظم الانتخابات والنظام الانتخابي وهيكله وتركيبه الإدارية الانتخابية وعملية التسجيل ونظام التصويت.
- الوضع السياسي للبلاد
- العناصر الأساسية في العملية الانتخابية التي ينبغي لمراقبي المدى القصير أن يركزوا عليها لأنها تمثل مصدر قلق بالنسبة للمخاطبين الانتخابيين وفريق الكور تيم.
- المسائل الهامة المتصلة بالأمن
- المسائل المتصلة بارسال التقارير ونظام المراسلة المستعمل وعدد المرات التي يتم فيها ذلك.

3. كيف ينتشرون؟

يقومون بالانتشار ضمن فرق من شخصين لأسباب أمنية، لكن أيضا لدواع منهجية حيث أن شاهدين أحسن ” من شاهد واحد“.

تعتبر استنتاجات مراقبة الفريق، بمثابة نتيجة التفاعل بين التحليل التي يقوم بها شخصان وتباين وجهتي نظريهما بحيث يمكنهما أن يتكاملا أو يتخالفا. وهذا من شأنه أن يثري المعلومات التي تحال على فريق الكور تيم.

والمطلوب هو إنجاز انتشار يغطي معظم جغرافية البلد المعني أو على الأقل المناطق الأكثر تمثيلية على الصعيد السياسي والديمقراطي. وينبغي لانتشار مراقبي المدى القصير أن يؤمن أكبر تغطية ممكنة، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود مناطق ذات أولوية بسبب وزنها السياسي أو الديمغرافي.

4. كيف يقومون بالمراقبة؟

أ. يقومون بإجراء مقابلات مع الأحزاب السياسية والمرشحين والإدارة الانتخابية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني (منظمات المراقبين المحليين ولحقوق الإنسان وغيرها)، والناخبين وأي منظمة أو هيئة أخرى لها أي صلة بالعملية الانتخابية أو أي أثر عليها.

- ب. يشاركون في التجمعات التي لها صلة بالحملة الانتخابية، التي ينظمها الأحزاب والمرشون.
- ج. يشاركون في الاجتماعات التي تعدها الإدارة الانتخابية مع الفاعلين الانتخابيين والسياسيين وأيضاً في الجلسات العمومية في حال حصولها.
- د. يشاركون في منتديات تأهيل أعضاء المراكز الانتخابية.

5. كيف ينقلون المعلومات؟

يتوجب على المراقبين أن يصوغوا تقريراً كل أسبوع ويرسلونه إلى منسق "المراقبين للمدى القصير"، التابع لفريق "كور تيم"، حيث يضمونه أدق وأشمل المعلومات الممكنة حول جوانب العملية الانتخابية التي تتم مراقبتها، وحول أي مسألة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لفريق "كور تيم". وعلاوة على هذه التقارير الأسبوعية، بإمكانهم، في حال حصول أحداث خطيرة أو هامة (مثل خروقات خطيرة للحقوق والحريات الأساسية للمرشحين أو الناخبين أو أحداث عنف وغير ذلك)، أن يرسلوا تقارير يومية تسمى تقارير بارقة "فلاش ريبورت"، أو تقارير الأحداث "إينسندنت ريبورت".

كما يتعين على المراقبين التأكد من أن ملاحظاتهم دقيقة وشاملة وأن استنتاجاتهم تستند إلى تحليل غير منحاز وموضوعي بناء على ملاحظاتهم وعلى أحداث بيّنة. كما ينبغي لهم أن يميزوا بشكل واضح بين الأحداث التي تمت مراقبتها بشكل مباشر والتأكدات أو الشكاوى التي يقوم بها المخاطبون الانتخابيون الذين سيطلب منهم أن يبرهنوا عليها قدر الإمكان.

وعلى الرغم من أنها ليست جزءاً من الأحداث التي تتم مراقبتها بشكل مباشر من طرف مراقبي المدى القصير، فإن الأطروحات التي لم تتبين صحتها (مثلاً أي يقول حزب من المعارضة بأن الحزب الحاكم يقوم باشتراء اصوات بواسطة تسليم أكياس الرز ونقود إلى الناخبين أو أن أعمال عنف تحصل ضد الموالين للمعارضة ومرسحيتها)، فإن بالإمكان تضمينها في تقارير بعثة مراقبة الانتخابات للمدى القصير، على حالها، لكونها تمثل عناصر مفيدة بالنسبة لتحليل العملية الانتخابية. حيث أنها تسهم في عكس الأجواء السياسية المهيمنة وتمثل من جهة أخرى اتهامات مطلوب أثباتها.

6. ما هي الجوانب التي يراقبونها في العملية الانتخابية؟

6. أ. السياق والوسط السياسي.

سيقوم المراقب للمدى الطويل بتحليل السياق السياسي في منطقة مسؤوليته وتقييم ما إذا كان الوسط السياسي يسمح بالمنافسة الانتخابية المفتوحة والتعددية والتصويت الحر. ومن أجل ذلك سيقوم بتحليل ما إذا كان يتم احترام الحقوق السياسية والمدنية للناخبين والمرشحين.

كما سيقوم بتقييم المناخ السياسي وما إذا كان سلمياً أو بخلاف ذلك يتسم بالعنف والتخويف الموجه إلى الفاعلين في العملية الانتخابية، وبوجود تصدعات سياسية عميقة وانعدام ثقة متجذر بين مختلف الفاعلين السياسيين. وفي هذه الحالة الأخيرة، هل بالإمكان التنبؤ بحصول مشاكل بشأن الموافقة على النتائج من طرف بعض الفاعلين السياسيين.

كما سيقوم بدراسة المعالم الرئيسية للنظام المهيمن للأحزاب في المنطقة (وإذا ما كان الأمر يتعلق بأحزاب ذات أساس إيديولوجي، بهياكل وانضباط قويين أو أنها أحزاب ضعيفة مشخصة وتميل إلى الزبونية وغير ذلك)، علاوة على دراسة القضايا الرئيسية التي يتم طرحها في برامج كل حزب في منطقته.

6. ب. الإدارة الانتخابية

سيقوم المراقب للمدى الطويل بتقييم أداء الإدارة الانتخابية بالنسبة للاستقلالية وعدم الانحياز والشفافية والفعالية. كما أن الإدارة الانتخابية تمثل الهيئة التي تشرف على الانتخابات وتديرها وتنجزها، وبالتالي فإنها تمثل هيئة أساسية في العملية الانتخابية.

6. ب. أ. استقلالية الإدارة الانتخابية

يمكن للإدارة الانتخابية أن تهيكل كهيئة مكونة مما يلي:

- أ) أعضاء احترافيون ومستقلون قادمون من سلك القضاء أو هيئات أخرى ومن المجتمع المدني أو
- ب) تمثيلية متوازنة من الأحزاب السياسية.

وفي كلتا الحالتين، يتوجب على الإدارة الانتخابية أن تطبق بشكل سليم ما تنص عليه القوانين الانتخابية والقواعد وأن تؤدي مهامها بدون أي تدخلات من طرف الحكومة أو أي فاعل انتخابي.

وتتعرز استقلالية الإدارة الانتخابية من جهة من خلال استحداث هيئة دائمة أو في حال غيابها بواسطة تشكيل لجنة تنفيذية دائمة. وفي غياب الحالتين المذكورتين، ينبغي على الأقل، ضمان مهمة/ولاية ثابتة لأعضائها. ومن جهة أخرى، فإن تزويد الإدارة الانتخابية بميزانيتها الخاصة بها، سيساعدها على أن لا تتأثر بالتدخلات المحتملة من طرف الحكومة و الأحزاب السياسية.

كما أن المراقب للمدى الطويل يجب عليه أن يقوم بتقييم ما إذا كانت الإدارة الانتخابية مستقلة في ممارستها.

6. ب. ب. عدم انحياز الإدارة الانتخابية

ينبغي للإدارة الانتخابية أن تزاوّل مهامها بشكل غير منحاز ودون تفضيل أي حزب أو مرشح.

6. ب. ج. شفافية الإدارة الانتخابية

يجب على الإدارة الانتخابية أن تتحلّى بالشفافية في أداؤها.

وبالتالي ينبغي لاجتماعاتها أن تكون مفتوحة وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإنها مطالبة على الأقل بالإخبار عن قراراتها في أقرب وقت ممكن.

كما أنها مطالبة بتزويد كافة الفاعلين الانتخابيين بالمعلومات الهامة بخصوص العملية الانتخابية، ولاسيما ما له علاقة بشفافيتها، مثل إحصاء الناخبين وعدد الأوراق وبطاقات التصويت التي تم إصدارها وتوزيعها ونظام تجنيد أعضاء الموائد الانتخابية وغير ذلك.

6. ب. د. فعالية الإدارة الانتخابية

وباعتبارها هيئة مسؤولة عن إدارة وتسيير الانتخابات، فإن الإدارة الانتخابية مطالبة بالقيام بمهامها بفعالية. وسيقوم المراقب بتقييم جدوى مخططات الإدارة الانتخابية بخصوص عدد المراكز الانتخابية المتوقع وأعضاء الموائد الانتخابية والصناديق ومخادع الاقتراع وغيرها. كما ينبغي للإدارة الانتخابية أن تخطط بفعالية، توزع المواد الانتخابية وطريقة تأهيل أعضاء الموائد الانتخابية. ويجب على المراقب أن يشارك في إحدى تلك الدورات التأهيلية إن كان في المستطاع.

6. ج. الإحصاء الانتخابي

تمثل عملية التسجيل مرحلة أساسية من العملية الانتخابية حيث أن أي إحصاء معيب قد يمسح النتائج الانتخابية. وبخلاف ذلك فإن أي إحصاء موثوق وبأكبر قدر من الإشرافية، يمثل عنصراً هاماً من أجل تعزيز ثقة الناخبين في العملية الانتخابية. ولهذا فإنه سيحظى باهتمام خاص من طرف بعثة مراقبة الانتخابات.

ويتعين على المراقب أن يقوم بتقييم درجة الوثوقية (مستويات عدم الصحة)، والشفافية والطابع الإشرافي للإحصاء الانتخابي، حيث يكفل تطبيق المبدأ المتعلق بالطابع العام للتصويت، وبالتالي يتوجب أن يتحلّى بأعلى قدر ممكن من الإشرافية.

والحال أن عملية التسجيل لا يقف عليها بشكل مباشر المراقب، حيث أن في حالة التسجيل النشط حيث يتوجه الناخب إلى مراكز التسجيل لكي يسجل نفسه، فإن الأمر يحصل قبل 4 إلى

5 أشهر قبل الانتخابات. لكن بإمكان المراقب أن يقوم بتقييم مستوى الموثوقية والطابع الإشرافي للإحصاء الانتخابي، إلى جانب درجة الثقة التي يحدثها من خلال المقابلة التي يتم إجراؤها مع كافة الفاعلين في العملية الانتخابية من أحزاب سياسية ومواطنين وناخبين ومنظمات حقوق الإنسان والمراقبة المحلية والإدارة الانتخابية والمحلية.

ويتعين على المراقب أن يكون منتبها للأشكال المتعددة لإقصاء الأصوات من خلال عملية الإحصاء الانتخابي. إذ يمكن بواسطة عملية التسجيل القيام بالإقصاء عنوة، لشرائح هامة غير مريحة من السكان من العملية الانتخابية، مثل الأقليات أو معازل المعارضة. حيث أن هناك أشكال عديدة لحرمان هذه الشرائح من حقها في التصويت، ومنها ما يلي:

1. في المقام الأول، بواسطة إعداد إطار قانوني يفرض قيودا وينص على عدد من التقليلات غير المبررة من أجل ممارسة حق الاقتراع، من قبيل وضع شروط بناء على العرق أو الجنس أو الديانة أو الأصل الإثني أو الإيديولوجية أو اللغة أو مستوى التعلم أو القدرة الاقتصادية. ويجب على المراقب أن يولي اهتماما شديدا للشروط التي ينص عليها القانون بخصوص حيازة المواطنة. ويتم في بعض الحالات تبني هذه الإجراءات من أجل إقصاء بعض الشرائح من السكان من حقها في التصويت.

2. وجود مستويات متفائمة من الأخطاء في الإحصاء الانتخابي.

3. غياب أو عدم فعالية المناهج الكفيلة بتصحيح الأخطاء التي تشوب الإحصاء الانتخابي.

— ومن خلال طرق مموهة، نجد ما يلي:

• من خلال توزيع مغرّض لمراكز التسجيل مما يعقّد عملية التسجيل أو يحول دونها، في وجه بعض شرائح السكان. وفي السياقات الإفريقية التي بها وسائل إعلام ونقل رديئة، فإن وضع مراكز التسجيل على مسافات طويلة بالنسبة لبعض المراكز السكانية يمثل أسلوبا فعالا لإقصاء الأقليات أو السكان المعارضين الذين يتركزون في بعض المناطق الجغرافية.

• بواسطة الإمداد غير الكافي للمواد الأساسية التي تعتمد عليها مراكز التسجيل، الأمر الذي يحول دون تسجيل السكان الذين يتوجهون إلى ذلك المركز لكي يسجلوا أسماءهم.

• الغياب المقصود للمعلومات بخصوص عملية التسجيل الانتخابي.

6. د. تسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين

إن مبدأ العمومية الذي يركز إليه الحق في التصويت، يتم أيضا تطبيقه على الحق في الترشيح الأمر الذي يحتم على المراقب الواجبات التالية:

1. تقييم ما إذا كانت الشروط المطلوبة من أجل تسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين تشوبها قيود غير مبررة وترمي إلى إقصاء بعض الأحزاب أو المرشحين من المنافسة الانتخابية. وعلاوة على القيود التمييزية المتعلقة بالعرق والجنس والإيديولوجية والانتماءات السياسية السابقة والديانة والأصل الإثني، فإن المتطلبات الآتية أيضا تعتبر تمييزية:
 - مطالبة المرشحين بإداع مبالغ مالية كبيرة بدون مقابل أو مع إمكانية استعادتها جزئيا من أجل المشاركة في الانتخابات. ويشار إلى أن هذا المطلب يعد تمييزا في حال المرشحين المستقلين والأحزاب السياسية الصغيرة التي لها موارد مالية محدودة.
 - مطالبة المرشحين بأن تكون لهم مكاتب تمثيلية في كافة أنحاء البلاد. إذ أن هذا الشرط يحول دون المشاركة في الانتخابات من طرف الأحزاب السياسية التي لها قاعدة جغوية أو إثنية أو الأحزاب السياسية التي تمثل الأقليات.
 - مطالبة المرشحين بتقديم عدد مبالغ فيه من توقيعات الدعم من أجل الترشح كحزب سياسي أو مرشح فردي في الانتخابات، حيث يؤدي هذا الشرط إلى تقليص إمكانية المشاركة في الانتخابات من طرف الأحزاب السياسية أو حديثة العهد والمرشحين المستقلين. ويعتبر شرط تقديم عدد كبير من التوقيعات الموزعة بشكل متساو عبر جغرافية البلد، شرطا تقيديا أكثر.
 - مطالبتهم باجتياز امتحان لغوي شديد الصعوبة حول اللغة الوطنية، إذ من شأن هذا أن يمارس تمييزا في حق الأحزاب والمرشحين الممثلين للأقليات.
2. تقييم ما إذا كانت الشروط التي ينص عليها القانون يتم تطبيقها بشكل غير منحاز وبدون تمييز.

6. هـ. الحملة الانتخابية

- أ. يجب على المراقبين أن يقوموا بتقييم ما إذا كانت الأحزاب السياسية والمرشحين، باستطاعتهم إطلاق حملة انتخابية بشكل حر بدون عراقيل من أي نوع، ومن أجل ذلك لا بد من الانتباه إلى ما يلي:
 1. تحليل ما إذا كان الإطار القانوني يضمن التمتع بالحقوق والحريات الأساسية مثل حرية التعبير وتشكيل جمعيات والحركة، حيث أن أي قيد على أي من هذه الحريات سيقطع بشكل مباشر من حرية الحملة الانتخابية.
 2. تقييم ما إذا كان المحيط يسمح للأحزاب السياسية والمرشحين بالقيام بحملة انتخابية خالية من العنف والتخريف والملاحقة.

ب. يجب على المراقبين او يقوموا أيضا بتقييم ما إذا كان يتم ضمان حملة انتخابية متكافئة حيث لا يتمتع أي حزب أو مرشح بأي تفضيل ناجم عن الاستعمال السيئ للموارد الحكومية أو المحلية وأن الحملة تخلو من أي تدخل غير لائق من طرف السلطات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية لصالح بعض المرشحين، ومن أجل ذلك لابد من مراقبة ما يلي:

1. تحليل ما إذا كان الإطار القانوني يضمن حملة متكافئة بالنسبة لكافة الأحزاب السياسية والمرشحين ويمنع بشكل فعال أية تدخلات غير لائقة من طرف السلطات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية.

2. تقييم في حال وجود الضمانات المذكورة، ما إذا كان يتم تطبيق القانون بشكل سليم وغير منحاز وبدون تمييز.

وينبغي للمراقب أن يولي اهتماما بالغا إلى عدد من العناصر من بينها الاستعمال غير اللائق للسيارات الحكومية أو موارد مادية أو بشرية أخرى لصالح بعض المرشحين المحسوبين على الحكومة، أو أن يتم المنع بشكل غير مبرر من طرف السلطات المحلية أو الإدارة الانتخابية لاستعمال الفضاءات العمومية من أجل تنظيم تجمعات المرشحين أو الأحزاب السياسية المحسوبين على المعارضة. وفي حال السماح باستعمال الفضاء العمومي، فينبغي أن يكون متاحا لجميع الأحزاب السياسية والمرشحين بناء على نفس القاعدة.

ويجب أن يتضمن القانون مقتضيات واضحة بخصوص إذا كان بوسع الموظفين والعاملين العموميين، المشاركة في الحملة الانتخابية. وفي حال السماح لهم بذلك، فليس بوسعهم أن يشاركوا في الحملة الانتخابية بصفتهم كموظفين عموميين/مدنيين، حيث أن من شأن ذلك أن يفسد العملية الانتخابية ولاسيما في الأنظمة الزبونية.

ويجب أن يكون القانون المتصل بتمويل الحملة الانتخابية واضحا ويتم تطبيقه بشكل متساو على جميع الأحزاب السياسية والمرشحين.

6. و. حملات توعية الناخب

يتعين على المراقبين أن يقوموا بتقييم حجم وفعالية حملات توعية الناخبين وحملات التربية المدنية، التي تعتبر أساسية في الأوضاع التي تتسم بمستويات مرتفعة من الأمية.

ويشار إلى أن حملات توعية الناخب، ترمي إلى إطلاعه على المتطلبات والإجراءات المتصلة بتسجيل نفسه كناخب (كيفية التسجيل من أجل التصويت ومكانه وأجال التحقق منه)، كما أنها تعرفه بخصوص كيفية التصويت يوم الانتخابات ومكانه.

وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة الحكومية هي المسؤول الرئيسي على ضمان أن يتلقى الناخب المعلومات المتصلة بالانتخابات بدون انحياز وبشكل موضوعي وفي الأجال المناسبة.



الانتخابات العامة، موزامبيق 2019

حادي عشر. مراقبو المدى القصير

1. خروج مراقبي المدى القصير ووصولهم إلى البلد المضيف

بعد اختيار مراقبي المدى القصير من طرف الهيئة ذات الصلاحية، فإن بوسع مكتب حقوق الإنسان في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، أن يدعو إلى عقد اجتماع، في حال الضرورة، حتى يتسنى لممثل مندوبية المديرية الجغرافية المعنية في الوزارة، تزويد المراقبين بالمعلومات العامة والسياسية والانتخابية عن البلد المعني.

وبعد وصولهم إلى عاصمة البلد الذي ستجري فيه الانتخابات، وحيث سيتمكنون حوالي يومين، سيحضرون عددا من الجلسات الإعلامية التي ينظمها عدد من الخبراء في فريق "كور تيم". الأمر الذي سيسمح لهم بالاستئناس بالوضع السياسي والإطار القانوني والنظام الانتخابي والإجراءات المتبعة بالنسبة للتصويت والفرز فضلا عن المشاكل التي قد تشوب العملية الانتخابية مثل الإحصاء المعيب والعنف المتربص وانعدام المصداقية والثقة في الإدارة الانتخابية وعدم فعالية نظام الموارد وقصور تأهيل أعضاء المائدة وغير ذلك.

ويتم إبلاغ أعضاء الفريق بخطة الانتشار: أي المناطق التي يُرسلون إليها واسم الزميل مع من سيشكلون الفريق.

كما يتم تعريفهم على السائق والمترجم اللذين سيرافقان الفريق خلال فترة عمله.

2. ما هي الوظائف التي يقوم بها مراقبو المدى القصير؟

تتمثل مهمتهم الرئيسية في مراقبة التصويت والفرز وعملية تجميع النتائج خلال يوم الانتخابات، كما عليهم نقل نتائج ملاحظاتهم من خلال عدد من الاستثمارات.

3. قضايا هامة متصلة بمراقبة الانتخابات للمدى القصير.

3. أ. الاستثمارات

تمثل الاستثمارات أداة رئيسية لعمل مراقبي المدى القصير، حيث أنها تتضمن العناصر التي يجب مراقبتها. وقد قام الاتحاد الأوروبي في أواخر 2011 بتوحيد الاستثمارات التي كانت تختلف حتى حينها حسب خصوصيات العمليات الانتخابية التي تتم مراقبتها. وتمفصل هذه الاستثمارات الجديدة التي تم استعمالها لأول مرة من طرف بعثات مراقبة الانتخابات في عام 2012، حول محور يستند إلى المعايير الدولية. وتعتبر تلك المعايير مفيدة جدا للقيام بالتحاليل المقارنة في الزمن بين مختلف الانتخابات علاوة على تحليل عمليات التصويت والفرز وتجميع النتائج من منظور المعايير الدولية. لكن، برزت الحاجة إلى تكييف طفيف لتلك الاستثمارات بحيث تسمح بإدراج بعض الخصوصيات المتصلة بكل عملية انتخابية تتم مراقبتها. وتمثل في حد ذاتها أساسا تبني عليه البعثة تحليلاتها الكمية لعملية التصويت والفرز وتجميع النتائج. كما أنها مفيدة بالنسبة للتقييم اللاحق الذي يطل العملية الانتخابية في مجملها.

ويقوم المراقبون بتعبئة أربع استثمارات خلال اليوم الانتخابي، وهي للافتتاح والتصويت والإغلاق والفرز والإضافات.

3. ب. منهجية الانتشار

ينتشرون لفترة تقارب 10 أيام بالنسبة للفرق التي تتكون من شخصين، على نطاق كافة جغرافية البلد، مع الوصول إلى منطقة مسؤوليتهم قبل قرابة ثلاثة أيام قبل بدء الانتخابات.

وسيسمح انتشارهم عبر جغرافية البلد، لكي يكون فريق "كور تيم" صورة تكاد تكون أنبية لمجريات التصويت والفرز وتجميع النتائج.

من جهة أخرى، فإن الحضور الكثيف للمراقبين الموزعين على كل أنحاء البلاد سيسمح بتعزيز شفافية العملية الانتخابية وفي نهاية المطاف يعزز ثقة الناخبين فيها، الأمر الذي يسهم في رفع حجم المشاركة في الانتخابات.

ويشار إلى المرئية تمثل جانبا هاما من منهجية مراقبة الانتخابات، حيث أن له آثار رادعة حيال الممارسات غير السليمة ويمثل في الوقت نفسه إشارة واضحة لدعم المجتمع في جهوده لاكتساب حقه في المشاركة السياسية.

3. ج. قدرة اختراق مراقبي المدى القصير

إن فعالية وقدرة توغل مراقبي الانتخابات للمدى القصير، تتوقف على قدرتهم على فهم الواقع والسياق الاجتماعي-السياسي الذي تجري فيه العملية الانتخابية والذي يؤثر عليها. ويتعين عليهم بالتالي أن يدركوا أهمية الظواهر التي لها تأثير مباشر على إجمالي العملية الانتخابية. وعلى سبيل المثال، يجب عليهم أن يفهموا أن الحضور المنتظم للسلطات المحلية أو الأشخاص المعروفة صلتهم بالسلطة، في أبواب المراكز الانتخابية له أثر تخويفي واضح في السياقات الثقافية التي ما زالت الذكريات حية بالنسبة للنظام الشمولي ذي السيطرة الاجتماعية الصلبة. وإذا لم يتم الانتباه إلى هذا الوسط التخويفي، فإن مراقبة الجوانب الفنية الصرفة قد تفضي إلى استنتاجات خاطئة.

وهكذا فإن المراقبة للمدى القصير لا تقتصر على تجميع تلقائي وبارد للبيانات التقنية وهذا ما يجعلها معقدة.

4. أعمال المراقبين للمدى القصير لدى وصولهم إلى الميدان.

4. أ. جلسة تعريفية من طرف مراقبي المدى الطويل

بعد وصولهم إلى الميدان، سيتلقون معلومات من طرف مراقبي المدى الطويل حول الواقع الاجتماعي-السياسي للبلاد والكيفية التي تجري بها العملية الانتخابية في المنطقة.

كما سيتم إطلاعهم على المشاكل الموجودة، في حال وجودها، بالنسبة للعملية الانتخابية، من قبيل اشتراء الأصوات وغياب الاستقلالية والحياد لدى الإدارة الانتخابية، أو أن تكون التعددية التي تظهر على موائد الانتخابات لا تتجاوز الظاهر، أو وجود ممارسات تخويف ضد الناخبين والمرشحين أو أن يكون الإحصاء الانتخابي معيبا أو أن يتم تسجيل أصوات مكررة أو أدلى بها أطفال وغير ذلك.

وستكون هذه المعلومات مفيدة جدا لأعضاء البعثة من أجل تركيز انتباههم على الجوانب التي يحتمل أن تهدد السير الجيد لعملية التصويت والفرز.

4. ب. الاستئناس بالأجواء السياسية لمنطقة المسؤولية

يصل مراقبو المدى القصير إلى المنطقة التي سيعملون بها حوالي ثلاثة أيام قبل إجراء الانتخابات، حيث سيقومون خلالها بجملة من الأعمال التي ستنجح لهم الاستئناس بالأجواء السياسية والمشاكل الخاصة بمنطقة مسؤوليتهم.

وفي حال رأى مراقبو المدى الطويل أن ذلك مفيداً، فإنهم سيطلبون من مراقبي المدى القصير، حضور إغلاق حملات مختلف الأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات، حيث أن ذلك يمثل وسيلة جيدة لتقييم ما إذا كانت الأجواء منفتحة وتسمح بالنقاش الحر بين الناخبين، أو أنه بخلاف ذلك، تسود أجواء من الخوف والتحفظ. ومن أجل ذلك من الممكن استفسار الناخبين المشاركين إذا ما واجهتهم أية صعوبات كيفما كانت لدى مشاركتهم في إغلاق الحملة الانتخابية، كما سيقومون بمراقبة سلوك القوات الأمنية حيث أن حضورها المفرط قد يستجيب إلى إرادة واستراتيجية تخويفية. كما أن على مراقبي المدى القصير أن ينتبهوا إلى التعليقات التي يدلي بها المشاركون خلال العملية.

كما أن الاطلاع على منطقة مسؤوليتهم سيسمح لهم بالاستئناس بالمشهد الانتخابي وتقييم الأجواء السياسية السائدة في المنطقة.

ويولي مراقبو المدى القصير انتباههم إلى كل المؤشرات الخارجية مثل عدد لافتات الحملة الانتخابية المرئية في الفضاءات العمومية والخاصة ورموزها السياسية، مثل بوابات المنازل وعناصر أخرى لتقييم الأجواء السياسية السائدة. وعلى سبيل المثال، فإن وجود لافتات وصور للأحزاب المعارضة على أبواب المنازل الخاصة يعكس مؤشراً واضحاً على حرية الممارسة السياسية المعارضة.

4. ج. مقابلات مع الفاعلين الانتخابيين المرئية.

عندما يتعلق الأمر بسياق يتسم بالهشاشة المؤسساتية، حيث تلاحظ بعثة المراقبة مشاكل هامة تطال العملية الانتخابية، يجب القيام بزيارة للسلطات المحلية والإدارة الانتخابية والأحزاب السياسية ليس فقط على سبيل المجاملة لكن لإعطاء أكبر قدر ممكن من المرئية لبعثة المراقبة، حيث أن لهذه المرئية أثر رادع بخصوص السلوكيات والممارسات غير السليمة المحتملة.

كما أن هذه الزيارات ستفيد في الحصول على معلومات هامة حول مجريات العملية الانتخابية والمشاكل الممكن حصولها يوم التصويت (التخويف والعنف ومشاكل الإحصاء الانتخابي وتصويت القاصرين والتلاعب في توزيع بطاقات التصويت والإحصاء الانتخابي الإشكالي)، ومستوى الإعداد للانتخابات ودرجة الثقة في العملية الانتخابية من طرف الفاعلين السياسيين.

4. د. تحديد وتعريف منطقة المراقبة

يقوم مراقبو المدى القصير المنتشرون في فرق من شخصين، قبل يومين من إجراء الانتخابات، بتعريف المراكز الانتخابية التي سيزورونها يوم الانتخابات، بحيث يحددون مسار الزيارات بناء على الخريطة والعناوين التي زودتهم بها بعثة المراقبة للمدى الطويل، التي ستمدهم أيضا بتعليمات عامة حول المنطقة التي ستم تغطيتها بل قد تخبرهم بشأن مراكز انتخابية أو مناطق بعينها تحوم حولها شكوك في أن تحصل فيها مشاكل.

ويتعلق الأمر بالحصول على عينة تمثيلية، ومن أجل ذلك، ينبغي السعي إلى إيجاد توازن بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. ومن الأهمية بمكان عدم إغفال الأرياف، حيث أنها وإن كانت تسجل كثافة سكانية أقل، إلا أنها جرت العادة أن تشهد أخطر الاختلالات، لكونها تمثل وسطا هشاً وحساسا لضغوط وتخويف الزعماء التقليديين والمحليين، وبالتالي فإنها أكثر ميلا لتسجيل الأصوات المتلاعب فيها وبالتالي تصعب مراقبة الانتخابات فيها.

وعلى المراقبين إذا، أن يختاروا المركز الانتخابي الذي سيحضرون فيه ساعة الافتتاح والإغلاق، وفي حال معرفة وجود منظمات أخرى ذات موثوقية لمراقبة الانتخابات، ينبغي محاولة التنسيق معها بخصوص الافتتاح والإغلاق من أجل تفادي التكرار.

وجرت العادة أن يتم في هذا اليوم أيضا توزيع وتسليم المواد الانتخابية للمراكز الانتخابية، الأمر الذي يفسح المجال لمقابلة أعضاء المائدة المكلفين بالتسلم، ومعرف مجريات التحضيرات والإشكالات الممكنة مثل الافتقار إلى المواد الانتخابية.

5. مبادئ مراقبة عمليتي التصويت والفرز

أ. لابد من استعمال العقل فضلا عن المعلومات التي تم تلقيها في وقت سابق حول العناصر المؤثرة على الصعيد الاجتماعي والسياسي والثقافي ومجريات العملية الانتخابية، من أجل التمييز بين الاختلالات التقنية البسيطة، والتي تعود بشكل خاص إلى غياب التجربة لدى أعضاء المائدة والمقترعين على حد سواء، والتي لا تؤثر على النتائج وبين الاختلالات الخطيرة التي من شأنها تشويه طبيعة النتائج وتهدد سلامة العملية الانتخابية، من قبيل السماح بالتصويت لأشخاص ليس لهم الحق في التصويت أو منع ناخبين مسجلين من التصويت أو إتاحة التصويت المتعدد أو عدم تأمين سرية التصويت في محيط يعمه التخويف بشكل واضح.

ب. لا يجب أبدا الحديث إلى الصحافة من أجل تقييم العملية الانتخابية، حيث أن رؤية المراقبين للعملية جزئية وبالتالي سيتخذون أحكاما مسبقة بخصوص التقييم النهائي الذي سيصدره الفريق المركزي "كور تيم"، والرجاء الاطلاع في هذا الصدد على مدونة السلوك.

ج. وفي سياقات تعاني من الهشاشة الديمقراطية، فإن الإطار الاعتيادي لمراقبة الانتخابات وعمليات الافتتاح والتصويت والفرز وتجميع النتائج، يعتبر محميا بواسطة عدد من الحصانات التي ترمي إلى تأمين نظافة العملية الانتخابية.

ويتعين على المراقب بالمناسبة، أن يولي اهتماما بالغا لهذه الحصانات، وهي كما يلي:

- ختم صناديق الاقتراع
- تعداد البطاقات الانتخابية التي تم تلقيها،
- المصادقة على البطاقات الانتخابية بخاتم/طابع أو توقيع أحد أعضاء المائدة قبل تسليمها إلى الناخب،
- توقيع الإحصاء من طرف الناخب،
- الاستعمال الإلزامي/الإجباري لمخدع التصويت،
- استعمال المداد غير القابل للمحو.

وكل هذه الإجراءات تمثل تحصينات ترمي إلى تفادي حصول اختلالات خطيرة مثل ملء صناديق الاقتراع والتصويت المتعدد والتلاعب في النتائج وخرق سرية التصويت في الأوساط التي يعمها التخويف الواضح.

6. افتتاح مراكز الاقتراع

يصل المراقبون إلى أول مركز اقتراع ساعة قبل الافتتاح من أجل مراقبة التحضير لافتتاح التصويت، وتشكيل المائدة، وعليهم أن يقوموا بتعبئة استمارة خاصة بالافتتاح.

أ. يجب أن يراقبوا في المقام الأول ما إذا تم تشكيل المائدة وفق ما تنص عليه الإجراءات القانونية، المتصلة بالمصادقة على أعضاء المائدة والنصاب الضروري من أجل تشكيل المائدة.

ب. في هذه المرحلة، ينبغي لأعضاء المائدة المعتمدين بصورة صحيحة أن يحصوا عدد البطاقات الانتخابية ويسجلوها في محضر الافتتاح، وهي العملية الضرورية من أجل الموازنة اللاحقة بين الأصوات الصادرة والبطاقات الانتخابية المستلمة.

ج. يتعين على المراقب أن يسجل عدد البطاقات الانتخابية المستلمة من أجل أن تتمكن البعثة من تعقب أي تباين بين عدد البطاقات المستلمة وعدد الأصوات التي تم إصدارها.

د. لا ينبغي أن يتجاوز عدد البطاقات الانتخابية المستلمة عدد الناخبين المسجلين إلا بشكل طفيف، تفادياً لأي مشكل يتعلق بامتلاء الصناديق، أو ما يسمى بحشو صناديق الاقتراع (Ballot stuffing). حيث أن فرقا كبيرا بين عدد المصويت المسجلين والبطاقات التي تم تلقيها، قد يشير إلى وجود استراتيجية للتزوير.

هـ. يشكل ختم صناديق الاقتراع لحظة هامة بالنسبة لتحضير الافتتاح، ويتعين على المراقب أن يكون منتبها إلى عرض رئيس المائدة للصندوق على كافة الحاضرين قبل الختم عليها.

ويتم مهر الصندوق بخاتم أو أكثر من البلاستيك، حيث يتم تسجيل رقمه التسلسلي من طرف المراقبين وممثلي الأحزاب. ويساعد هذا على التأكد من انعدام التلاعب في الصندوق. ومن الأهمية بمكان مراقبة إذا ما كان يتم تطبيق المتطلبات القانونية ولا تتم أي عرقلة من طرف أعضاء المائدة لعملية تسجيل رقم الخاتم.

و. إن حضور المراقبين المحليين والممثلين، يمثل ضمانا لشفافية العملية الانتخابية وبالتالي يشكل جانبا هاما للمراقبة.

ز. إن الافتقار إلى المواد الضرورية مثل صندوق الاقتراع وبطاقات التصويت والإحصاء الانتخابي والمواد غير القابل للمحو، قد تتسبب في حرمان العديد من الناخبين علاوة على تهديد شفافية العملية الانتخابية، وبالتالي لا بد من تسجيلها من طرف مراقبي المدى القصير، وقد يعود ذلك إلى عيب تقني أو إلى استراتيجية مقصودة.

ح. يتعين على المراقبين أن يسجلوا ساعة الافتتاح، حيث أنه إذا ما افتتحت مراكز الاقتراع متأخرة بساعتين أو ثلاث ساعات عن الموعد الذي كان متوقعا، ودون أن يتم تأخير ساعة الإغلاق بنفس النسبة، فإن العديد من الناخبين سيحرمون من حقهم في التصويت.

7. المراقبة المتعددة للمراكز الانتخابية.

يقوم مراقبو المدى القصير بعد الافتتاح، بزيارة ما معدله ما بين 10 و15 مركزا انتخابيا، وسيظلون ما معدله حوالي 30 دقيقة أو أكثر إذا ما اعتبروا ذلك ضروريا، في حال حصول مشاكل.

7. أ. المنهجية

- يقوم المراقبون بتقديم أنفسهم إلى أعضاء المائدة.

- ودون عرقلة عملية التصويت، سيطلبون من رئيس المائدة بعض المعطيات والبيانات مثل عدد الناخبين المسجلين والأصوات الصادرة وعدد الناخبين الذين لم يتم العثور عليهم في الإحصاء الانتخابي وعدد البطاقات الانتخابية وغير ذلك.
 - سيقومون بتسجيل أي أمر غير اعتيادي أو عيب يلاحظونه ويمكنهم بشكل بناء لفت انتباه أعضاء المائدة حول تلك الاختلالات أو العيوب، بشكل مؤدب وبغير إجبار ودون عرقلة عملية التصويت.
 - يتحدثون مع ممثلي الأحزاب السياسية والمراقبين المحليين من أجل الحصول على انطباعهم حول عملية التصويت في المركز الانتخابي المعني.
 - يسجلون أي شكوى أو دعوى بخصوص الأمور غير الاعتيادية التي ينقلها إليهم المراقبون المحليون أو ممثلو الأحزاب أو المصوتون، مع السعي إلى تبيانها قدر الإمكان. وعلى سبيل المثال، إذا أبلغهم أحد ممثلي الأحزاب بشأن حصول تخويف أو تصويت قاصرين في مركز انتخابي محدد، فينبغي للمراقبين أن يسعوا قدر الإمكان إلى الانتقال إلى المركز المذكور والتحقق من تلك المعلومة وأيضاً من أجل إعطاء أثر ردعي، كلما سمحت الاعتبارات الأمنية بالقيام بذلك.
 - ووسع المراقبين أن يتحدثوا مع الناخبين من أجل تقييم ثقتهم في العملية الانتخابية واستفسارهم ما إذا كانوا يعتبرون أن تصويتهم جرى بسرية، إذا لم تتوفر شروط تأمين سرية التصويت.
 - وبوسعهم تقييم فعالية الحملات التربوية الموجهة للناخب، من خلال استفسار هذا الأخير ما إذا كان مستأنساً بإجراءات التصويت وإذا ما تلقى ما يكفي من المعلومات من أجل تقرير خياره.
- وفي حال تشكيل المخاطبين في عملية تسجيل الناخبين، يتم التركيز بشكل خاص يوم التصويت على درجة إشراكيتها.

7. ب. المحيط/الوسط

- العنصر الأول الذي يجب أن ينكب عليه مراقبو المدى القصير هو المحيط الذي يجري فيه التصويت. وينبغي لهم أن يكشفوا أي نشاط للتخويف يستهدف الناخبين قرب الأماكن الانتخابية.
- وهذا ليس سهلاً، لأن في كثير من الأحيان ما يمارس التخويف بشكل غير مباشر ومن الصعوبة بمكان أن يلحظه المراقب.

- حضور السلطات المحلية أو زعماء تقليديين في المرفق الانتخابي مثلا قد يمثل شكلا من أشكال التخويف في المجال القروي حيث أن هذه السلطات تمارس نفوذا هاما.
- وينبغي لمراقبي المدى القصير أن يولوا اهتماما خاصا لحضور وسلوك السلطات الأمنية. حيث أن حضورا مفرطا لقوات الأمن قد يؤدي أيضا إلى اثر تخويفي ولاسيما في فترة ما بعد النزاعات في مناطق كانت متمردة في السابق.
- يتعين على المراقبين أن ينتبهوا إلى حضور أو غياب مواد الحملة الانتخابية أو إذا ما كانت هناك أنشطة متصلة بالحملة تحرق القوانين الانتخابية.

7. ج. المراقبة داخل المركز الانتخابي.

7. ج. أ. ما الذي يجب مراقبته؟

- يتعين على المراقبين أن يقوموا بتقييم مدى احترام الإجراءات الانتخابية.
- ويجب أن يركزوا بشكل خاص على الجوانب الهامة التالية:
- في حال ملاحظة حضور أشخاص غير مرخصين داخل المركز الانتخابي مثل السلطات المحلية أو الزعماء التقليديين وغيرهم، فإنهم قادرون على تخويف الناخبين ولاسيما في المجتمعات الطائفية أو التي لها ماضٍ شهد سيطرة اجتماعية وسياسية صارمة.
- وما إذا كان يتم تحديد هويات الناخبين بشكل سليم، وبواسطة الوثائق المناسبة مثل بطاقة الهوية أو بطاقة التصويت أو أي وثيقة أخرى ينص عليها القانون.
- ما إذا تبين أن الأصعب ليس عليه مداد قبل السماح له بالتصويت.
- إذا ما يسمح بالتصويت فقط للذين توجد أسماؤهم في الإحصاء الانتخابي.
- إذا ما لوحظ أن العديد من الأشخاص لم يتمكنوا من التصويت لأنهم غير موجودين في الإحصاء الانتخابي. وفي حال عدم المراقبة المباشرة يتم استفسار رئيس المائدة حول عدد الأشخاص الذين لم يتمكنوا من التصويت لأنهم غير موجودين في الإحصاء الانتخابي. ويتم إدراج هذه الجزئية في استمارة الاستفسار الرامي إلى تقييم حجم الاختلالات المحتملة بشأن التسجيل وأثرها على العملية الانتخابية. وهو الأمر الذي يمكن أن يطل سلامة العملية الانتخابية بسبب إقصاء جزء من السكان من الإحصاء الانتخابي.

- وإذا لوحظت حالات للتقصص، أي وجود أشخاص مسجلين لم يستطيعوا التصويت لأن أشخاصا آخرين صوتوا بدلا منهم.
- وإذا ما حصل تلاعب في بطاقات التصويت.
- وإذا ما كانت هناك مؤشرات عن وجود تصويت متعدد. إذ أن إمكانية التسجيل في قائمة إضافية في يوم التسجيل إلى جانب عدم استعمال المداد غير القابل للمحو، قد يسمحان بالتصويت المتعدد.
- إذا ما كان يتم تأمين واحترام سرية التصويت من خلال الوضع والاستعمال السليم لمخادع التصويت. وفي سياقات التخويف أو الفقر الشديد حيث تنتشر ممارسة اشتراء الأصوات، فإن تأمين سرية التصويت تمثل حصانة هامة جدا للعملية الانتخابية.
- وفي حال سلوك أعضاء المائدة بشكل غير منحاز ومحايدين ومهني دون التأثير على الناخب.
- وإذا ما كانت التشكيلة الحزبية المتعددة للموائد الانتخابية حقيقية أو مزيفة.
- وإذا ما كان يتم مساعدة الأشخاص الذين يحتاجون لذلك من أميين أو معاقين وغيرهم.
- وإذا ما لوحظ وجود التصويت العائلي، حيث أن الحق في الاقتراع ينص على أن التصويت يتم بشكل سري وفردى، لكون هذا النوع من التصويت قد يؤثر على حق النساء في التصويت.
- وإذا ما كانت البطاقات موقّعة أو مختومة قبل تسليمها. ولا بد من التحقق من هذا الإجراء من أجل تفادي التلاعب في البطاقات من أجل ملء صناديق الاقتراع.
- وإذا ما كان المصوتون يوقعون السجل بعد التصويت، حيث أن هذا الإجراء يمثل حصانة أيضا ضد التصويت المتعدد.
- وإذا ما كان يتم استعمال الحبر غير القابل للمحو، فهذا يمثل أيضا ضمانا ضد التصويت المتعدد.
- كما أن وجود مراقبين محليين وممثلين عن الأحزاب في المراكز الانتخابية، يمثل بدوره ضمانا من أجل شفافية العملية الانتخابية. كما أن الحضور المحتمل لمراقبين انتخابيين محليين وممثلي أحزاب مزيفين، يستجيب إلى الرغبة في عرض مسرحية على الناخبين وعلى المجتمع الدولي لإيهامهم بأن هناك مراقبة متعددة للعملية الانتخابية.

— وإذا حصلت أعمال تخويف أو عنف تجاه الناخبين أو مسؤولي الانتخابات سواء قرب المراكز الانتخابية أو داخلها.

— إذا ما وجدت "مراكز اقتراع أشباح". وهي مراكز اقتراع تم تسجيلها بشكل رسمي على ذلك الأساس والتي لا يجري فيها أي اقتراع وإن كانت تصدر عنها نتائج.

ولابد من تقييم مستوى فهم الإجراءات، من طرف الناخبين في الأوساط التي بها نسب مرتفعة من الأمية، إلى جانب تأهيل أعضاء المائدة لكي يقوموا بمهامهم.

وفي حال نص القانون الانتخابي على تشكيل "مراكز اقتراع مغلقة" (closed polling stations)، فإنه يتعين على المراقبين أن يزوروا، وهي من قبيل الجامعات والسجون والمستشفيات والثكنات التي يتم تحويلها إلى مراكز اقتراع بشكل استثنائي للعاملين في تلك المؤسسات. وهذه المراكز الاقتراع تمثل وسطا ملائما للتخويف بسبب التبعية الوظيفية والمالية للعاملين/الناخبين، الأمر الذي يهدد حرية التصويت.

7. ج. ب. كيف يتم تقييم عملية التصويت؟

إن المراقبة للمدى القصير، لا يجب أن تختزل في الجمع البسيط والبارد للبيانات التقنية، بل على المراقب أن يأخذ بعين الاعتبار واقع البلد المعني والظروف المادية والعوامل الثقافية من أجل تقييم مجمل عملية التصويت والفرز. وقد تجري عملية التصويت في بعض الأحيان في ظروف مادية شديدة التردّي، وإذا ما كانت العيوب التي تمت ملاحظتها لا تهدد مبدأ التصويت الحر فإن التقييم العام قد يكون إيجابيا نسبيا.

8. الإغلاق والفرز

8. أ. ما يجب مراقبته خلال الإغلاق؟

يتعين على المراقبين أن يقوموا بتقييم ما يلي:

— إذا ما كان الإغلاق يتم وفق الإجراءات التي ينص عليها القانون.

— وإذا ما كان يسمح للناخبين بالتصويت وهم في الطابور ساعة إغلاق التصويت.

— وإذا ما كان يتم حصي أعداد البطاقات الانتخابية المستلمة والمعيبة وغير المستعملة ويظهر ذلك بشكل صحيح في محاضر العمليات الضرورية من أجل الإجراءات التي قد تجري لاحقا للمقارنة والتي تضمن سلامة العملية الانتخابية.

— إذا ما كان يحتفظ بالبطاقات الانتخابية غير المستعملة أو المعيبة في أظرفة تم إعدادها من أجل ذلك من أجل تفادي التلاعب فيها.

8. ب. ما تجب مراقبته خلال الفرز؟

في حالات الهشاشة المؤسسية، قد تحصل كل أنواع التلاعبات وعمليات التزوير في هذه المرحلة، وبالتالي على المراقبين أن يقوموا بتقييم شفافية عملية الفرز وتطبيق الإجراءات التي ينص عليها القانوني ولاسيما الجوانب التالية:

— إذا ما كان ختم الصندوق هو نفسه الذي تم تسجيله في الصباح من طرف المراقبين وممثلي الأحزاب، الأمر الذي يعني أن الصندوق لم يتم التلاعب بمحتواه.

— إذا ما كان يسمح بحضور مراقبي الانتخابات وممثلي الأحزاب والمرشحين المستقلين.

— إذا ما كان يسمح بالوقوف على مسافة مناسبة من أجل الحضور دون مصاعب في عملية الفرز بمجمعه، وإذا ما كانت تعرض بشكل شفاف على جميع الحاضرين، البطاقات الانتخابية.

— وإذا ما كانت تتخذ قرارات إبطال، بشكل عشوائي، ما يضر بشكل منتظم بحزب بعينه، حيث أن مروحية الأصوات الباطلة تعتبر اعتيادية إذا كانت تتراوح ما بين 1 % و 5 % بما في ذلك في الأوساط التي ترتفع فيها الأمية.

— إذا ما كان يحتفظ بالأصوات الباطلة بهدف مراجعة محتملة لاحقة.

— إذا لم تظهر تباينات هامة خلال عمليات المقارنة بين أعداد الأصوات الصادرة وعدد البطاقات الانتخابية المستلمة وعدد المصوتين المسجلين.

— إذا ما كان يتم تسليم نسخة من محاضر النتائج إلى ممثلي الأحزاب والمراقبين، كإجراء ضامن لتفادي أي تلاعب لاحق في النتائج.

— إذا ما كان يتم عرض محضر النتائج على باب مركز الاقتراع، حيث أن هذا الإجراء يمثل حصانة هامة تضمن شفافية عملية الفرز، حيث أنها تقدم معلومات حيوية للأحزاب والناخبين من أجل التحقق من النتائج، وبالتالي فإنها تسمح بالكشف عن تلاعبات لاحقة إلى جانب توثيق النزاعات الانتخابية.

وفي بعض الأحيان، يتخذ قرار بعدم القيام بعملية الفرز في مركز الاقتراع المعني ولكن على مستوى أعلى، حيث يتم خلط البطاقات الانتخابية المتأتية من عدة مراكز اقتراع، من أجل

منح ضمانة لناخبي الأقليات بعدم إمكانية تتبع أصواتها وبالتالي فإنها لن تتعرض إلى أي إجراءات انتقامية. وفي مجتمعات حيث ما زالت الذاكرة حية بخصوص ماضٍ سلطوي ليس ببعيد، فإن هذا الإجراء يمنح الثقة للناخبين.

9. تجميع النتائج

وبعد عملية الفرز، يتعين على المراقبين أن يرافقوا رئيس المائدة إلى مركز الاقتراع ومعهم صناديق الاقتراع، إلى غاية المؤسسات المكلفة بالاستقبال وتجميع النتائج على الصعيد المناطقي. كما أن على المراقبين أن يرافقوا عملية تجميع النتائج في مجملها وتقييم مدى شفافتها وإذا ما كانت تجري وفقاً للقوانين الانتخابية، كما عليهم أن يستعدوا للعمل إلى ساعات متأخرة من الليل.

وتشمل هذه المرحلة احتمالاً كبيراً للتلاعب في النتائج وتزويرها، ومن الممكن ملاحظة فوارق هامة على هذا المستوى بين النتائج التي تم نشرها على صعيد مراكز الاقتراع والنتائج التي يتم الإعلان عنها في مرحلة التجميع بالنسبة لنفس مراكز الاقتراع.

10. نقل نتائج المراقبة

يتعين على مراقبي المدى القصير خلال يوم التصويت أن ينقلوا نتائج ملاحظاتهم التي تم تجميعها في مختلف الاستمارات، إلى مراقبي المدى الطويل الذين سيقومون بدورهم بإرسالها إلى فريق "الكور تيم". وهكذا يلتزمون بطريقة نقل المعلومات التي تم تحديدها مسبقاً من طرف فريق مراقبي المدى الطويل. وبشكل عام فإن نقل تلك الملاحظات يتم عبر الهاتف (النقال/الخلوي) أو بالأقمار الاصطناعية في حال انعدام التغطية). ويتم تبليغ المعلومات المتعلقة بالافتتاح وذلك بين الساعة التاسعة 9 والعاشر 10 صباحاً. وبالنسبة للمعلومات المتصلة بمراقبة التصويت في مختلف مراكز الاقتراع، فيتم نقلها تماماً بعد نهاية يوم الانتخابات. وبعد انتهاء عملية الفرز، يقوم مراقبو المدى القصير بنقل المعلومات المتعلقة بالإغلاق والفرز. وفي حال وجوب مراقبتهم لعملية تجميع النتائج فإنهم سيقومون بنقل المعلومات المطلوبة عقب انتهاء العملية المذكورة.

في حالة بعثات المراقبة الانتخابية التابعة للاتحاد الأوروبي، يتم إرسال استمارات المراقبة، في السنوات الأخيرة، مباشرة إلى الفريق المشرف من خلال تطبيق للاتحاد الأوروبي يسمى e-day، وذلك عن طريق جهاز كمبيوتر أو جهاز لوحي أو هاتف ذكي. ويتيح هذا التطبيق إدخال البيانات في استمارة عبر الإنترنت، حيث يتم نقل المعلومات الخاصة بها عبر الإنترنت.

بالإضافة إلى هذه المعلومات الكمية، عادةً ما يضع الفريق المشرف أيضاً إرشادات لنقل المعلومات النوعية، حوالي 2 أو 3 مرات في اليوم. للقيام بذلك، ينقل مراقبو الأجل القصير المعلومات إلى مراقبي الأجل الطويل، الذين يقومون بدورهم بتجميعها ونقلها إلى منسق المراقبين.

11. الاستثمارات

يتم ضم بعض النماذج من الاستثمارات بالنسبة لمرافقة الإفتتاح والتصويت والإغلاق والفرز وتعزيز النتائج، بناء على ما يتم استعماله في كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.



SECCIÓN A: Equipo de observadores

A.1 Número de equipo

A.2 Hora de inicio de la observación

SECCIÓN B: Identificación de la mesa de votación (MdV)

B.1 Departamento

B.2 Municipio

B.3 Número de identificación de la MdV

B.4 Tipo de MdV Rural Urbana

B.5 ¿Esta mesa está en una CITREP? Sí No

B.5.1 En caso afirmativo, ¿cuál es el número de la CITREP? (1-16)

B.6 ¿La mesa está en un puesto censo? Sí No

B.7 ¿Cuántas mesas están instaladas en este puesto de votación?

B.8 ¿Antes de la apertura de la mesa, se estableció en este puesto de votación una 'Mesa de Justicia'? Sí No

B.9 ¿La mesa dispone de un dispositivo de identificación biométrica? Sí, en la mesa misma Sí, en el puesto No

B.10 ¿Habéis empleado algún elemento aleatorio en la selección de esta MdV? Sí No

SECCIÓN C: Exterior de la MdV

C.1 ¿La MdV es accesible para personas con movilidad reducida? Sí No

C.2 ¿Se observan largas filas de electores (más de 25) fuera de la MdV o puesto esperando para votar? Sí No

C.3 ¿Se observó algún problema concreto en las inmediaciones del puesto o de la MdV? Sí No

C.3.1 Si la respuesta a C.3 es afirmativa, detallar por favor:

Actividades de campaña Materiales de campaña Violencia (comentar)

Indicios de compra de votos (comentar) Desórdenes (comentar) Intimidación (comentar)

Transporte de votantes (comentar) Otros (comentar)

SECCIÓN D: Personas presentes en la MdV

D.1 Jurados de la MdV

	Hombre	Mujer	Ausente
Jurado 1	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Jurado 2	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Jurado 3	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Jurado 4	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Jurado 5	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Jurado 6	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

D.1.1 ¿Algún jurado ha sido reemplazado? Sí No
En caso afirmativo, comentar la razón, por favor.

D.1.2 En caso afirmativo, ¿se llenó el formulario E-2 correspondiente? Sí No

D.2 Testigos de partidos/ coaliciones

	Hombre	Mujer	H & M (H&H o M&M)	Sin representante
Centro Esperanza / Alianza Verde	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Cambio Radical	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Centro Democrático	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Pacto Histórico	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Partido Conservador	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Partido de la U	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Partido Liberal	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
MIRA / Colombia Justa Libres	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Otro (en comentarios)	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

D.3 Observadores nacionales

	Hombre	Mujer	H & M (H&H o M&M)	Sin observador/a
MOE (colombiana)	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Otros (comentar)	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

D.4 ¿Habla personas no autorizadas dentro de la MdV? Sí No

D.4.1 En caso afirmativo, detallar por favor:

- Autoridades locales Autoridades religiosas o tradicionales Candidatos / testigos
- Otros

D.4.2 En caso afirmativo, ¿pidieron los jurados o delegado de puesto a las personas no autorizadas que abandonasen la mesa?

Sí No NA

D.5 ¿Alguien interfirió indebidamente en el trabajo de los jurados?

Sí No

D5.1 En caso afirmativo, detallar quién o quienes por favor:

- Policía Autoridades locales Autoridades religiosas o tradicionales
- Testigos Ejército Observadores nacionales
- Candidato(s) Votante(s) Otro

SECCION E: Procedimientos de apertura

E.1 ¿Se inició la votación en la MdV a las 8:00 (con un margen de 10 minutos)? Sí No

E.1.1 Si la respuesta a E.1 es negativa, especificar si el retraso fue de:

- Entre 11 y 30 minutos Entre 31 y 60 minutos Superior a 60 minutos
- La MdV no abrió

En caso de superar los 60 minutos de retraso, por favor indicado en "Comentarios"

E.1.2 Si la respuesta a E.1 es negativa, ¿cuál fue la razón del retraso?:

- Ausencia de material indispensable Insuficiente personal en la MdV Problemas de seguridad
- Los miembros de la mesa no conocían suficientemente bien cómo proceder Problemas con el local donde se ubica la MdV Agitación
- Otro

E.2 ¿La mesa reúne las condiciones suficientes para el ejercicio del voto? (Iluminación, espacio suficiente, etc.) Sí No

E.3 ¿Falta algún tipo de material electoral indispensable? Sí No

E.3.1 Si la respuesta a E.3 es positiva, detallar por favor:

- Urnas para todas las elecciones (3 o 4) Cubículos Formulario E-9 (sello de urna)
- Formulario E-10 (lista de sufragantes) Formulario E-11 (acta de instalación y lista de sufragantes) Formularios E-14 (actas de escrutinio)
- Tarjetas electorales suficientes para todas las elecciones Cuentavotos Carpeta didáctica (aide-mémoire para jurados)
- Sobres para tarjetas sobrantes e inservibles Sobres para votos (3 o 4) Sobres para delegados
- Sobre para claveros Adhesivos para los votos no marcados Certificados electorales
- Cuadernillos guía (información para votantes) Hoja de advertencia sobre como entregar las tarjetas Huellero (tinta para huella)

E.4 ¿Todos los jurados presentes firmaron el acta de instalación E-11? Sí No

E.5 ¿Los jurados mostraron que todas las urnas estaban vacías? Sí No

E.6 ¿Los jurados llenaron los adhesivos E-9 con sus nombres, cédulas y firmas? Sí No

E.7. ¿Los jurados sellaron todas las urnas con los adhesivos E-9? Sí No

E.8 ¿Los jurados leyeron la advertencia de cuántas tarjetas electorales se deben entregar a los votantes? Sí No

E.9 ¿Los jurados organizaron los documentos electorales de manera ordenada sobre la mesa (incluyendo todas las tarjetas)? Sí No

E.10 ¿Se pegaron instructivos sobre cómo votar en el /los cubículo(s)? Sí No

E.11 Los procedimientos de apertura se siguieron: Plenamente En su mayor parte Parcialmente En ningún caso

SECCION F: Transparencia del proceso de apertura

F.1 ¿Pudisteis observar el proceso de apertura sin restricciones indebidas? Sí No

F.2 Los testigos políticos, ¿pudieron observar el proceso de apertura sin restricciones indebidas? Sí No NA

F.3 Los(as) observadores(as), ¿pudieron observar el proceso de apertura sin restricciones indebidas? Sí No N. A.

F.4 ¿Se presentó alguna queja durante la apertura? Sí No

Si la respuesta a F.4 es afirmativa, ¿gestionó el personal de la MdV la(s) queja(s) de acuerdo a los procedimientos establecidos?:

Sí No

SECCIÓN G: Evaluación global

4=Muy bueno 3=Bueno 2=Malo 1=Muy malo

	4	3	2	1	
G.1 El proceso global de apertura en esta MdV ha sido	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	
G.2 Entorno general / circunstancias	5 <input type="radio"/>	4 <input type="radio"/>	3 <input type="radio"/>	2 <input type="radio"/>	1 <input type="radio"/>
G.3 Desempeño del personal de la MdV	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.4 Transparencia del proceso de apertura	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.5 ¿Cómo describiría el proceso de apertura? (marcar hasta tres adjetivos)					
<input type="checkbox"/> Concurrido		<input type="checkbox"/> Confuso		<input type="checkbox"/> Fluido	
<input type="checkbox"/> Intimidatorio		<input type="checkbox"/> Obstaculizado		<input type="checkbox"/> Ordenado	
<input type="checkbox"/> Sin complicaciones		<input type="checkbox"/> Tenso		<input type="checkbox"/> Tranquilo	
G.6 Hora de finalización de la observación	<input type="text"/>				

Comentarios

Por favor, especificar el número de la pregunta al inicio de cada comentario

Ejemplo: B.2.1



Sección A: Equipo de observadores

A.1 Número del equipo

A.2 Hora de inicio de la observación

SECCIÓN B: Identificación de la mesa de votación (MdV)

B.1 Departamento

B.2 Municipio

B.3 Número de identificación de la MdV

B.4 Tipo de MdV Rural Urbana

B.5 ¿Esta mesa está en una CITREP? Sí No

B.5.1 En caso afirmativo, ¿cuál es el número de la CITREP? (1-16)

B.6 ¿La mesa está en un puesto censo? Sí No

B.7 ¿Cuántas mesas están instaladas en este puesto de votación?

Si es imposible averiguarlo, marcar '999'

B.8 ¿Existe en este puesto de votación una Mesa de justicia? Sí No

B.9 ¿La mesa dispone de un dispositivo de identificación biométrica? Sí, en la mesa misma Sí, en el puesto No

B.10 ¿Habéis empleado algún elemento aleatorio en la selección de esta MdV? Sí No

Sección C: Exterior de la MdV

C.1 ¿La MdV es accesible para personas con movilidad reducida? Sí No

C.2 ¿Se observan largas filas de electores (más de 25) fuera de la MdV esperando para votar? Sí No

C.3 ¿Se observó algún problema concreto en las inmediaciones del puesto o de la MdV? Sí No

C.3.1 Si la respuesta a C.3 es afirmativa, por favor especificar:

Actividades de campaña electoral Materiales de campaña electoral Violencia (comentar)

Indicios de compra de votos (comentar) Desórdenes (comentar) Intimidación (comentar)

Transporte de votantes (comentar) Otro (comentar)

Sección D: Votantes inscritos

D.1 Número total de votantes inscritos en la lista
Si es imposible averiguarlo, marcar '999'

D.2 Número total de votantes que ya habían votado a su llegada
Si es imposible averiguarlo, marcar '999'

Sección E: Personas presentes

E.1 Jurados de la MdV

	Hombre	Mujer	Ausente
Jurado 1	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Jurado 2	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Jurado 3	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Jurado 4	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Jurado 5	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Jurado 6	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

E.2 Testigos de partidos/ coaliciones

	Hombre	Mujer	H & M (H&H o M&M)	Sin representante
Centro Esperanza / Alianza Verde	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Cambio Radical	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Centro Democrático	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Pacto Histórico	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Partido Conservador	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Partido de la U	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Partido Liberal	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

	Hombre	Mujer	H & M (H&H o M&M)	Sin representante
MIRA / Colombia Justa Libres	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Otro (en comentarios)	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

E.3 Grupos de observadores nacionales presentes

	Hombre	Mujer	H & M (H&H o M&M)	Sin observador/a
MOE (colombiana)	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Otros (comentad)	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

E.4 ¿Había personas no autorizadas dentro de la MdV? Sí No

E.4.1 Si la respuesta a E.4 es afirmativa, por favor especifiquen:

Autoridades locales Autoridades religiosas o tradicionales Candidatos/ Testigos

Otro

E.4.2 Si la respuesta a E.4 es afirmativa, ¿pidieron los miembros de la MdV a la(s) persona(s) no autorizada(s) que abandonase(n) la MdV?:

Sí No NA

E.5 ¿Alguien interfirió indebidamente en el trabajo de los jurados? Sí No

E5.1 En caso afirmativo, detallar quién o quienes, por favor:

Policía Autoridades locales Autoridades religiosas o tradicionales

Testigos Ejército Observadores nacionales

Candidato(s) Votante(s) Otro

Sección F: Dentro de la MdV

F.1 ¿La mesa reúne las condiciones suficientes para el ejercicio del voto? (Iluminación, espacio suficiente, etc.) Sí No

F.2 ¿La disposición de la mesa, ¿protege adecuadamente el secreto del voto? Sí No

F.3 ¿Están las 3 urnas a la vista? (4 si es CITREP) Sí No

F.4 ¿Las urnas están todas selladas? Sí No

F.5 ¿En el cubículo, está pegado el instructivo sobre cómo votar? Sí No

F.6 ¿La disposición de la mesa es adecuada para votantes con movilidad reducida? (marcos de las puertas, pasillos, urnas, cubículos) Sí No

F.7 ¿Está la mesa abarrotada? (con demasiada gente) Sí No

F.8 ¿Se observa agitación dentro de la MdV? Sí No

F.9 ¿Se observa tensión dentro de la MdV? Sí No

F.10 ¿Se observa material de campaña electoral dentro de la MdV? Sí No

F.11 ¿Se observan actividades de campaña electoral dentro de la MdV? Sí No

F.12 ¿Están todas las tarjetas a la vista sobre la mesa de los jurados? Sí No

F.13 ¿Falta(n) algún(os) material(es) indispensable(s) para votar? Sí No

F.13.1 En caso afirmativo, por favor especificar:

Urnas para todas las elecciones (3 o 4) Cubículos Formulario E-10 (lista de sufragantes)

Formulario E-11 (acta de instalación y lista de sufragantes) Tarjetas electorales suficientes para todas las elecciones Carpeta didáctica (aide-mémoire para jurados)

Certificados electorales Cuadernillos guía (información para votantes) Hoja de advertencia sobre como entregar las tarjetas

Huellero (tinta para huella)

Sección G: Proceso de votación

Identificación del elector

	Siempre	Casi siempre	Algunas veces	Nunca	Sin votantes
G.1.1 Se identifica el número de cédula del elector en la lista de sufragantes E-10	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.1.2 Se identifica al elector por su número de cédula en el registro general de votantes E11	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.1.3 Se inscribe el nombre del elector en el E11	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.1.4 El elector firma y deja su huella en su casilla del E11	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

Si no es siempre, comentar por favor

Entrega de las tarjetas electorales y el voto

	Siempre	Casi siempre	Algunas veces	Nunca	Sin votantes
G.2.1 Se pregunta al elector por cuál de las circunscripciones de Senado y Cámara de Representantes quiere votar	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.2.2 Se entrega al elector solamente las tarjetas correspondientes	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.2.3 Un jurado firma cada una de las tarjetas electorales antes de entregarlas	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.2.4 Se entrega los cuadernillos guía al elector antes de que vaya a votar	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.2.5 El secreto del voto es respetado	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.2.6 El jurado verifica la firma en la tarjeta doblada antes de introducirla en la urna	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.2.7 Un jurado devuelve la cédula y entrega el certificado electoral al elector	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

Si no es siempre, comentar por favor

Procedimientos especiales

	Siempre	Casi siempre	Algunas veces	Nunca	NA	Sin votantes
G.3.1 En CITREP, se entrega la tarjeta de CITREP	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.3.2 Se entrega al votante la tarjeta de la consulta interpartidista solicitada	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.3.3 Se entrega solo una tarjeta de consulta interpartidista a cada votante	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.3.4 Cuando un elector se equivoca al marcar, se le da una nueva tarjeta	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.3.5 Cuando un elector se equivoca al marcar, se escribe 'inservible' sobre la tarjeta usada y se introduce en el sobre negro de material sobrante	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.3.6 Al elector que presenta un E12 (autorización para votar sin estar inscrito en esta mesa), se verifica su cédula, se inscribe su nombre en el E-11 y se deposita su E12 en el sobre de claveros	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.3.7 Aquellos electores que desean y necesitan ayuda reciben asistencia de personas que no son Jurados, testigos, fuerza pública o funcionarios de la Registraduría	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.3.8 A los electores con discapacidad visual se les proporcionan tarjetas en braille	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.3.9 Se regula la altura del cubículo a quien lo necesite	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

Si no es siempre, comentar por favor

G.4 ¿Habéis visto que se haya denegado el voto a algún elector por alguna razón legítima? Sí No

G.4.1 Si la respuesta a G.4 es afirmativa, por favor especificar

- Documento de identidad inadecuado Documento de identidad caducado No figura en la lista de electores
 Ya ha votado Otra razón de carácter legal

G.5 ¿Se ha denegado el voto a algún elector por alguna razón no legítima? Sí No

En caso afirmativo, comentar

G.6 ¿Habéis visto a algún votante al que se le permitiera votar sin la cédula de ciudadanía (amarilla o digital)? Sí No

G.7 ¿Habéis visto a alguna persona que haya intentado influir en la decisión de los votantes? Sí No

G.8 ¿Habéis visto electores que estén votando juntos en la misma cabina de votación? Sí No

G.9 ¿Habéis visto signos de relleno de urnas? (ballot-box stuffing) Sí No

G.10 ¿Habéis visto a algún elector votando en nombre de otro? Sí No

G.11 ¿Se observa algún indicio de compra de votos? (toma de foto de tarjetas, tarjeta identificable, etc.) Sí No

En caso afirmativo, comentar

G.12 ¿Habéis observado algún otro error procedimental importante? Sí No

En caso afirmativo, comentar

Sección H: Transparencia de la votación

H.1 ¿Habéis podido observar el procedimiento de voto sin restricción injustificada? Sí No

H.2 ¿Los testigos pudieron observar el proceso de votación sin restricción injustificada? Sí No NA

H.3 ¿Los observadores nacionales pudieron observar el procedimiento de voto sin restricción injustificada? Sí No

H.4 ¿Informaron las personas presentes sobre algún problemas en la MdV? Sí No

En caso afirmativo, comentar

H.5 ¿Se presentó alguna queja formal sobre el proceso de votación en esta MdV? Sí No

Sección I: Participación

I.1 ¿Cuántas personas han votado aproximadamente en el transcurso de su observación?

Si es imposible averiguarlo, marcar '999'

Sección J: Evaluación general

4=Muy bueno 3=Bueno 2=Malo 1=Muy malo

J.1 El desarrollo general de la votación en esta MdV fue	4	3	2	1	
	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	
5=Muy bien 4=Bien 3= Ni bien, ni mal 2=Mal 1=Muy mal					
J.2 Ambiente general	5	4	3	2	1
J.3 Comprensión del procedimiento de voto por parte de los electores	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
J.4 Desempeño general del personal de la MdV	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
J.5 Grado de confianza en que los electores han votado libremente	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
J.6 Transparencia de la votación	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
J.7 ¿Cómo describiría el proceso de votación? (marcar hasta tres adjetivos)					
<input type="checkbox"/> Concurrido		<input type="checkbox"/> Confuso		<input type="checkbox"/> Fluido	
<input type="checkbox"/> Intimidatorio		<input type="checkbox"/> Obstaculizado		<input type="checkbox"/> Ordenado	
<input type="checkbox"/> Sin complicaciones		<input type="checkbox"/> Tenso		<input type="checkbox"/> Tranquilo	
J.8 Hora de finalización de la observación de votación					

Comentarios

Por favor, especificar el número de la pregunta a la que se refiere el comentario

Ejemplo: 8.2.1



Sección A: Equipo de observadores

- A.1 Número del equipo
- A.2 Hora de inicio de la observación

SECCIÓN B: Identificación de la mesa de votación (MdV)

- B.1 Departamento
- B.2 Municipio
- B.3 Número de identificación de la MdV
- B.4 Tipo de MdV Urbana Rural
- B.5 ¿Esta mesa está en una CITREP? Sí No
- B.5.1 En caso afirmativo, ¿cuál es el número de la CITREP? (1-16)
- B.6 ¿La mesa está en un puesto censo? Sí No
- B.7 ¿Cuántas mesas están instaladas en este puesto de votación?

Si es imposible averiguarlo, marcar '999'
- B.8 ¿La mesa dispone de un dispositivo de identificación biométrica? Sí, en la mesa misma Sí, en el puesto No
- B.9 ¿Habéis empleado algún elemento aleatorio en la selección de esta MdV? Sí No

Sección C: Exterior de la MdV

- C.1 ¿Se observa algún problema concreto en las inmediaciones del puesto o la MdV? Sí No
- C.1.1 Si la respuesta a C.1 es afirmativa, por favor especificar y comentar:
 Violencia Indicios de compra de votos Desórdenes
 Intimidación Otro

Sección D: Cierre de la MdV

- D.1 A la hora del cierre, ¿hay votantes en fila que estén esperando para votar? Sí No
- D.1.1 Si la respuesta a D.1 es afirmativa, ¿cuántos aproximadamente?:

Si es imposible averiguarlo, marcar '999'
- D.1.2 Si la respuesta a D.1 es afirmativa, ¿se les permitió votar?: Sí No
- D.2 ¿Se permitió votar a los electores que llegaron después del cierre de la MdV? Sí No NA
Si la respuesta es afirmativa, por favor comentar
- D.3 ¿Cerró la MdV a las 16:00 (con un margen de 10 minutos)? Sí No
- D.3.1 Si la respuesta a D.3 es negativa, por favor especificar:
 Antes de la hora estipulada Entre 11 y 30 minutos después Entre 31 y 60 minutos después
 Más de una hora después
Si el retraso es superior a una hora, por favor explicarlo en comentarios
- D.3.1.1 En caso de cerrar DESPUÉS la hora prevista, ¿cuál(es) fue(ron) la(s) razón(es)?:
 Retraso en la apertura Fila de electores que esperaban a votar Agitación
 Otro
En caso de "Otro" por favor explicarlo en comentarios
- D.3.1.2 En caso de cerrar ANTES de la hora prevista, ¿cuál(es) fue(ron) la(s) razón(es)?:
 Todos los electores ya habían votado Agitación Falta de material electoral
 Otro
En caso de "Otro" por favor explicarlo en comentarios

Sección E: Personas presentes

- E.1 Jurados de la MdV
- | | Hombre | Mujer | Ausente |
|----------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|
| Jurado 1 | <input type="radio"/> | <input type="radio"/> | <input type="radio"/> |
| Jurado 2 | <input type="radio"/> | <input type="radio"/> | <input type="radio"/> |
| Jurado 3 | <input type="radio"/> | <input type="radio"/> | <input type="radio"/> |

	Hombre	Mujer	Ausente
Jurado 4	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Jurado 5	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Jurado 6	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

E.2 Testigos de partidos/ coaliciones

	Hombre	Mujer	H & M (H&H o M&M)	Sin representante
Centro Esperanza / Alianza Verde	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Cambio Radical	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Centro Democrático	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Pacto Histórico	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Partido Conservador	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Partido de la U	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Partido Liberal	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
MIRA / Colombia Justa Libres	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Otro (en comentarios)	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

E.3 Grupos de observadores locales presentes

	Hombre	Mujer	H & M (H&H o M&M)	Sin observador/a
MOE (colombiana)	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
Otros (comentar)	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

E.4 ¿Había personas no autorizadas dentro de la MdV?

Sí No

E.4.1 Si la respuesta a E.4 es afirmativa, por favor especificar:

- Autoridades locales Autoridades religiosas o tradicionales Candidatos / testigos
 Otro

E.4.2 En caso afirmativo, ¿pidieron los jurados o delegado de puesto a las personas no autorizadas que abandonasen la MdV?

Sí No NA

E.5 ¿Hubo alguna intromisión de las personas presentes en el trabajo de los jurados?

Sí No

E.5.1 Si la respuesta a E.5 es afirmativa, por favor detallar:

- Policía Autoridades locales Autoridades religiosas o tradicionales
 Testigos Ejército Observadores nacionales
 Candidato(s) Votante(s) Otro

Sección F: Antes de la apertura de las urnas electorales

- F.1 ¿Empezó este proceso inmediatamente después del cierre de la MdV? Sí No
- F.2 ¿Los jurados disponen de la cartilla/ aide-mémoire para los procedimientos del escrutinio? Sí No
- F.3 ¿Los jurados destruyeron las tarjetas no usadas, los certificados de biometría (si hay) y los pusieron en sobre negro? Sí No
- F.4 ¿Los jurados contaron en el registro de votantes (E-11) cuántas personas han votado? Sí No
- F.5 ¿Se inscribió en el formulario E-11 cuántas personas votaron, y lo firmaron todos los jurados? Sí No
En caso negativo, comentar por favor
- F.6 ¿Estuvo el material electoral a la vista de los observadores y testigos durante todo el escrutinio? Sí No
- F.7 ¿Estaban intactos los sellos de las urnas? Sí No
- F.8 ¿Se observó indicios de relleno de urnas? (ballot-box stuffing) Sí No

Sección G: Escrutinio

- G.1 ¿Los jurados abrieron todas las urnas y revisaron que las tarjetas estaban en las urnas correctas? Sí No
- G.2 ¿Para cada una de las urnas (consultas y elecciones), los jurados contaron las tarjetas? Sí No
- G.3 ¿El número de tarjetas en alguna urna era mayor que el número de votantes? Sí No
- G.3.1. En caso afirmativo, ¿se volvió a contar las tarjetas? Sí No
- G.3.2 En caso afirmativo, ¿se siguió el procedimiento de volver a poner tarjetas en la urna, y sacar al azar el número de tarjetas excedentes y, sin abrirlas, quemarlas? Sí No
En caso negativo, comentar
- G.4 ¿Se completaron los datos de la nivelación (votantes, tarjetas, eventuales tarjetas destruidas) en el acta E-14 para cada una de las elecciones? Sí No
- G.5 ¿Cuándo se relleno el E-14, se dejaron las casillas vacías sin marcar? Sí No
- En caso negativo, se marcaron las casillas sin cifras con:
- Cruces (X) Asteriscos (*) Guiones? (-)
- Otras marcas

	Siempre	Nunca	Algunas veces	Casi siempre
G.6.1 ¿Los votos para listas y candidatos fueron interpretados de manera correcta?	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.6.2 ¿En la interpretación de los votos válidos y nulos, se dio adecuada prevalencia a la clara intención del votante?	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.6.3 ¿Los testigos pudieron ver la atribución de votos?	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.6.4 ¿Para los votos de Senado y Cámara de Representantes, se usó el cuentavotos para tomar nota?	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
G.7 ¿Hubo algún recuento de votos?				<input type="radio"/> Sí <input type="radio"/> No
G.7.1 En caso afirmativo, comentar en que elección(es) y quien lo solicitó	<input type="text"/>			
G.8 ¿Para cada consulta y elección, los E-14s se rellenaron integralmente y en 3 copias?			<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No
			En caso negativo, comentar por favor	
G.9 ¿Todos los jurados firmaron todos los E-14s?			<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No
G.10 ¿Los jurados tuvieron dificultades en rellenar las actas E-14?			<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No

Sección H. Documentos electorales y entrega

En el sobre de claveros, los jurados introdujeron todos los documentos electorales:

	Si	No	NA
H.1.1 Formulario E-10 (lista de sufragantes)	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
H.1.2 Formulario E-11 (acta de instalación y registro general de votantes)	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
H.1.3 Formularios E-14 claveros de las 3 consultas, Senado, Cámara (y CITREP si aplica)	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
H.1.4 Sobres de votos de todas las consultas y elecciones	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
H.1.5 Formularios E-12 (para voto de personas no inscritas en la mesa)	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
H.1.6 Reclamaciones de los testigos	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
En caso de respuesta negativa, comentar por favor			
H.2 ¿Se observó la entrega del sobre de claveros a un funcionario electoral?	<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No	
	En caso negativo, comentar por favor		
H.3 ¿Se observó la entrega de los E-14 de transmisión, para su comunicación al preconteo?	<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No	
	En caso negativo, comentar por favor		
H.4 ¿Se observó la entrega de los E-14 de delegados, para su escaneo y envío?	<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No	
	En caso negativo, comentar por favor		

Sección I: Posibles problemas e irregularidades

I.1 ¿Se vio afectado el proceso de escrutinio de votos por aglomeraciones? (over-crowding)	<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No
I.2 ¿Se vio afectado el proceso de escrutinio de votos por mala organización?	<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No
I.3 ¿Se observó algún signo de falsificación en las listas electorales, resultados o actas?	<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No
Si la respuesta es afirmativa, por favor explíquelo en los comentarios		
I.4 ¿Se observó algún error u omisión significativo durante el escrutinio?	<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No
I.4.1 Si la respuesta a I.4 es afirmativa, estos errores u omisiones estaban relacionados con:		
<input type="checkbox"/> Procedimientos de cierre de la votación	<input type="checkbox"/> Nivelación de la mesa	<input type="checkbox"/> Relleno de actas E-14
<input type="checkbox"/> Determinación de votos válidos y nulos	<input type="checkbox"/> Determinación de votos a candidatos/partidos	<input type="checkbox"/> Otro (comentar)
I.5 ¿Se observó algún tipo de intimidación hacia los jurados durante el escrutinio?	<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No
Si la respuesta es afirmativa, por favor explíquelo en los comentarios		

Sección J: Transparencia del proceso de escrutinio

J.1 ¿Se impidió el acceso de algún testigo por razones injustificadas?	<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No	<input type="radio"/> NA
J.2 ¿Habéis podido observar el escrutinio sin restricciones injustificadas?		<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No
J.3 ¿Los testigos pudieron observar el escrutinio sin restricciones injustificadas?	<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No	<input type="radio"/> NA
J.4 ¿Los observadores nacionales pudieron observar el escrutinio sin restricciones injustificadas?	<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No	<input type="radio"/> NA
J.5 ¿Alguna de las personas presentes informó sobre la existencia de problemas en la MdV?		<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No
En caso afirmativo, comentar por favor			
J.6 ¿Se presentó alguna reclamación por parte de un testigo?	<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No	<input type="radio"/> NA
En caso afirmativo, comentar por favor			
J.7 ¿Los testigos pudieron tomar fotos de todas las actas E-14 que quisieron?	<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No	<input type="radio"/> NA
J.8 ¿Se exhibieron los resultados de la mesa en el exterior de la misma?		<input type="radio"/> Sí	<input type="radio"/> No

Sección K: Evaluación general

4= Muy bueno 3=Bueno 2=Malo 1=Muy malo

K.1 El desarrollo general del escrutinio en esta MdV fue

	4	3	2	1
	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

5= Muy bien 4=Bien 3=Ni bien, ni mal 2=Mal 1=Muy mal

K.2 Ambiente general

	5	4	3	2	1
K.2 Ambiente general	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
K.3 Desempeño general del personal de la MdV	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>
K.4 Transparencia del escrutinio	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>

K.5 ¿Cómo describiría el proceso de cierre? (marcar hasta tres adjetivos)

Bienintencionado

Confuso

Inexacto

Manipulado

Metódico

Falta de transparencia

Ordenado

Preciso

Transparente

K.6 Hora de finalización de la observación

Comments

Por favor, especificar a qué pregunta se refiere el comentario

(e. B.2.1)



A. OPENING & POLLING

TEAM: ARRIVAL: : DEPARTURE: :
 PS: *SPECIAL*: FOR

DISTRICT/ CONSTITUENCY: POLLING STATION N°:
 MUNICIPALITY/ TOWN: N° OF REGISTERED VOTERS:
 POLLING CENTRE: VOTERS VOTED SO FAR:

OPENING

1 Did you observe the opening of this PS? YES NO

A What percentage of voters registered in the PS were queuing at the opening?
 0% Below 10% 10% - 30% Over 30%

B Did the polling station open: On time Within 1 Hour More than 1 Hour Did not open

B, Opening was delayed because of: Lack of essential material Insufficient PS Staff
 Incompetence of PS Staff Unrest Other :

C Did all party/candidate agents sign the opening protocol? Yes No, Why:

D Opening procedures were followed:
 Strictly Largely Inconsistently Inadequately Not at all

RESPECT FOR THE RIGHT TO UNIVERSAL, INDIVIDUAL AND SECRET SUFFRAGE

2 Did you observe voters turning up to cast their ballot ? YES NO

3 Is the vicinity of the PS free from any circumstances which could influence voters' choices? YES NO

A If 'NO', did you observe: Unrest Bussing activities Campaign material Violence
 Campaign activities Intimidation Presence of security forces beyond regulations
 Indication of vote buying Inefficient queue control management Other:

4 Is the PS accessible for people with disabilities (with only minor assistance)? YES NO

A If 'NO', Why:

5 Please list each PS Staff member present:

M:
 F:

A If any member is missing, Ask - for What reason:
 Did not come Turned away Left Other :

6 Are all the essential materials present? YES NO

A If 'NO', Which is/are missing: Indelible ink Booth(s) Sufficient ballot papers
 Envelopes Voters' list(s) Ballot box(es) Stamps
 Forms Seals/padlocks Other :

B Assess - were appropriate measures taken by the PS Staff? YES NO

7 Please list each party/candidate agent (P/CA) present:

M:
 F:

8 Please list each national observer (NAT OB) present:

M:
 F:

9 Are all party/candidate agents and national observers able to follow the proceedings unhindered? YES NO

A	If 'NO', Who was affected and How?	P/CA	NAT OB	P/CA	NAT OB
	Not allowed access to PS	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	Overcrowding	<input type="checkbox"/>
	Arbitrarily prevented by PS Staff	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	Intimidation	<input type="checkbox"/>
	Layout of PS	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	Other	<input type="checkbox"/>

10 Is the PS free from any elements which could influence voters' choices? YES NO

A If 'NO', did you observe: Unrest Violence Campaign material
 Campaign activities Intimidation Presence of security forces beyond regulations
 Indication of vote buying Inefficient voter flow management Other :

11 Are only authorised people present inside the PS? YES NO

A If 'NO', Which unauthorised people are present: Local officials Religious/Traditional authorities
 Police Army Other :

B Assess - the presence of these people is: Intimidating Interfering with the work of PS Staff
 Creating confusion in the PS NOT affecting the process

C Did you observe PS Staff exerting their authority to request that such people leave the PS? YES NO

12	Is the integrity of the vote sufficiently protected?	YES <input type="checkbox"/>	NO <input type="checkbox"/>
A	If 'NO', Why: <input type="checkbox"/> Multiple voting <input type="checkbox"/> Ballot box(es) not properly sealed <input type="checkbox"/> Indications of bias among PS Staff <input type="checkbox"/> Indication of ballot stuffing <input type="checkbox"/> People voting with pre-marked ballots <input type="checkbox"/> Voter impersonation <input type="checkbox"/> Other:		
13	Is the secrecy of the vote sufficiently protected?	YES <input type="checkbox"/>	NO <input type="checkbox"/>
A	If 'NO', Why: <input type="checkbox"/> PS layout <input type="checkbox"/> Interference by people in the PS <input type="checkbox"/> More than 1 person in the booth <input type="checkbox"/> Overcrowding <input type="checkbox"/> Open voting <input type="checkbox"/> Abusive voter assistance <input type="checkbox"/> Other: <input type="checkbox"/> Inadequate polling booths <input type="checkbox"/> Voter carelessness		
RESPECT FOR ELECTORAL LAW & PROCEDURES & RIGHT TO AN EFFECTIVE REMEDY			
14	Are all eligible voters being allowed to vote?	YES <input type="checkbox"/>	NO <input type="checkbox"/>
A	If 'NO', Why: <input type="checkbox"/> Discrimination <input type="checkbox"/> Incompetence of PS Staff <input type="checkbox"/> Unclear instructions <input type="checkbox"/> Other:		
15	Are all ineligible voters being refused the possibility to cast a ballot?	YES <input type="checkbox"/>	NO <input type="checkbox"/>
A	If 'NO', have you observed any of the following being allowed to vote: <input type="checkbox"/> Underage people <input type="checkbox"/> People without proper ID <input type="checkbox"/> People not on the Voters' list <input type="checkbox"/> People with inked fingers <input type="checkbox"/> People without Voter cards <input type="checkbox"/> Other:		
16	Polling procedures are followed: 1-Always 2-Regularly 3-Irratically 4-Never 5-Arbitrarily		
	<input type="checkbox"/> A. Checking for ink <input type="checkbox"/> B. Voter identification <input type="checkbox"/> C. Voter name read out <input type="checkbox"/> D. Crossing names out/ signing Voters' List	<input type="checkbox"/> E. Instructions to voters <input type="checkbox"/> F. Ballots stamped/ signed according to procedures <input type="checkbox"/> G. Inking voters' fingers	
A	If procedures are 'NOT', (1-Always) applied, Assess - the incorrect application of procedures is due to: <input type="checkbox"/> Unclear instructions <input type="checkbox"/> Tension/ disorder in PS <input type="checkbox"/> Poor training <input type="checkbox"/> Attempts to manipulate <input type="checkbox"/> Incompetence of PS Staff <input type="checkbox"/> Other:		
17	Ask - Was the process free from any official complaints being lodged at the PS?	YES <input type="checkbox"/>	NO <input type="checkbox"/>
A	If 'NO', were official complaints dealt with according to procedures?	YES <input type="checkbox"/>	NO <input type="checkbox"/>
18	Ask - Was the process free from unofficial complaints regarding significant problem(s) at this PS?	YES <input type="checkbox"/>	NO <input type="checkbox"/>
A	If 'NO', complaints were: <input type="checkbox"/> Clarified after discussion <input type="checkbox"/> Refused by PS Staff <input type="checkbox"/> Other: <input type="checkbox"/> Not submitted by the complainant		
19	Ask - Has the PS been open continuously for polling since the opening time?	YES <input type="checkbox"/>	NO <input type="checkbox"/>
A	If 'NO', Why: <input type="checkbox"/> Lack of material <input type="checkbox"/> Missing PS Staff <input type="checkbox"/> Unrest <input type="checkbox"/> Other:		
B	For how long: <input type="checkbox"/> Less than 1h <input type="checkbox"/> 1 - 4 hours <input type="checkbox"/> More than 4h <input type="checkbox"/> Never re-opened		
ASSESSMENT			
1-Outstanding 2-Good 3-Satisfactory 4-Poor 5-Inadequate			
20	Voters' overall understanding of voting procedures	<input type="checkbox"/>	
21	Party/candidate agents' overall understanding of their role	<input type="checkbox"/>	
22	The overall performance of the PS Staff	<input type="checkbox"/>	
23	Level of confidence that voters cast their ballot freely	<input type="checkbox"/>	
24	The transparency of the voting process	<input type="checkbox"/>	
25	The overall conduct of operations	<input type="checkbox"/>	
COMMENTS			
EU EOM standard observation forms, version 2.1 Developed by NEEDS project © European Commission			



European Union
Election Observation Mission

TYPE OF ELECTIONS, DD MM, Country YYYY

B. CLOSING & COUNTING

TEAM: [] ARRIVAL: [] DEPARTURE: []
PS: [] [] [] *SPECIAL*: [] FOR [] []

DISTRICT/ CONSTITUENCY: [] POLLING STATION N°: []
MUNICIPALITY/ TOWN: [] N° OF REGISTERED VOTERS: []
POLLING CENTRE: []

CLOSING

1 Is the vicinity of the PS free from any circumstances which could influence the integrity of the closing? YES NO

A *If 'NO', did you observe:* Unrest Violence Campaign material
 Campaign activities Intimidation Presence of security forces beyond regulations
 Inefficient queue control management Other: []

2 Is the PS free from any elements which could influence the integrity of the closing & counting process? YES NO

A *If 'NO', did you observe:* Unrest Violence Campaign material
 Campaign activities Intimidation Presence of security forces beyond regulations
 Inefficient crowd management Other: []

3 Did the PS close at the official closing time? YES NO

A *If 'NO', When did the PS close?* Early Within 1 H More than 1 H
B *Why?* EMB decision Late opening Voters queuing outside PS Other: []
B: *Were voters queuing outside the PS at closing time allowed to vote?* YES NO
B: *Were voters arriving after closing time turned away?* YES NO

RESPECT FOR THE RIGHT TO UNIVERSAL, INDIVIDUAL AND SECRET SUFFRAGE

4 Please list each PS Staff member present:
M: []
F: []

A *If any member is missing, Ask - for what reason:*
 Did not come Turned away Left Other: []

5 Please list each party/candidate agent (P/CA) present:
M: []
F: []

6 Please list each national observer (NAT OB) present:
M: []
F: []

7 Are all party/ candidate agents and national observers able to follow the proceedings unhindered? YES NO

A <i>If 'NO', Who was affected and How?</i>	P/CA	NAT OB		P/CA	NAT OB
Not allowed access to PS	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	Overcrowding	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Arbitrarily prevented by PS Staff	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	Intimidation	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Layout of PS	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	Other	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

8 Are only authorised people present inside the PS? YES NO

A *If 'NO', Which unauthorised people are present:* Local officials Religious/Traditional authorities
 Police Army Other: []

B *Assess - The presence of these people is:* Intimidating Interfering with the work of PS Staff
 Creating confusion in the PS NOT affecting the process

C *Did you observe PS Staff exerting their authority to request that such people leave the PS?* YES NO

9 Is the integrity of the counting process sufficiently protected? YES NO

A *If 'NO', did you observe:* Indications of ballot stuffing Indications of bias among PS Staff
 Indications of manipulation in Voters' List Other: []

10 Did the closing and counting process proceed without interruptions until its completion? YES NO

A *If 'NO', Why:* Lack of material Missing PS Staff Unrest
 Convenience break Violence Other: []

B *For how long was the process suspended?* Less than 1 H More than 1 H
 You left before it resumed

C *Was the sensitive material kept under continuous custody during this time?* YES NO



TEAM DATE / / ARRIVAL : DEPARTURE :

CONSTITUENCY COUNTY NATIONAL TALLY CENTRE
 DISTRICT REGION OTHER PSs/Centres attached to this Centre
Process: HAS ENDED IN PROGRESS Number of Protocols/Results treated at the time of your departure:

TRANSPORT AND TRANSMISSION OF PROTOCOLS/RESULTS

1 Did you observe the transport/transmission of Protocols/Results to this Centre? YES NO

A **If 'YES', Was the transport/transmission carried out according to procedures?** YES NO

A. **If 'NO', Why?** Transport/transmission plan not implemented Implementation of an ad hoc plan Other:

B **Assess - Have the Protocols/Results been secure at all times?** YES NO

B. **If 'NO', Why?** Security plan not implemented Attempts to manipulate the process
 Negligence Other:

C **Assess - Was the transmission/transport of the sensitive materials transparent?** YES NO

2 Did you observe the handover of Protocols/Results to this Centre? YES NO

A **If 'YES', Were the procedures for the handover of the Protocols/Results followed:** Strictly
 Largely Inconsistently Inadequately Not at all

B **If the procedures are not followed 'Strictly', is the integrity of the process sufficiently protected?** YES NO

3 Is the vicinity of the Centre free from any circumstances, which could influence the integrity of the process? YES NO

A **If 'NO', Why?** Unrest Violence Intimidation Presence of security forces beyond regulations
 Inefficient management Other:

RESPECT FOR THE WILL OF THE VOTERS, INTEGRITY & TRANSPARENCY OF THE PROCESS

4 Please list each Centre official present:
M:
F:

A **Assess - The (approx.) ratio of males/females among the remaining Centre personnel is:** F % M %

5 Please list each party/candidate agent (P/CA) present:
M:
F:

6 Please list each national observer (NAT/OB) present:
M:
F:

7 Are all party/candidate agents and national observers able to follow the entire process unhindered? YES NO

A If 'NO', Who was affected and How?	P/CA	NAT OB	P/CA	NAT OB
Not invited or informed	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	Overcrowding	<input type="checkbox"/>
Not allowed access to the Centre	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	Intimidation	<input type="checkbox"/>
Arbitrarily prevented by Centre officials	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	Only allowed limited access	<input type="checkbox"/>
Layout of the Centre	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>		

8 Is the Centre free from any elements, which could influence the integrity of the process? YES NO

A **If 'NO', Why?** Unrest Violence Intimidation Presence of security forces beyond regulations
 Inadequate premises Lack of materials Overcrowding Other:

9 Are only authorised people present inside the Centre? YES NO

A **If 'NO', Which unauthorised people are present?** Local officials Religious/Traditional authorities
 Police Army Other:

B **Assess - The presence of these people is:** Intimidating Interfering with the work of the Centre
 Creating confusion in the Centre NOT affecting the process

10 Assess - Is the integrity of the process sufficiently protected? YES NO

A **If 'NO', Did you observe:** Indications of manipulation of received Protocols/Results
 Mistakes in aggregations Poor training Indications of bias among Centre officials
 Insufficient personnel Lack of organisation/inefficient management Other:

11 Confirm - Did the Centre remain open until the end of the process? YES NO

A **If 'NO', Why?** Lack of materials Technical problems Lack of personnel Unrest
 EMB decision Expected delays in the arrival of Protocols/Results Other:

B **For how long?** More than 8 hours Less than 1H 1-4 Hours 4-8 Hours

C **Assess - Were the sensitive materials secured during the time the Centre was closed?** YES NO

STO Team Number - DEC Number PEC Number

A1 Time of Arrival (Use 24 hr clock): : : A2 Polling Station is: Urban Rural
A3 Polling Station is: Regular Prison Military Hospital
A4 PEC Chairperson is: Male Female

B. Opening procedures		Y	N	n/a
B1	Were all necessary election materials present	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
B1.1	If NO to B1: <input type="checkbox"/> PEC seal <input type="checkbox"/> Polling booth/s <input type="checkbox"/> Ballot papers <input type="checkbox"/> Invisible ink <input type="checkbox"/> Voters list <input type="checkbox"/> PEC Record Book <input type="checkbox"/> Ballot box seals <input type="checkbox"/> Ballot box(es) <input type="checkbox"/> Envelopes <input type="checkbox"/> Protocols <input type="checkbox"/> UV lamp <input type="checkbox"/> Other			<input type="checkbox"/>
B2	Were the tasks/responsibilities of individual PEC members determined by drawing lots	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
B3	Was the number of voters in the general VL announced and entered into the protocols (pt. 1)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
B4	Were the packages of ballots and envelopes intact	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
B5	Was the number of ballot papers announced and entered into the protocols (pt. 5)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
B6	Was there a VL supplement (for mobile voting) in the polling station (PS)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
B7	Were the ballot boxes properly sealed (If NO, please comment in Form E)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
B8	Were the serial numbers of the ballot box seals entered into the Record Book	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
B9	Were control sheets inserted in every ballot box	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
B10	Did the PS open for voting at 08:00 hrs	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
B10.1	If NO to B10: <input type="checkbox"/> 08:00-08:15 <input type="checkbox"/> 08:16-08:30 <input type="checkbox"/> 08:31-09:00 <input type="checkbox"/> After 09:00			<input type="checkbox"/>

C. Officials and (Un)authorized People		Y	N	n/a						
C1	How many PEC members have been appointed	<table border="1"> <tr><td><input type="text"/></td><td><input type="text"/></td></tr> <tr><td><input type="text"/></td><td><input type="text"/></td></tr> <tr><td><input type="text"/></td><td><input type="text"/></td></tr> </table>			<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>
<input type="text"/>	<input type="text"/>									
<input type="text"/>	<input type="text"/>									
<input type="text"/>	<input type="text"/>									
C2	How many appointed PEC members are women									
C3	How many of the PEC members were present									
C4	Were party/bloc proxies present at the opening of this PS	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>							
C4.1	If YES to C4: <input type="checkbox"/> Party A <input type="checkbox"/> Party B <input type="checkbox"/> Party C <input type="checkbox"/> Bloc D <input type="checkbox"/> Bloc E <input type="checkbox"/> Bloc F <input type="checkbox"/> Other			<input type="checkbox"/>						
C5	Were domestic non-partisan observers present at the opening of this PS	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>							
C5.1	If YES to C5: <input type="checkbox"/> Group A <input type="checkbox"/> Group B <input type="checkbox"/> Group C <input type="checkbox"/> Group D <input type="checkbox"/> Other			<input type="checkbox"/>						
C6	Were any unauthorized persons present at the opening of this PS	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>							
C6.1	If YES to C6: <input type="checkbox"/> Police, uninvited <input type="checkbox"/> Local officials <input type="checkbox"/> State officials <input type="checkbox"/> Military <input type="checkbox"/> Candidate(s) <input type="checkbox"/> Party activist(s) <input type="checkbox"/> Other			<input type="checkbox"/>						
C6.2	If YES to C6: Were they directing/interfering in the work of the PEC	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>						

D. Transparency		Y	N	n/a
D1	Did all observers present have a clear view of the opening procedures	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
D2	Were you in any way restricted in your observation of the opening procedures	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
D3	Did any observers or party/bloc proxies inform you of problems at this PS during opening	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

E. Evaluation	
E1	The overall conduct of the opening of this PS was: <input type="checkbox"/> Very good <input type="checkbox"/> Good <input type="checkbox"/> Bad <input type="checkbox"/> Very bad

COMMENTS/EXCEPTIONAL OBSERVATIONS: Indicate [X] if you completed a **Form E** for OPENING at this PS
Please now complete "Observation Report Form B – VOTING" for this PS

When Faxing / Scanning: Page _____ out of a total of _____ pages.



STO Team Number _____ DEC Number _____ PEC Number _____

Time of arrival (24 hr clock): _____ : _____ : _____ A2 Polling station is: Urban Rural
 A1 Time of departure (24 hr clock): _____ : _____ : _____ A3 Polling station is: Regular Prison Military Hospital
 A4 PEC Chairperson is: Male Female

B. Circumstances outside the PS Y N

B1 Are campaign activities taking place in the vicinity of the polling station (PS).....

B2 Is there tension or unrest in the vicinity of the PS.....

B3 Is there a large crowd waiting to vote.....

B4 Any other problems in the vicinity of the PS.....

C. Officials and (Un)authorized people Y N n/a

C1 How many PEC members have been appointed.....

C2 How many appointed PEC members are women.....

C3 How many of the PEC members reported for work on election day.....

C4 Were party/bloc proxies present at this PS.....

C4.1 If YES to C4: Party A Party B Party C Party D Party E Party F Other

C5 Were domestic non-partisan observers present at this PS.....

C5.1 If YES to C5: Group A Group B Group C Group D Other

C6 Were any unauthorized persons present at this PS.....

C6.1 If YES to C6: Police, uninvited Local official(s) State official(s) Military Candidate(s) Party activist(s) Other

C6.2 Were they directing/interfering in the work of the PEC.....

D. Arrangements inside the PS Y N n/a

D1 Was the PS layout adequate to conduct polling.....

D2 Were the ballot box(es) sealed properly.....

D3 Were video cameras installed in the polling station.....

D3.1 If YES to D3: Did the placement of the cameras in any way undermine the secrecy of the vote.....

D4 Were all phases of the voting process and ballot box visible to the PEC and observers.....

D5 Were you prevented in your observation in any way.....

D6 Were election materials available in the languages of national minorities.....

D7 Were all necessary election materials present.....

D7.1 If NO to D7: UV lamp Polling booth(s) Ballot papers Invisible ink Protocols Voters list Envelopes PEC seal Other

E. Circumstances inside the PS (Did you observe any of the following?) Y N

E1 Overcrowding.....

E2 Campaign material or campaign activity.....

E3 Intimidation of voters.....

E4 Tension / Unrest.....

E5 Other problems.....

F. Registered voters and turnout n/k

F1 Ballots received by the PEC (for majoritarian elections).....

F2 How many envelopes for ballots were received.....

F3 Voters registered on the general voter list (VL).....

F4 Voters registered on the special VL.....

F5 Voters on the VL supplement for mobile voting.....

F6 Voters who have voted in the polling station premises so far.....

When Faxing / Scanning: Page _____ out of a total of _____ pages.



STO Team
Number

DEC
Number

PEC
Number

G. Voting procedures

n/k

Were procedures followed (3 = always; 2 = mostly; 1 = sometimes; 0 = never)

	3	2	1	0	n/k
G1 Did the PEC check the voters' IDs.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
G2 Did the PEC sign and stamp the ballots.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
G3 Did the voters sign the voter list.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
G4 Did voters mark their ballots in secrecy.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
G5 Were voters checked for traces of invisible ink before being allowed into the PS.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
G6 Were voters' fingers marked with invisible ink upon receiving the ballots(s).....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Did you observe any of the following problems or irregularities

	Y	N	n/k	n/a
G7 Were voters refused the right to vote.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
G7.1 If YES to G7: <input type="checkbox"/> No proper ID <input type="checkbox"/> Not on VL <input type="checkbox"/> Already voted <input type="checkbox"/> Other				<input type="checkbox"/>
G8 Voters denied the right to vote at this PS for inappropriate reasons.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
G9 Voters without proper ID allowed to vote.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
G10 Series of seemingly identical signatures on the voter list.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
G11 Voters voting together in the booth (group voting).....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
G12 Anyone voting, or attempting to vote, more than once (multiple voting).....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
G13 Cases of anyone voting on behalf of someone else, absent or present (proxy voting).....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
G14 Anyone voting with a pre-marked ballot paper (carousel voting).....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
G15 Indications of ballot box stuffing (e.g. ballots in stacks inside box).....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
G16 Same person "assisting" numerous voters.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
G17 Any PEC member or party/ bloc proxy being dismissed.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
G18 Voters who already had traces of ink still allowed to vote.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
G19 Were there any other procedural problems.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	

H. Transparency

	Y	N	n/k
H1 Did all observers present have a clear view of the voting procedures.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
H2 Did the PEC cooperate with you fully during your observation.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
H3 Were you in any way restricted in your observation of the voting procedures.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
H4 Did any observers or party/ bloc proxies inform you of problems at this PS.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	
H5 Was any official complaint filed at this PS.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

L. Number of voters during observation

I1 How many people voted while you were observing the voting at this PS
 0 1 - 5 6 - 10 11 - 50 More than 50

J. Evaluation

J1 The overall conduct of the voting of this PS was:

Very good Good Bad Very bad

J2 Please indicate your opinion according to the range of 5 = very good to 1 = very bad:

	5	4	3	2	1	n/k
J2.1 General environment / circumstances.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
J2.2 Procedures followed.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
J2.3 PEC's understanding of voting procedures.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
J2.4 Voters' understanding of voting procedures.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
J2.5 Performance of PEC.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
J2.6 Transparency of the voting process.....	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

COMMENTS/EXCEPTIONAL OBSERVATIONS: Check the box to the right if you completed a Form E for VOTING at this PS

When Faxing / Scanning: Page ____ out of a total of ____ pages.

STO Team Number - DEC Number PEC Number

A1 Time of Arrival (Use 24 hr clock): : : A2 Polling Station is: Urban Rural
Time of Departure (Use 24 hr clock): : : A3 PEC Chairperson is: Male Female

B. Closing of the PS		Y	N	n/a
B1	Were voters waiting to vote inside the PS at 20:00 hours	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
B1.1	If YES to B1, were they allowed to vote	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
B2	Did the PS close on time	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
B2.1	If NO to B2: <input type="checkbox"/> 20:00-20:15 <input type="checkbox"/> 20:16-20:30 <input type="checkbox"/> 20:31-21:00 <input type="checkbox"/> After 21:00			<input type="checkbox"/>
B3	Were members tasked with counting procedures (counting officers) appointed by drawing lots	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
B3.1	If NO to B3, who selected them <input type="checkbox"/> PEC chairperson <input type="checkbox"/> PEC (by a vote) <input type="checkbox"/> Other			<input type="checkbox"/>

C. Officials and (Un)authorized people		Y	N	n/a
C1	How many PEC members have been appointed	<input type="text"/>		
C2	How many appointed PEC members are women			
C3	How many of the PEC members were present at the time of closing	<input type="text"/>		
C4	Were party/bloc proxies present at this PS	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
C4.1	If YES to C4: <input type="checkbox"/> Party A <input type="checkbox"/> Party B <input type="checkbox"/> Party C <input type="checkbox"/> Bloc D <input type="checkbox"/> Bloc E <input type="checkbox"/> Bloc F <input type="checkbox"/> Other			<input type="checkbox"/>
C5	Were domestic non-partisan observers present at this PS	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
C5.1	If YES to C5: <input type="checkbox"/> Group A <input type="checkbox"/> Group B <input type="checkbox"/> Group C <input type="checkbox"/> Group D <input type="checkbox"/> Other			<input type="checkbox"/>
C6	Were any unauthorized persons present at this PS	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
C6.1	If YES to C6: <input type="checkbox"/> Police, uninvited <input type="checkbox"/> Local officials <input type="checkbox"/> State officials <input type="checkbox"/> Military <input type="checkbox"/> Candidate(s) <input type="checkbox"/> Party activist(s) <input type="checkbox"/> Other			<input type="checkbox"/>
C6.2	If YES to C6: Were they directing/interfering in the work of the PEC	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

D. Steps to be completed before the ballot boxes are opened		Y	N	n/k	n/a
D1	Was the number of voters in the special VL announced and entered into the protocols (pt. 2)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
D2	Was the number of voters who participated in voting counted and entered in protocols (pt. 4)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
D3	Was the number of unused ballots counted and entered in protocols (pt. 6)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
D4	Was the number of spoiled ballot papers counted and entered in protocols (pt. 7)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
D5	Were VLS, unused and spoiled ballot papers packed in separate envelopes and sealed	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

E. Opening of the ballot boxes		Y	N	n/k	n/a
E1	Were the seals of the ballot boxes intact/undamaged	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
E2	Were the serial numbers of ballot box seals the same as those entered in the Record Book	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
E3	Was the mobile ballot box opened first	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
E4	Were control sheets found in every ballot box	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
E5	Were the control sheets found in the ballot boxes identical with the one kept by the PEC	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

F. Counting of votes by party/bloc/candidate and invalid		Y	N	n/k
F1	Indication of ballot box stuffing	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
F2	Was the choice on every ballot announced aloud	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
F3	Did the counting officer show each ballot to everybody present	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
F4	Were at least two proxies/observers allowed to closely observe the counting of ballots	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
F5	Was validity of contested ballots determined through a vote of the PEC	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
F6	Was validity of contested ballots determined reasonably	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
F7	Was validity of contested ballots determined consistently	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
F8	Were all PEC members free to examine the ballot papers	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
F9	Did the PEC announce the number of invalid ballots and enter it in pt. 8 of the protocols	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
F10	Did PEC crosscheck the data after counting (valid votes + invalid ballots = signatures in VLS)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
F11	Did the PEC pack and seal the ballots for each election subject separately	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

STO Team Number ----- DEC Number - Number of PS processed --

A1 Start time of reporting (24 hr clock): : :
End time of reporting (24 hr clock): : :

B. Conditions at the DEC Y N n/k

B1 Were the facilities adequate for reception and recording of PEC protocols.....
B2 Were any observers/proxies expelled from the DEC

C. Officials and (Un)authorized people Y N n/a

C1 How many of the DEC members were present.....
C2 Were party/bloc proxies present at the DEC.....
C2.1 IF YES to C2: Party A Party B Party C
 Bloc D Bloc E Bloc F Other
C3 Were domestic non-partisan observers present at the DEC.....
C3.1 IF YES to C3: Group A Group B Group C Group D
 Other
C4 Were any unauthorized persons present at this PS
C4.1 IF YES to C4: Police, uninvited Local officials State officials Military
 Candidate(s) Party activist(s) Other
C4.2 IF YES to C4: Were they directing/interfering in the work of the DEC.....

D. Receipt and tabulation of PEC protocols Y N n/k

D1 Did you observe any significant procedural errors or omissions in the work of the DEC.....
D2 Were PECs correcting protocols at the DEC without a formal decision of the DEC.....
D3 Did the figures in the PEC protocol reconcile correctly
D4 Were PECs filling in protocols at DEC premises
D5 Were the seals on the PEC material intact upon arrival
D6 Did PECs deliver all required documentation to the DEC
D7 Did the DEC check that protocols were completed correctly and in full
D8 Were all protocols that you saw completed correctly and in full
D9 How many recounts did the DEC conduct
D10 How many PEC results were annulled

E. Transparency Y N n/k

E1 Did all observers present have a clear view of the procedures
E2 Were you in any way restricted in your observation
E3 Were other observers/proxies prevented from observing in any way
E4 Was any official complaint filed at this DEC during your stay
E5 Were observers/proxies allowed to familiarize themselves with all aspects of the process

F. Evaluation

F1 In general, the conduct of the results tabulation at this DEC was
 Very good Good Bad Very bad
Please indicate an opinion as to (insert 'x'):

	Very good				Very bad	n/k
	5	4	3	2	1	
F2.1 DEC members understanding of tabulation procedures						<input type="checkbox"/>
F2.2 How the data entry was organized						<input type="checkbox"/>
F2.3 Promptness/orderliness of protocol receipt at DEC						<input type="checkbox"/>
F2.4 Transparency of tabulation process						<input type="checkbox"/>
F2.5 DEC handling of problems/complaints						<input type="checkbox"/>

COMMENTS/EXCEPTIONAL OBSERVATIONS: Indicate [X] if you completed a Form E at this DEC

When Faxing / Scanning: Page ____ out of a total of ____ pages.



الانتخابات الرئاسية، اوكرانيا 2019

ثاني عشر. مدونة السلوك

دأبت جميع المنظمات الحكومية البيئية والمنظمات الدولية غير الحكومية المختصة في مراقبة الانتخابات، على تكييف مدونات خاصة بالسلوك، ملزمة لأعضاء بعثات مراقبة الانتخابات الدولية. لكن مختلف هذه المدونات السلوكية، تتمحور حول المبادئ الأساسية المشتركة التالية: احترام سيادة البلد المضيف واحترام قوانين البلد المضيف وعدم انحياز المراقبين وعدم التدخل في العملية الانتخابية وإعمال الشفافية المهنية في تنفيذ الوظائف والاتصال المنظم مع وسائل الإعلام علاوة على مراعاة حقوق وواجبات مراقبي بعثة مراقبة الانتخابات.

وفي مسعى لإضفاء الانسجام على مختلف مدونات السلوك العملية التابعة لمختلف منظمات مراقبة الانتخابات الدولية، تم في أكتوبر/تشرين الأول 2005 تحت رعاية الأمم المتحدة، تبني "مدونة سلوك المراقبين الدوليين للانتخابات"، إلى جانب "إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات". وتم التوقيع على الوثيقتين من طرف 21 منظمة دولية لمراقبة الانتخابات، ومن بينها كل من المفوضية الأوروبية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة ومنظمة

الدول الامريكية والاتحاد الافريقي ومجلس أوروبا والاتحاد البرلماني البيني وأمانة الكومنولث ومركز كارتر والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية IFES وآسيان و"شبكة الانتخابات الحرة" Network for Free Elections وعشرة أخرى.

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في ديسمبر/كانون الأول 2021 ما يسمى بـ "المبادئ الأخلاقية التوجيهية الملحقة بمدونة السلوك" لمراقبي الاتحاد الأوروبي لتعزيز نزاهة بعثاته من خلال تطبيق سياسة صفرية تجاه انتهاكات مدونة السلوك.

ويمكن الاطلاع على الخطوط العريضة في مجال مدونة سلوك مراقبي الاتحاد الأوروبي في الرابط أدناه:

https://www.eas.europa.eu/sites/default/files/180628_ethical_aspects_of_code_of_conduct_v2_clean.pdf

كما تجد أدناه نص مدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدولية التي تم تبنيها في عام 2005 تحت رعاية الأمم المتحدة:

"تلقى المراقبة الدولية للانتخابات قبولا واسعا في أنحاء العالم كافة. وتجربها الجمعيات والمنظمات الحكومية الدولية، وغير الحكومية الدولية، بهدف تقييم طبيعة العمليات الانتخابية بطريقة دقيقة وحيادية، مع مراعاة مصلحة شعوب البلاد حيث تجري الانتخابات، ومصلحة المجتمع الدولي. من هنا، يتوقف الكثير على نزاهة المراقبة الدولية للانتخابات، ومن الضروري أن يشترك في مدونة قواعد السلوك، ويتعبها، كل من يشكل جزءا من بعثة المراقبة الدولية للانتخابات هذه، كالمراقبين على المدى القصير والطويل، وأعضاء البعثات التقييمية، وفرق المراقبة المتخصصة وقادة البعثة.

احترام سيادة وحقوق الإنسان العالمية

تعتبر الانتخابات عن السيادة التي يتمتع بها الشعب في دولة معينة، ومن شأن حرية التعبير التي يتمتع بها هذا الشعب أن تشكل أساسا لسلطة الحكومة وشرعيتها. فمن حقوق الإنسان المعترف بها عالميا هي حقوق المواطنين في التصويتين والفوز بالانتخابات، في إطار انتخابات منتظمة ونزيهة، وهي تتطلب ممارسة عدد من الحقوق والحريات الأساسية. من هنا، ينبغي على مراقبي الانتخابات أن يحترموا سيادة الدولة المضيفة، فضلا عن حقوق الغنسان والحريات الأساسية لشعبها.

احترام قوانين الدولة وسلطة الهيئات الانتخابية

يجب أن يحترم المراقبون قوانين الدولة المضيفة وسلطات الهيئات المسؤولة عن إدارة العملية الانتخابية. وينبغي على المراقبين أن يلتزموا بأي توجيه قانوني من سلطات الدولة الحكومية، والأمنية، والانتخابية. ومن واجبهم أيضا المحافظة على موقف محترم تجاه المسؤولين عن الانتخابات والسلطات الوطنية الأخرى بالإضافة إلى ذلك، على المراقبين أن يسجلوا إذا كانت قوانين الدولة و/أو المسؤولين عن الانتخابات، أو أحكامهم، أو أعمالهم، تعرقل على نحو غير ملائم تطبيق الحقوق المرتبطة بالانتخابات التي يضمنها القانون، أو الدستور، أو الآليات الدولية المطبقة.

احترام نزاهة بعثة المراقبة الدولية للانتخابات

يجب ان يحترم المراقبون بعثة المراقبة الدولية للانتخاباتن ويحمون نزاهتها. ويتضمن ذلك اتباع مدونة قواعد السلوك هذه، وأية تعليمات خطية (كنطاق الصلاحية، والتوجيهات، والإرشادات)، وأية تعليمات شفوية من قيادة بعثة المراقبة. ومن واجب المراقبين: المشاركة في اجتماعات التزويد بالمعلومات، والتدريبات، وإجراءات استخلاص المعلومات التي تفرضها بعثة مراقبة الانتخابات، والتآلف مع القانون الانتخابي، والأحكام وغيرها من القوانين التي تفرضها بعثة المراقبة، والالتزام بالحدز بالمنهجيات التي تطبقها بعثة المراقبة. ويجب على المراقبين أيضا أن يبلغوا قيادة بعثة المراقبة عن أي تضارب في المصالح قد يواجهونه، واي سلوك غير لائق يلاحظونه من جانب بقية المراقبين في البعثة.

حافظ على الحيادية السياسية الكاملة طيلة الوقت

على المراقبين أن يحافظوا على الحيادية السياسية الكاملة طيلة الوقت، حتى حين يقضون وقتا للراحة في الدولة المضيفة. فمن الضروري ألا يكشفوا عن أي تحيز أو تفضيل يتعلق بالسلطات الوطنية، أو الأحزاب السياسية، أو المرشحين أو قضايا الاستفتاء، أو يتعلق بأية قضية مثيرة للنزاع في العملية الانتخابية. ومن الضروري ألا يجري المراقبون أيضا أي نشاط يعتبر، وفقا لمقاييس المنطق، متحيزا لأي منافس سياسي في الدولة المضيفة، أو عائدا عليه بالكسب

المتحيز، كارتداء أو عرض الرموز، والألوان والشعارات الحزبية، أو قبول كل ما له قيمة من المتنافسين السياسيين.

لا تعرقل العمليات الانتخابية

ينبغي ألا يعرقل المراقبون أي عنصر من العملية الانتخابية، بما في ذلك العمليات السابقة للانتخابات، والاقتراع، والفرز، وجدولة النتائج، والعمليات الجارية بعد اليوم الانتخابي. بإمكان المراقبين أن يلفتوا نظر المسؤولين الانتخابيين فوراً إلى عمليات الخلل والاحتيايل أو المشاكل الجسيمة، إلا إذا منع القانون ذلك وعليه أن يفعل ذلك بطريقة غير معرقلة. ويمكن للمراقبين أن يطرحوا أسئلة على المسؤولين الانتخابيين، ومثلي الأحزاب السياسية وبقية المراقبين داخل المحطات الاقتراعية، كما يمكن أن يجيبوا عن الأسئلة بخصوص نشاطاتهم الخاصة، طالما أن المراقبين لا يعرقلون العملية الانتخابية. عند الإجابة على الأسئلة يجب على المراقبين ألا يسعوا إلى توجيه العملية الانتخابية. كما يمكنهم طرح أسئلة على الناخبين والإجابة على أسئلتهم لكن لا يسمح لهم بسؤالهم عن الحزب الذي صوتوا له أو عن الاحتمال الذي اختاروه في الاستفتاء.

قدم التحديد المناسب للهوية

على المراقبين أن يعرضوا ما ثبتت هويتهم، بحسب بعثة مراقبة الانتخابات، فضلاً عما ثبتت الهوية وفقاً لمقتضيات السلطات الوطنية، وعليهم تقديم هذا الإثبات إلى المسؤولين الانتخابيين والسلطات الوطنية الأخرى.

حافظ على دقة المراقبات والاحترافية عند استخلاص النتائج

على المراقبين أن يضمنوا دقة مراقبتهم كلها. يجب على المراقبة أن تكون شاملة، فتسجل العوامل الجيجابية والسلبية معاً، وتميز بين العوامل المهمة والتافهة وتحدد المخططات التي يمكن أن تؤثر تأثيراً هائلاً على نزاهة العملية الانتخابية. وينبغي أن يستند حكم المراقبين على أعلى معايير دقة المعلومات وحيادية التحليل، ويميز بين العوامل الذاتية والموضوعية. بالإضافة على ذلك، على المراقبين أن يركزوا، عند استخلاص كافة استنتاجاتهم، على الأدلة الواقعية التي يمكن إثباتها، وعدم استخلاص نتائجهم قبل الأوان.

احجم عن الإدلاء بتعليقات أمام الشعب أو الإعلام قبل أن تصدر البعثة تصريحها

على المراقبين أن يحجموا عن الإدلاء بأية تعليقات شخصية عن مراقبتهم أو استنتاجاتهم أمام وسائل الإعلام الإخبارية، أو أفراد من الشعب، قبل أن تصدر بعثة مراقبة الانتخابات تصريحاً، إلا في حال أمرت قيادة بعثة المراقبة بغير ذلك تحديداً. يمكن للمراقبين أن يشرحوا طبيعة بعثة المراقبة، ونشاطاتها، وغيرها من المسائل التي تعتبرها بعثة المراقبة مناسبة، كما ينبغي أن يحيلوا الإعلام أو بقية الأشخاص المهتمين بالأمر إلى الأفراد الذين توكلهم بعثة المراقبة هذه المسؤولية.

تعاون مع مراقبي الانتخابات الآخرين

يجب ان يعي المراقبون وجود بعثات مراقبة الانتخابات الأخرى، سواء العالمية منها أم المحليين ويتعاونوا معها وفق تعليمات قيادة بعثة مراقبة الانتخابات.

حافظ على السلوك الشخصي المناسب

يجب أن يحافظ المراقبون على السلوك الشخصي المناسب، ويحترموا غيرهم بما في ذلك مراعاة ثقافات الدول المضيفة وعاداتها، وإصدار الحكم السليم في عمليات التفاعل الشخصي، والتقيّد بأعلى درجات السلوك المحترف طيلة الوقتن حتى في أوقات الراحة.

خروقات مدونة قواعد السلوك

في حال ساد قلق بشأن خرق مدونة قواعد السلوك هذه، يمكن لبعثة مراقبة الانتخابات أن تجري تحقيقاً في المسألة. فإذا تبين أن الخرق خطير، يمكن سحب إجازة المراقبة من المراقب المعني، أو صرفه من بعثة مراقبة الانتخابات. تعود سلطة النظر في هذه القرارات إلى قيادة بعثة مراقبة الانتخابات وحدها.

تعهد بالتقيّد بمدونة قواعد السلوك

على كل شخص يشارك في بعثة مراقبة الانتخابات هذه أن يقرأ مدونة قواعد السلوك، ويفهمها، ويوقع على تعهّد بالتقيّد بها.



الانتخابات العامة، كينيا 2017

ثالث عشر. اختيار مراقبي الانتخابات الإسبان

1. اعتبارات عامة.

يشرف مكتب حقوق الإنسان التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون على اختيار مراقبي الانتخابات الإسبان للمدى القصير، سواء بالنسبة لمجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو الاتحاد الأوروبي أو منظمة الدول الأمريكية.

ويتعين توفر الشروط التالية فيهم للتمكن من التقدم كمرشح لوظيفة مراقب انتخابات:

— يجب عليهم أن يثبتوا تجربتهم في مراقبة الانتخابات الدولية في مجالات الاتحاد الأوروبي أو منظمة الأمن والتعاون أو منظمة الدول الأوروبية

— أن يكونوا شاركوا في إحدى الدورات الدراسية لتأهيل مراقبي المدى القصير، الذي نظمه مكتب حقوق الإنسان من عام 2004 إلى 2012 بالتعاون مع المدرسة الدبلوماسية وهيئات

أخرى. بعد 10 سنوات من التوقف يتم استئناف الدورة الدراسية المذكورة ابتداء من 2022 بعدما ضمن مشاركة ما لا يقل عن بعثة مراقبة انتخابات واحدة على الأقل لما يقارب من 600 مراقب انتخابي اسباني تم تدريبهم في تلك الدورات. ويتم نشر كل المعلومات المتعلقة بالدورة الدراسية في الموقع الإلكتروني للمدرسة الدبلوماسية ووزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون، بشكل اعتيادي:

<https://www.exteriores.gob.es/es/Ministerio/EscuelaDiplomatica/Paginas/index.aspx>

<https://www.exteriores.gob.es/es/PoliticaExterior/Paginas/ObservacionElectoral.aspx>

ومن أجل العمل كمراقب للمدى القصير، المطلوب التمتع بتجربة مسبقة في مراقبة الانتخابات أو المشاركة المسبقة في الدورات الدراسية المذكورة.

ومن أجل الترشح لوظيفة مراقب للمدى القصير، المطلوب التمتع بتجربة مسبقة في مراقبة الانتخابات للمدى الطويل أو مراكمة ما لا يقل عن تجربتين في مراقبة الانتخابات للمدى القصير.

ويتم إدراج مراقبي الانتخابات الذين يتوفر فيهم على الأقل أحد الشرطين المذكورين أعلاه، في قاعدة بيانات مكتب حقوق الإنسان، الأمر الذي سيسمح لهم بتلقي دعوات بعثات مراقبة الانتخابات التي يتلقاها المكتب المذكور.

ويجري العمل في الوقت الراهن على إعداد تطبيق معلوماتي يسهل وصول المراقبين ويسمح لهم، بعد تشغيله، بالترشح والحصول على المعلومات المتصلة بالدعوة المعنية ومتابعة تطور ترشحهم لاحقاً.

ويشار إلى أن الهاتف والعناوين الإلكترونية لمكتب حقوق الإنسان بالنسبة لمراقبة الانتخابات هي كما يلي:

(+34) 9858 379 91

observacionelectoral@maec.es; isabel.menchon@maec.es

2. عملية اختيار المراقبين الإسبان في مجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

في البداية يتلقى مكتب حقوق الإنسان مذكرة من طرف مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR)، حيث تُخبر فيها الدول الأعضاء بنشر بعثة مراقبة في انتخابات

معينة، والعدد الإجمالي للمراقبين المطلوبين. وفي هذه المذكرة نفسها، يطلب مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR) من الدول الأعضاء بأن يسهموا بعدد محدد من المراقبين للمدى الطويل والقصير.

وعقب تلقي المذكرة المذكورة، يقوم مكتب حقوق الإنسان بالتنسيق مع مندوبية المديرية الجغرافية المعنية باتخاذ القرار بخصوص إذا ما كان مناسباً إرسال مراقبي انتخابات إسبان، وخدمهم، وفي كل الأحوال فإن ذلك يتوقف على إمكانيات الميزانية.

وفي حال الإيجاب، يتم بعث رسالة إلكترونية إلى المراقبين الواردة أسماؤهم في قاعدة البيانات، يطلب فيها من الأشخاص المعنيين بأن يرسلوا سيرة ذاتية لهم ويتم لاحقاً انتقاء المراقبين للمدى الطويل والقصير. للمشاركة في بعثة مراقبة الانتخابات لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يجب أن يكون المرشحون الإسبان مسجلين مسبقاً في قاعدة بيانات المنظمة المذكورة، الخاصة بخبراء الانتخابات، والتي تم إنشاؤها في عام 2017. وبعد انتهاء عملية الانتقاء يتم تسجيل أسماء المراقبين الذين تم اختيارهم من قبل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ODIHR في قاعدة البيانات التالية:

<https://electionexpert.odihr.pl/Home/HomeIndex>

وتقوم أمانة/وزارة/كتابة الدولة للشؤون الخارجية في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بتغطية كافة النفقات الناجمة عن مشاركة المراقبين الإسبان في بعثات مراقبة الانتخابات تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE.

ويتراوح متوسط حجم بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ما بين 15 و 60 مراقباً للمدى الطويل وما بين 200 و 400 مراقب قصير المدى، اعتماداً على حجم البلد واحتياجات المراقبة الانتخابية التي تحددها بعثة تقييم الاحتياجات (NAM) للعملية الانتخابية والتي يجب مراعاتها. يُسمح لكل دولة مشاركة بحد أقصى من حضور مراقبيها لا يتجاوز 15 % من العدد الإجمالي لمراقبي الانتخابات المنتشرين.

3. عملية اختيار المراقبين الإسبان في مجال الاتحاد الأوروبي

فضلاً عن توفر أحد الشرطين المذكورين في مطلع هذا الفصل، يتعين على المراقبين الإسبان الراغبين في المشاركة في بعثات مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي أن يدرجوا مسبقاً سيرتهم الذاتية في قائمة مراقبي الاتحاد الأوروبي التي تم إعدادها لهذه الغاية:

<https://webgate.ec.europa.eu/eom/roster/cv>

وكخطوة أولى، فإن المفوضية ترسل إلى مكتب حقوق الإنسان، مذكرة تخبره فيها بانتشار بعثة مراقبة الانتخابات في انتخابات معينة، وتطلب فيها من كل دولة عضو أن توفيهما بقائمة ممن وقع عليهم الاختيار مسبقاً من مراقبي المدى الطويل والقصير.

وعقب تلقي تلك المذكرة، يقوم المكتب ببعث الدعوة إلكترونياً إلى المراقبين الواردة أسماؤهم في قاعدة البيانات، حيث يطلب من الأشخاص المهتمين بإرسال سيرهم الذاتية. وفي وقت لاحق يتم اختيار قائمة أولية باسماء المرشحين للمهمة، ويتم إرسالها إلى المفوضية. سيؤدي هذا إلى الاختيار النهائي للترشيحات المقدمة من قبل كل من الدول الأعضاء البالغ عددها 27 دولة عبر "القائمة" المذكورة أعلاه. ويتم الاختيار النهائي الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي على أساس مجموعة من المعايير التي تشمل من بين أمور أخرى، التجربة الانتخابية للمراقبين والخبرة المهنية في مجال حقوق الإنسان والاستعداد لضمان إدراج مراقبين جدد والتقييمات التي تلقاها المراقبون في بعثات المراقبة الانتخابية السابقة، ودرجة معرفة لغة بعثة مراقبة الانتخابات وأي معايير أخرى قد يضعها الاتحاد الأوروبي على وجه التحديد لكل بعثة مراقبة. وفي كل الأحوال، يتم دائماً تعديل هذا الاختيار وفقاً لإرادة الاتحاد الأوروبي لتحقيق التوازن بين الجنسين والجنسيات.

عادة ما يتراوح متوسط حجم بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي ما بين 20 و 50 مراقباً على المدى الطويل وما بين 30 و 60 مراقباً قصير المدى اعتماداً على حجم البلد واحتياجات المراقبة الانتخابية للبلد المعني. ويتم توزيع هذا العدد من المراقبين بين الدول الأعضاء الـ 27.

ويقوم الاتحاد الأوروبي بتغطية كامل نفقات مشاركة المراقبين في بعثات لمراقبة الانتخابات.

4. عملية اختيار المراقبين الإسبان في مجال منظمة الدول الأمريكية.

تم في أبريل/نيسان 2009 توقيع مذكرة تفاهم بين أمانة الدولة للشؤون الخارجية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون من جهة والأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية، يتمكن بموجبها، المراقبون الإسبان من المشاركة في بعثات مراقبة الانتخابات التابعة للمنظمة المذكورة. وتم تحديد العدد الأقصى للمراقبين الإسبان المشاركين في هذه البعثات بما لا يزيد عن 15 % وفق ما جرت عليه العادة بالنسبة للبلدان الأعضاء الأخرى.

وتتحمل إسبانيا نفقات نقل المراقبين الإسبان إلى غاية عاصمة البلد الذي سيقومون بمراقبة انتخاباته. ويتم تمويل بعثات المراقبة الانتخابية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية من خلال "صندوق إسبانيا-منظمة الدول الأمريكية"، التابع للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية.

وبعد تلقي تأكيدات انتشار بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية بالنسبة لانتخابات معينة، يقوم مكتب حقوق الإنسان ببعث الدعوة عبر البريد الإلكتروني إلى المراقبين

الواردة أسماؤهم في قاعدته البيانية، في إطار الاختيار الأولي للمرشحين كمراقبين، بحيث يرسله قائمتهم إلى أمانة الشؤون السياسية في منظمة الدول الأمريكية. ويتوقف العدد النهائي من مراقبي الانتخابات الذين يتم اختيارهم في نهاية المطاف على الموارد المالية التي جمعتها منظمة الدول الأمريكية بالنسبة لكل بعثة.

وبالنسبة للمرشحين الإسبان الراغبين في الترشح لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، فعليهم تسجيل أنفسهم مسبقاً في قاعدة بيانات أنشأتها المنظمة المذكورة خصيصاً لهذا الغرض في عام 2017 وفي ما يلي الرابط:

<https://www.oas.org/eoms/default.aspx?lang=es>

ويتراوح حجم بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية ما بين 8 إلى 20 منسقا إقليمياً وما بين 20 إلى 70 مراقباً للمدى القصير. وفي كل الأحوال، فإن الحجم يتوقف على مقدار المال الذي تقدمه منظمة الدول الأمريكية لكل بعثة مراقبة انتخابية. وفي هذا السياق، يُطلب من إسبانيا إرسال ما بين 1 و3 منسقين إقليميين و ما بين 2 إلى 6 مراقبي الأجل القصير.



الانتخابات الرئاسية، سالفادور 2019

رابع عشر. اختيار أعضاء الفريق المركزي (CORE TEAM)

1. مجال الاتحاد الأوروبي

يتم اختيار أعضاء الفريق المركزي لبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي بشكل مباشر من طرف وحدة المفوضية المعنية، "فورينغ بوليسي إنسترومنت" (FPI)، بالتنسيق مع الوحدة المعنية على صعيد وحدة المصلحة الأوروبية للعمل الخارجي (SEAE). ويتم نشر الدعوة إلى شغل الوظائف على الموقع الإلكتروني التالي:

http://ec.europa.eu/dgs/fpi/announcements/jobs_en.htm

2. مجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

يقوم القسم المعني في مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR) بالاختيار المباشر لأعضاء الفريق المركزي لبعثاته لمراقبة الانتخابات. ويتم نشر الدعوة إلى شغل تلك الوظائف على الموقع التالي:

<http://www.osce.org/odihr/elections>

ويتعين على المرشحين الذين يرغبون في طلب الوظائف المعروضة أن يدرجوا أسماءهم في قائمة خبراء الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ODIHR:

<https://electionexpert.odhr.pl/Home/HomeIndex>



الانتخابات العامة، بوليفيا 2019

خامس عشر. اختيار أعضاء البعثات الاستكشافية وبعثات الخبراء وبعثات تتبع توصيات الاتحاد الأوروبي.

يقوم مكتب حقوق الإنسان بإعادة إرسال الدعوة التي أوفته بها المفوضية إلى قاعدته البيانية، كمعلومات، بالنسبة لاختيار أعضاء تلك البعثات. ويتم دعوة الأشخاص المعنيين بتقديم ترشحاتهم على المستشاريات الواردة في الدعوة. ويتم العثور على المستشاريات المذكورة على الموقع الإلكتروني التالي التابع للاتحاد الأوروبي في مجموعتي 7 و12:

https://ec.europa.eu/international-partnerships/system/files/siea2018-list-of-all-consortium-members-20220607_en.pdf

كما أن الاتحاد الأوروبي يقوم بنشر الدعوة إلى اختيار أعضاء البعثات المذكورة، على الموقع الإلكتروني التالي:

http://ec.europa.eu/europeaid/what/human-rights/election_observation_missions/index_en.htm



الانتخابات الرئاسية، أوكرانيا 2019

سادس عشر. اختيار أعضاء "مقدمي الخدمات" (SERVICE PROVIDER)
أو "شريك الإنجاز" (IMPLEMENTING PARTNER)

يتعين على الأشخاص الذين يتمتعون بتجربة عريضة في مجالات الأمن و/أو العمليات اللوجيستية و المهتمين بالعمل ضمن إحدى البعثات كأعضاء في "سيرفيس بروفائدر" أو "إيمبلمنتينغ بارتنر"، أن يتصلوا مباشرة المجموعات المعتمدة التالية:

Cowater: DT Global, IOM, PARTICIP

وفي ما يلي المواقع الإلكترونية المتصلة بهذه المؤسسات:

Cowater: Election.Lot2@cowater.com

DT Global: FWC_elections@dt-global.com

IOM : ROBRUSSELSFWCLOT2@iom.int

PARTICIP : lot2-election@particip.de



الانتخابات الرئاسية الجولة الثانية، كولومبيا 2022

سابع عشر. اختيار المرشحين للدورات الدراسية EODS

بدأ مشروع "مراقبة الانتخابات والدعم الديمقراطي" (Election Observation and Democratic Support) (EODS) الذي أطلقته مفوضية الاتحاد الأوروبي، نشاطه في يناير/كانون الثاني 2012 في أعقاب انتهاء نشاط مشروع نيدز (NEEDS) والفوز بمناقصة تنظيم الأنشطة التأهيلية والتطوير المنهجي في مجال مراقبة الانتخابات. وهذا يشمل ثلاث مجالات لدعم أنشطة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، وهي كما يلي: تعزيز منهجية مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي وتأهيل أعضاء الفريق المركزي (كور تيم) ومراقبي المدى الطويل بخصوص منهجية الاتحاد الأوروبي، فضلا عن تعزيز قدرات المنظمات والشبكات الإقليمية المنخرطة في مراقبة الانتخابات.

ويرسل مكتب حقوق الإنسان إلى قاعدة بياناته الدعوة التي تطلق للدورات التكوينية بالنسبة لمراقبي الانتخابات للمدى الطويل، وبعد تلقي الترشيحات، يعمد إلى عملية اختيار أولي للمرشحين الذين يتم تقديم أسمائهم إلى المفوضية، حيث تقوم EODS بالانتقاء النهائي.

<https://www.eods.eu>

وبالنسبة لمختلف الدورات الدراسية التأهيلية لأعضاء الفريق المركزي الكور تيم، فإن (EODS) تقوم بنشر الدعوات على موقعها الإلكتروني وتعالج اختيار المرشحين بشكل مباشر:

كما يتم الإعلان عن الدعوات إلى تلك الدورات الدراسية على الموقع الإلكتروني التابع للاتحاد الأوروبي:

https://fpi.ec.europa.eu/announcements/jobs_en

وفي هذه الحالة، فإن مكتب حقوق الإنسان يقتصر على إعادة إرسال الدعوة إلى قاعدته البيانية بالنسبة لتلك الدورات الدراسية على سبيل الإشعار.



الانتخابات العامة، باراغواي 2013

ثامن عشر. أصناف التزوير الانتخابي وفق أطوار الدورة الانتخابية.

إيسابيل منتشون لوبيث،

خبيرة في العلوم السياسية ومسؤولة عن مراقبة الانتخابات في مكتب حقوق الإنسان التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون في إسبانيا.

1. تزوير الانتخابات

1. أ. تعريف

انطلاقاً من تعريف مقبول بشكل كبير، فإن تزوير الانتخابات يمكن تعريفه على أنه أي تدخل مقصود في العملية الانتخابية بهدف تغيير الإرادة الفردية أو الجماعية للناخبين. حيث أن التزوير يغيّر رغبات المواطنين من خلال حرمان بعضهم من الحقوق الانتخابية مع تضخيم

أصوات مواطنين آخرين. بل حتى عندما لا يؤثر التزوير على نتائج الانتخابات بالنسبة للفائزين والخاسرين (حيث أن الوضع سيكون كذلك ولو لم يكن تزوير)، فإن الآثار سلبية على صعيد تجذر الديمقراطية حيث أنه يسمح بسلوكيات تدعم ثقافة القيم المناهضة للديمقراطية. حيث أن التزوير يحصل من خلال الإلغاء أو التدخل أو الإجبار.

ومن المرجح أن يحصل التزوير في أوساط تتسم بالضعف المؤسساتي حيث الحريات والحقوق الأساسية غير مضمونة بشكل كامل، ومن هنا أن خطورة وحجم التزوير سيتوقف على فعالية الحكومة والمجتمع الدولي ومؤسسات اجتماعية أخرى من أجل حماية الحريات والحقوق الأساسية بشكل فعال.

1. ب. عناصر التزوير

يمكن لممارسات التزوير أن تحصل أو يتم التحريض عليها من طرف عدد كبير من الفاعلين المشاركين في العملية الانتخابية والراغبين في تغيير الإرادة الشعبية. وفي ما يلي بعض هذه العناصر:

- فاعلون مؤسساتيون: سلطات حكومية ومحلية وانتخابية وقوات أمنية تابعة للدولة.
- فاعلون سياسيون: أحزاب سياسية ومرشحو.
- فاعلون اقتصاديون: شركات متعددة الجنسيات ورجال أعمال من البلد ومجموعات متنفذة ومنظمات مهنية وجمعيات رجال أعمال وغيرها.
- المجتمع المدني: ناخبون وصحفيون ووسائل إعلام ومنظمات غير حكومية ومدافعون عن حقوق الإنسان والحقوق المدنية ونقابات وغيرها.
- منظمات الإجرام المنظم.

1. ج. طبيعة التزوير.

لقد سجلت عملية التزوير على مدى السنوات العشرين الأخيرة تغييرا تدريجيا له تداعيات هامة بالنسبة للمراقبة، ومن بينها الأوجه التالية:

يتبين في كثير من البلدان التي تجري فيها مراقبة الانتخابات، انتقالا لعمليات التزوير من الأوساط الحضرية التي تشهد مستويات أعلى من التأهيل، إلى المناطق الريفية الأكثر هشاشة حيال التخويف وضغوط الفاعلين السياسيين-الانتخابيين الأمر الذي يعتبر أكثر صعوبة بالنسبة للمراقبة. وبالتالي فإن التزوير يتخفى بهذه الصورة.

وتمثل هذه الجهود لتمويه التزوير جزءا من عملية أكبر على صعيد تطوير التزوير، حيث أن العاملين على التزوير لم يعودوا يسعون إلى نتائج مفضوحة مثل حال 80-90 % من الأصوات، بل يبحثون عن تأمين الفوز من خلال خيار النتائج التي لا تثير الشبهات وتضمن حدودا دنيا من التعددية في التنافس والتمثيلية. ويتم بهذه الصورة إضفاء التحضر على عملية التزوير من خلال إدارة خفية لإنتاج النتائج على مختلف المستويات.

ومن جهة أخرى فإن التزوير انتقل أيضا في تركيزه، بدل الأوساط التقليدية للتصويت على مستوى مراكز الاقتراع، إلى طرفي العملية الانتخابية الأكثر هشاشة وأهمية وهما الإحصاء الانتخابي وعملية نقل النتائج. وبالتالي ينبغي للإحصاء الانتخابي أن يمثل بأمانة الجسد الانتخابي حتى يكفل الممارسة الحقيقية لمبدأ عمومية الاقتراع، كما أن عملية نقل النتائج ينبغي أن تضمن الطابع الحقيقي للأصوات التي تم الإدلاء بها. ويشار إلى أن استعمال التكنولوجيا في خدمة العملية الانتخابية مثل نقل النتائج بواسطة التطبيقات المعلوماتية، قد أسهم في تعقيد عملية مراقبة التزوير من طرف المجتمع المدني. لكن من جانب آخر فإن التكنولوجيا أيضا تمثل فرصة للمساعدة على اكتشاف التزوير كما تبين من خلال عدد من الحالات حينما تم الاطلاع على شبكة النتائج، الأمر الذي فسح المجال أمام اكتشافه.

ويشار إلى أن التزوير يتم في غالب الأحيان بشكل سري بهدف إخفائه، إلا أن بعض الحالات قد تشير إلى مسعى ما يسمى بـ "التباهي بالتزوير" كاستراتيجية استعراضية ابتزازية من طرف المتنفذين (لإعطاء مزية للمكان الذي يحتله ومن يسيطر ويدير السلطة).

1. د. التزوير والممارسات السيئة.

إن ما يميز عمليات التزوير عن الممارسات السيئة هي وجود النية وراء التزوير، حيث أن هذا الأخير يستند إلى تلاعب مقصود في أي مرحلة انتخابية، بهدف تغيير النتائج وذلك بغرض تغيير تشكيل و/أو تعبير الإرادة الشعبية.

وتوجد أكثر أصناف الممارسات السيئة على شكل اختلالات وعيوب وإهمال يتم اقتراحها من طرف مختلف الفاعلين في العملية الانتخابية مثل الإدارة الانتخابية والأحزاب السياسية والناخبين، وذلك على مستوى كافة مراحل العملية دون أن يكون هناك أي قصد في التلاعب أو تغيير الإرادة الشعبية وبالتالي بالإمكان تصحيح ذلك إذا وجدت النية الصادقة، مثل أن تحصل أخطاء في الإحصاء الانتخابي على شاكلة الأخطاء الإملائية أو قلة الحبر غير القابل للمحو أو رداؤه أو عدم استعمال ذلك النوع من الحبر لقلّة خبرة أعضاء المائدة الانتخابية أو أخطاء واختلالات تكنولوجية على صعيد الموقع الإلكتروني للإدارة الانتخابية أثناء عملية نقل النتائج أو تأخر صدور الأحكام المتعلقة بالبت في الطعون، وذلك بسبب الإدارة السيئة أو الافتقار إلى القدر الكافي من الموظفين. فمثلا، أن يقوم عضو في مائدة انتخابية بتعبئة صندوق اقتراع ببطاقات مؤشر عليها، فهذا يمثل تزويرا، لكنه إذا فقط نسي ختم الصندوق فالأمر لا يعدو كونه خلل، لكن الأثر التراكمي

للاختلافات التي يتم ارتكابها على نطاق واسع قد يؤدي إلى تغيير في الإرادة الشعبية وبالتالي يتسبب في نفس الآثار الناجمة عن التزوير.

1. هـ. مجال عمل التزوير

قد يطال التزوير أي مرحلة من العملية الانتخابية، إذ يمكن أن يوجد خلال طور تشكيل الإرادة الشعبية وخلال عملية التعبير عن تلك الإرادة من خلال انتهاك المبادئ والحقوق الانتخابية المعترف بها على الصعيد الدولي والمحمية بقنوات دولية وإقليمية لحقوق الإنسان. وكل هذا يؤثر على الجودة الديمقراطية للانتخابات الديمقراطية التي من شأنها أن تعكس بوفاء الإرادة الشعبية التي تم تشكيلها ديمقراطياً والتعبير عنها بكل حرية. حيث أن الانتخابات الديمقراطية تمثل أداة فعالة تسمح بتمرير تنوع المصالح والتباينات الموجودة في المجتمع.

ولابد أن تشمل عملية تشكيل الإرادة الشعبية مبدئين رئيسيين بدونهما من الصعوبة بمكان الحديث عن حصول انتخابات ديمقراطية وهما: تعددية المناقشة وتكافؤ هذه الأخيرة. ومن جهة أخرى فإن عملية التعبير الديمقراطية عن الإرادة الشعبية تشمل بدورها عدداً من المبادئ والحقوق الانتخابية التي يجب ضمانها وهي كما يلي: حرية الاقتراع (التصويت بدون ضغوط وبشكل السري وعن دراية)، وعدالة الاقتراع وعموميته (إحصاء غير تمييزي وإشراكي وموثوق مع تيسير التصويت)، وموثوقية النتائج.

وحرصاً منه على تغيير الإرادة الشعبية فإن التزوير ينتهك كلا من هذه المبادئ الأساسية عندما يطال أي مرحلة من العملية الانتخابية.

1. و. التزوير النظمي (من داخل الأنظمة)

من أجل تناول مختلف تقنيات التزوير، لابد من الحديث بداية عن التزوير النظمي الذي يتم انطلاقاً من قلب الأنظمة أي من داخل الإطار القانوني، وهذا ما يحيلنا على وجود واستعمال قوانين وإجراءات وقواعد انتخابية تتعارض مع المبادئ والحقوق الانتخابية المعترف بها والمحمية دولياً من أجل التأثير على نتائج الانتخابات وفي نهاية المطاف التلاعب في الإرادة الشعبية في مرحلة تشكيلها والتعبير عنها.

كما أننا قد ندرج ضمن هذا المفهوم كل القوانين التي وإن كانت لا تتعارض صراحة مع تلك المبادئ والحقوق الانتخابية، فإنها قد تكون معيبة، وبالتالي تفسح المجال لاقتراح التزوير سواء بشكل مقصود أم لا. فمثلاً فإن التصويت عبر صناديق اقتراع نقالة، من أجل ضمان حق التصويت للأشخاص الذين يعانون من إعاقات تحول دون انتقالهم إلى مراكز الاقتراع، فإن هذا الأمر قد يمثل أداة قوية للتزوير ضمن قانون لا يحصن بما فيه الكفاية تلك العملية. والأمر نفسه بالنسبة لمراكز الاقتراع ذات الطبيعة الخاصة مثلًا بالنسبة لمراكز العمل مثل المستشفيات والجامعات والثكنات التي تتحول إلى مراكز اقتراع خاصة بالنسبة للعاملين فيها، فضلاً عن تسجيل المقترعين

في نفس يوم الانتخابات. وبالتالي فإن التزوير النُظمي ينتهك في عدة مراحل من الدورة الانتخابية وبأشكال مختلفة حقوقاً ومبادئ انتخابية أساسية مثل العمومية والمساواة وحرية الاقتراع والتعددية وتكافؤ المنافسة والحق في التصويت بحرية وسرية وعن المعرفة والحق في فرز موثوق.

2. تقنيات التزوير وفق أطوار الدورة الانتخابية.

لا نزعم أننا بصدد تقديم تصنيف دقيق لتقنيات التزوير، بل نكتفي بالإشارة إلى بعض التقنيات والأساليب التي جرت العادة على اتباعها، من خلال مختلف مراحل الدورة الانتخابية.

2. أ. تعريف إطار التنافسية السياسية-الانتخابية.

يمكن التلاعب في القواعد الأساسية للتنافسية السياسية-الانتخابية من خلال التقنيات التالية:

2. أ. أ. النظام الانتخابي

1. تحديد وتعريف حجم الدوائر الانتخابية بنية تفضيل مرشحين معينهم من خلال التلاعب في أماكن تواجد المجموعات الانتخابية بناء على النتائج الانتخابية المرغوب فيها (جيريمانديرينغ)، الأمر الذي ينتهك مبدأ المساواة في الاقتراع.
2. وضع أسقف انتخابية مرتفعة جداً من أجل تقليص حقوق المشاركة والتمثيلية السياسية بشكل غير لائق.
3. وضع معادلات لتعيين المقاعد عن الدوائر وتحويل الأصوات إلى مقاعد بشكل يؤدي إلى تضخيم التمثيلية في الأجهزة التشريعية لبعض الأحزاب على حساب أحزاب أخرى. وعلى غرار التلاعب في ترسيم الدوائر الانتخابية، فإن هذه الممارسة تمثل انتهاكاً لمبدأ المساواة في الاقتراع وتشوّه مبدأ التمثيلية السياسية الذي يستند إلى المساواة في الاقتراع والتناسبية الانتخابية. حيث أن الصوت يفقد قيمته بحكم هذه المعادلات مما يؤدي إلى تباينات جسيمة بخصوص قيمة المقعد الواحد بالنسبة للصوت المدلى به. كما أن نظام "المكافأة" الذي يتم بموجبه منح "علاوة" على شكل مقاعد إضافية للحزب الفائز وهو ما يمثل أكبر انتهاك لمبدأ المساواة في الاقتراع والتناسبية الانتخابية.

2. أ. ب. تسجيل المرشحين.

1. يتم صياغة إطار قانوني يخل بمعادلة التنافسية السياسية-الانتخابية من أجل تفضيل أو ضمان فوز خيار في حال احتدام الصراع. ومن أجل ذلك يتم وضع شروط صعبة

غير لائفة للمشاركة السياسية والتنافسية الانتخابية بين الأحزاب والمرشحين وذلك بهدف تقليص مجالها على عدد من الفاعلين الذين لا يتمتعون بإمكانات واقعية للدخول في التناوبية أو أن يفسح المجال فيها لأحزاب أذئاب من أجل إعطاء صورة كاذبة عن التنافسية التعددية وزرع الريبة بين صفوف الناخبين. حيث أن إغلاق الأبواب في وجه المنافسة قد يحصل في الانطلاقة، أي في مرحلة تشكيل الحزب السياسي والاعتراف به قانونياً، طالما أن الأحزاب غير المسجلة لا تستطيع المشاركة في الانتخابات. وفي ما يلي بعض الشروط المقيدة بشكل غير لائق والتي تنتهك حق المشاركة السياسية (منح الصفة القانونية لحزب سياسي) ومبدأ التعددية في المنافسة الانتخابية (تسجيل الحزب السياسي أو المرشح للمشاركة في الانتخابات)، وهو العنصر الهام في أي انتخابات ديمقراطية تضمن التنوع في الخيارات التي تتقدم للانتخابات.

- (أ) المطالبة بعدد مفرط من المنتسبين للحزب من أجل الحصول على الصفة القانونية للحزب السياسي.
- (ب) مطالبة الأحزاب السياسية المرشحة للتسجيل بأن يكون لديها عدد مبالغ فيه من مكاتب التمثيل أو المطالبة بوجود تلك المكاتب في جزء من التراب الوطني أو سائرته.
- (ج) مطالبة الأحزاب بتقديم قائمة بأسماء كافة المنتسبين إليها في كل منطقة إلى هيئة التسجيل الموجودة فيها. وفي أوساط الأنظمة السلطوية حيث يتماهى الحزب والدولة، وحيث أن الدولة هي الفاعل الاقتصادي الأول، وحيث أن الاختلاف السياسي قد يكلف الكثير بالنسبة لفرص العمل والوصول إلى الممتلكات والخدمات، فإن هذا المطلب الأخير يحكم على الأحزاب المعارضة بالتهميش خارج الأنظمة طالما أن حيزاً هاماً من السكان لا يرغبون في الكشف عن علاقتهم بالمعارضة.
- (د) مطالبة الأحزاب غير الممثلة في البرلمان أو المرشحين المستقلين بتقديم عدد مفرط من التوقعات الداعمة، الأمر الذي يعد تمييزياً مقارنة مع الأحزاب الحاضرة في البرلمان، وهو مطلب يرمي إلى الحيلولة دون فسح المجال للمنافسة في الانتخابات للفاعلين الجدد أو فسحه بشكل يكون تحت السيطرة.
- (هـ) وضع نظام للتحقق من توقعات الدعم، ليس نظامياً ولا شفافاً بما فيه الكفاية، حيث أن ذلك يمثل في أوساط الهشاشة المؤسساتية (غياب استقلالية الإدارة الانتخابية)، آلية تحقق تمييزية يمكن توظيفها من أجل فسح المجال بشكل مسيطر عليه للمنافسة الانتخابية أو حتى إغلاقها بشكل كامل.

2. يتم فتح فضاء المنافسة السياسية من خلال شرعية تشكيل الأحزاب، لكن بوقت قصير جداً من الانتخابات، وذلك عن قصد، بشكل لا يسمح إلا لبعض الفاعلين الذين لم يحصلوا على الوقت الكافي لتنظيم أنفسهم من أجل المشاركة وفق ظروف متساوية في الانتخابات وبالتالي فلا حظوظ لهم لتغيير الوضع القائم (ستاتو كوو)، لكنهم يصفون الشرعية على الانتخابات التي تبدو في نهاية المطاف، تعددية.

2. ب. تعريف الجسد الانتخابي. تسجيل المقترعين.

يتم ضمان التنفيذ الحقيقي لمبدأ عمومية الاقتراع، من خلال صياغة سجل إحصائي إشراكي وغير تمييزي وموثوق، من شأنه أن يعكس بأمانة الجسد الانتخابي. وأي تغيير في تلك الصورة، سيؤدي إلى تداعيات على النتيجة الانتخابية وبالتالي سيشوّه الإرادة الشعبية. وذلك أن التلاعب في التسجيل الانتخابي، وهذا من أكثر أوجه التزوير شيوعاً، قد يحصل انطلاقاً من الإطار القانوني، من خلال وضع عراقيل عملية في وجه تسجيل الأشخاص (في حال السجل الانتخابي الدينامي)، أو من خلال تجاهل واجب تحديث/تحيين الإحصاء الانتخابي. وفي كل الأحوال فإن تلك المناورة ترمي إلى هدفين، يتمثل أولهما في منع بعض شرائح المجتمع (المعارضة والمواطنين الذين يعانون من الهشاشة والنساء والأقليات والسكان الأصليين) من ممارسة حق التصويت، فيما أن الهدف الثاني هو منح حق التصويت إلى شرائح من المجتمع لا يحق لها أصلاً. وفي ما يلي بعض تقنيات التلاعب في الإحصاء الانتخابي:

1. الإقصاء بالقانون من الإحصاء الانتخابي لمواطنين بناء على الجنس أو الإيديولوجية أو العرق أو القدرة الاقتصادية أو الميول الجنسية وغيرها.
2. يتم عن قصد تجاهل تحديث/تحيين قوائم الإحصاء الانتخابي، بحيث لا يتم تسجيل الوفيات ولا تغييرات السكن ولا تفحص المكررات. ويتم بهذه الصورة تغيير الجسد الانتخابي من خلال الحفاظ فيه على موتى وغير مقيمين ومغتربين في الخارج وقاصرين وهي أمور قد تسهل وجود الأصوات المتعددة والمتقصة.
3. يتم قانوناً أو ممارسة، تبني تدابير من أجل السماح بإحصاء مؤقت لشرائح من السكان من غير المقيمين في دائرة معينة بهدف حلحلة التوازن الانتخابي في الانتخابات ولاسيما البلدية.
4. يتم إحصاء سكان متاخمين للحدود بهدف حلحلة التوازن العرقي في أوساط تتميز السلوكيات الانتخابية فيها بالولاءات العرقية.
5. يتم وضع شروط استثنائية بالنسبة لسجل الإحصاء الانتخابي، بشكل يؤدي إلى إقصاء شريحة معينة من السكان، مثل المطالبة بمدة زمنية للإقامة الدائمة/غير المتوقفة، جد طويلة، الأمر الذي يقصي اللاجئين والمنفيين، وهو الأمر الذي يتم استعماله بشكل خاص في عمليات الاستفتاء.
6. يتم وضع عراقيل بيروقراطية مبالغ فيها مثل تحديد آجال صارمة من أجل الحصول على وثائق يصعب الحصول عليها في إطار إدارات حكومية تعاني من قلة الموارد وانعدام الفعالية وشدة المركزية. والهدف من ذلك عرقلة التسجيل الإحصائي للسكان غير الراضين عن الحكم القائم. ومن جهة أخرى، وفي سياقات الخروج من النزاعات

المدنية، يطالب من أولئك السكان غير الراضين، تقديم شهادات تدل على انخراطهم السياسي في الماضي بهدف أن تعمل الذاكرة الجماعية التي مازالت تذكر القمع العنيف على استعادة تلك الصورة وتمنعهم دون تقديم تلك الشهادات.

7. لا يتم الإطلاع حول العملية الإحصائية الانتخابية، أو يتم تقديم معلومات قليلة بشأن ذلك، بهدف إقصاء بعض الشرائح من السكان.

8. يتم تحديد فترة قصيرة جدا من أجل تصحيح الأخطاء أو أن لا يتم الإعلام بشأن تلك الفترة.

9. يتم اقرار أخطاء بشكل مقصود في كتابة البيانات المتصلة بالإحصاء الانتخابي في مناطق يقطنها سكان هناك رغبة في إقصائهم.

10. يتم القيام بتسجيل مكرر في الإحصاء الانتخابي من أجل فسخ المجال للصوت المتعدد والتقمص.

11. وجود المراكز الاقتراعية في أماكن بعيدة من مراكز المدن أو البلدات التي توجد رغبة في إقصائها، فضلا عن عدد من العراقيل العملية.

12. تزويد غير كاف للمواد والوسائل اللوجيستية من أجل التسجيل أثناء عملية الإحصاء الانتخابي بهدف إقصاء شريحة من السكان، حيث يتم منح عدد غير كاف من كاميرات التصوير والأدوات البيومترية أو كأن يتم تسليم دراجة هوائية بدل سيارة للموظفين المكلفين بالتسجيل في مناطق شاسعة جدا، أو أن يتم إمدادهم بسيارة بالنسبة لفترة قصيرة جدا من أجل تسجيل عدد كبير من السكان موزعين على مساحة شاسعة.

13. يتم إجراء تسجيل مكثف في المناطق الخاصة بترشيح معين حيث يتم تغطية في أحسن الأحوال 100 % من السكان القاطنين في المنطقة، بل قد تصل نسبة التغطية إلى 130 أو 140 % من السكان الذين يحق لهم التصويت بواسطة تسجيل القاصرين والمواطنين المقيمين في مناطق أخرى. وعلى العكس من ذلك يتم إجراء تسجيل منخفض الكثافة في المناطق المعروفة بمعارضتها للترشيح المذكور بواسطة وضع عراقيل عملية مثل ما ذكر من قبل.

2. ج. السلطة الانتخابية

تعتبر السلطة الانتخابية هي المسؤولة عن ضمان نظافة الانتخابات وحماية الممارسة الحرة والحقيقية لاقتراع المواطنين. ويتم استعمالها تحت التهديد أو التواطؤ من أجل الإخلال بالعملية الانتخابية.

ويجب على ممارسة السلطة الانتخابية أن تكون ضمن مبادئ الاستقلالية والحيادية وعدم الانحياز والشفافية والفعالية. وإذا ما لم تكن استقلاليته وحيادها مضمونا لا من طرف القانون ولا عمليا، فإنها تتحول في مختلف مستوياتها إلى أداة جبراة لتنفيذ التزوير وذلك من خلال التدخل أو الإلغاء أو الإكراه وبواسطة تزوير الوثائق والمصادقة على وثائق مزورة والتغطية على ممارسات مختلفة والإعلان عن نتائج مشكوك فيها وغيره. ومن أجل ذلك، تصبح قضية تشكيلة الإدارة الانتخابية تكتسي أهمية بالغة على الصعيد السياسي، الأمر الذي يستدعي جهودا كبيرة من أجل تأمين مراقبتها.

2. ج. أ. قصور قانوني يساعد على التزوير

1. القانون الذي ينص على تركيبة الإدارة الانتخابية على كافة مستوياتها، لا يضمن استقلاليته وحيادها، لأن أعضائها ينتمون إلى الحزب الحاكم أو الأحزاب الأذناب أو إلى منظمات تابعة للمجتمع المدني تابعة للهياكل أو الميزانيات الحكومية وبالتالي فإنها ضعيفة أمام الضغوط ولاسيما في أوساط يحصل فيها الخلط بين الدولة والحزب الحاكم.
2. عدم وجود تصنيف للجرم الانتخابي في الإطار القانوني أو وجود تصنيف معيب لذلك الجرم.
3. عدم وجود عقوبات قانونية فعالة (متناسبة مع الجرم الانتخابي وقابلة للتطبيق)، بوسعها أن تمثل أدوات قوية للردع عن ارتكاب التزوير.

2. ج. ب. تقنيات تزوير تستعملها السلطة الانتخابية في مختلف مستوياتها.

1. رفض الإدارة الانتخابية إعطاء معلومات هامة تساعد على ضمان مراقبة متعددة للعملية الانتخابية:
- أ) رفضها تسليم نسخة من الإحصاء الانتخابي للأحزاب السياسية والمراقبين من أجل السماح لهؤلاء الفاعلين بالتحقق من جودة الإحصاء والوقوف على التكرارات أو الأخطاء أو تسجيل قاصرين أو موتى أو غير مقيمين.
- ب) يتم تسليم معلومات مغلوطة أو ناقصة عن قصد حول عدد مراكز الاقتراع ومكان تواجدها الأمر الذي يساعد على وجود "مراكز اقتراع شبحية": أي مراكز اقتراع غير مسجلة رسميا على ذلك الأساس، والتي لا يجري فيها أي اقتراع، إلا أنها تعلن فيها نتائج قد تصل إلى نسبة 100% من المشاركة و95% من أحد الخيارات.

(ج) الإدارة الانتخابية لا تقدم أي معلومات حول عدد الشكاوى والمطالبات والطعون الانتخابية التي تقدمها بشكل رسمي المعارضة أو المنظمات أو المقترعين ولا حول مضامينها. والهدف هو عرقلة أو منع المتابعة والمراقبة من طرف الفاعلين في العملية الانتخابية لتسوية تلك النزاعات أو إخفاء طبيعة وحجم الاختلالات التي تم التبليغ عنها.

2. إملأ قرارات تمييزية بخصوص الشكاوى والمطالبات والطعون بشكل تفضيلي ومنتظم لطرف على حساب آخر.

3. استعمال تكتيكات تأخيرية بالنسبة لتسوية الشكاوى والطعون، بشكل يحول دون إعادة الحقوق الانتخابية للمرشحين والمقترعين في الوقت المطلوب أو أن يتم تجاهل تلك الشكاوى بكل بساطة.

4. وضع عراقيل بيروقراطية واستعمال تكتيكات تأخيرية من أجل تسليم وثائق الاعتماد إلى بعض مجموعات المراقبين المحليين بهدف حرمانهم من الحق والقدرة على مراقبة الانتخابات.

5. استبدال أعضاء من المراكز الاقتراعية من طرف اللجنة الانتخابية في المناطق التي لم يتم فيها الحصول على النتائج المرجوة، بأخرين أكثر تساهلاً وانخراطاً في التزوير.

6. التلاعب في المحاضر وابتكارها على صعيد المراكز الاقتراعية أو في مرحلة تجميع النتائج من طرف أعضاء الإدارة الانتخابية.

2. د. الحملة الانتخابية

2. د. أ. تقنيات تزوير تنتهك حرية الحملة

1. اختطاف وقتل المرشحين و/أو المتعاطفين و/أو المقترعين. ويرمي استعمال العنف بشكل محدد إلى تخويف وترعيب السكان بهدف تغيير الإرادة الشعبية.

2. ممارسة التهديد الذي يشمل التهديد باستعمال العنف و/أو التهديد بالحرمان من ممتلكات وخدمات يتوقف تسليمها على الحكومة أو زعماء محليين. وفي الأوساط السلطوية يتم استعمال آليات ضغط فعالة فضلاً عن السيطرة الاجتماعية على السكان المحتاجين إلى هياكل وميزانيات الدولة (موظفون أو عاملون عموميون أو عسكريون أو عاملون في شركات عمومية وغير ذلك)، من خلال تخويفهم بفعالية من حرمانهم من العمل أو المكانة أو التمييزات أو الاستفادة من الخدمات في حال عدم حصول النتائج المرجوة.

3. التهديد والإجبار الممارس على السكان الذين لهم تبعية لميزانية الدولة لكي يشاركوا في مظاهرات لدعم المرشح الحكومي بهدف خلق مسرحية الدعم الجماهيري لذلك المرشح والتحصير لنتائج غير قابلة للشك، حيث ترمي هذه الاستراتيجية إلى تحقيق هذين الهدفين:

أ) توجيه إشارة واضحة إلى باقي الناخبين بشأن جهة الخيار الفائز الأمر الذي يمثل رسالة فعالة جدا في الأوساط التي يكون فيها تقديم المنتجات والخدمات مرتبط بميزانية وهياكل الدولة، وحيث هناك خلط بين الدولة والحزب الحاكم.

ب) استباق وتأكيد توقع نتائج انتخابية معينة في المستقبل بحيث لا تعتري الفوز أي شكوك.

4. تهديد وإجبار الخواص من أصحاب اللافتات الدعائية الذين يقومون بتقديم خدمات الدعاية السياسية بأن لا يبيعوا أو يوجروا تلك المساحات للمعارضة بواسطة التهديد بسحب رخص استغلال تلك الفضاءات. وبالتالي فإن رسائل الطرف الأخر تصبح مختزلة، الأمر الذي يمثل انتهاكا لمبدأ التكافؤ في الحملة.

5. القانون لا يضمن بشكل كامل الحريات الأساسية للتعبير والتجمع والمعلومات والحركة والتظاهر.

6. القانون يشمل تصنيف جرم النيل من شرف الرئيس والمرشحين بشكل يجعل تطبيقه يمثل أداة يتم توظيفها من أجل تقليص حق التعبير والمعلومات بشكل غير صحيح.

2. د. ب. تقنيات التزوير التي تنتهك مبدأ تكافؤ الحملة

يجب على الإطار القانوني وتطبيقاته أن يضمن حملة انتخابية تستند إلى تساوي الظروف وتتبلور في الاستفادة المتكافئة من الموارد العمومية وحيادية وعدم انحياز السلطات وتنفيذ غير منحاز للقانون.

1. يؤثر تمويل الحملة بشكل مباشر على تكافؤ وتنافسية الانتخابات فضلا عن جودة رابط التمثيلية وطريقة عمل المؤسسات السياسية وتعريف السياسات والظروف العمومية للحكومة في البلاد. حيث أن شفافية مصادر ووجهات الأموال التي تتلقاها الأحزاب السياسية والمرشحون، تمثل أحد الأهداف الرئيسية لأي آلية لتنظيم تمويل الحملات. إذ أن الشفافية لا تعمل فقط كحصانة ضد الفساد حيث أنها تفصح تعارض المصالح بل أيضا كوظيفة مركزية في تأمين التصويت عن دراية. لأن التمويل المنتظم بشكل مناسب وخاضع للتدقيق الفعال ويتحلى بالشفافية من شأنه أن يعزز تكافؤ التنافسية في الانتخابات. ونشير إلى أن أكثر التقنيات انتشارا بهذا الخصوص هي التالية:

- (أ) غياب القوانين المنظمة لتمويل الحملة أو قصورها.
- (ب) انعدام المقتضيات القانونية التي تحدد سقف نفقات الحملات الانتخابية.
- (ج) انعدام المقتضيات القانونية التي تنظم مصادر التمويل (الخاصة والعمومية والمختلطة).
- (د) انعدام المقتضيات القانونية التي تنظم إلزامية شفافية نفقات الحملات الانتخابية.
- (هـ) عدم وجود جدول زمني واقعي لتقديم الحسابات بشكل يسمح بإضفاء الشفافية على التمويل ضمن آجال معقولة. ويتم تحديد مدى أقصى مدته أكثر مما يجب لتقديم الحسابات مثل سنة أو سنتين بعد الانتخابات.
- (و) انعدام قوانين تنص على تشكيل هيئة للتدقيق / الحوسبة، لها قدرة قانونية من أجل مراجعة وتدقيق الحسابات وأن تتمتع بقدرة إنزال عقوبات.
- (ز) لا يتم تزويد الهيئة المدققة والمحاسبية بالموارد المالية والأدوات الضرورية التي تسمح لها بالقيام بوظائفها بشكل مستقل.
- (ح) العقوبات التي تنص عليها القوانين تفتقر إلى القدرة الرادعة ولا تستطيع تحقيق هدف ضمان التكافؤ في المنافسة.
- (ط) قوانين وإجراءات معيبة من أجل مواجهة اختراق المال المتأتى من الجريمة المنظمة.

2. وسائل الإعلام

— بالنسبة لوسائل الإعلام فإن المقتضيات القانونية والعملية على حد سواء يجب أن تضمن التعددية وحرية الإعلام والوصول المعقول والمتكافئ لكافة الخصوم إلى وسائل الإعلام العمومية وأن يكون هناك معاملة على قدم المساواة بالنسبة لوسائل الإعلام الخاصة وتغطية غير منحازة للحملة الانتخابية.

- (أ) حرية الإعلام مضمونة بشكل غير كاف قانونيا.
- (ب) التهديد الممارس ضد الصحفيين أو وسائل الإعلام من أجل الحد من حرية الإعلام.
- (ج) الضغط على الوسائل الإعلامية من أجل تقليص وصول بعد المرشحين الأمر الذي ينتهك مبدأ تعددية الإعلام.

د) استغلال الصفة المزدوجة لشغل منصب مؤسساتي والترشيح، من أجل تأمين حضور مهيمن في وسائل الإعلام العمومية، الأمر الذي يمثل تجاوزاً في الموارد العمومية طالما لا يتم تسهيل نفس الفضاء لمرشحين آخرين، وبالتالي يتم انتهاك مبدأ التكافؤ حيال التنافسية.

ه) تغطية منحاظة من طرف وسائل الإعلام العمومية من أجل تفضيل ترشح ما.

و) توزيع تمييزي من طرف الهيئات المعنية لشرائح التوقيت من أجل بت الدعاية الانتخابية من طرف المرشحين. ويتم تخصيص المواعيت التي تسجل أكبر قدر من الجمهور للمرشحين الحكوميين فيما تترك المواعيت قليلة الجمهور للمرشحين الآخرين.

3. اشتراء الأصوات

يعتبر اشتراء الأصوات أو اشتراء الضمانات بمثابة التزوير الأقدم في العمليات الانتخابية. ويحصل بشكل أكبر في البلدان التي تعاني من نسب مرتفعة من الفقر والامية ويمثل عائقاً مهماً للتنمية الديمقراطية. حيث أنه ينتهك مبدأ حرية الانتخاب ومبدأ تكافؤ التنافسية عندما يسمح بالفاعلين الأقوى باشتراء الضمانات. وعلى غرار التهديد، فإن اشتراء الأصوات يمثل إحدى طرق التزوير الأصبعب اكتشافها، حيث أنها تحصل في فضاءات خاصة ولا تصل إليها الأطراف غير المعنية بتلك العملية. وتشمل تمظهراتها المتعددة عمليات أقل وضوحاً لتبادل الخدمات أو أكثر بساطة باشتراء الصوت. وهو الأمر الذي يخل بالعملية الانتخابية على شكل عروض أو وعود بالعمل أو تهديدات بالفصل من العمل أو دفع عمولات لخدمات تم تقديمها أو التزامات بعقود في المستقبل أو تبني أو تكييف تشريع يخدم مصالح بعينها (الزبونية التي ترهن السياسات العمومية المستقبلية)، أو عرض أي نوع من المملكات المادية أو الغذائية أو الأجهزة المنزلية وغير ذلك. وبالتالي فإن ضمان سرية الصوت يسهم في تقليص الآثار السلبية لهذه الممارسات من خلال حرمان العملاء "المشترين" من آليات للسيطرة على الأصوات المشتراة. وفي ما يلي بعض الممارسات الأكثر شيوعاً بهذا الصدد:

أ) الشراء المباشر لبطاقات التصويت التي يعتبر أصحابها من مصوتي المعارضة من أجل تأمين عدم توجيههم لمراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم أو من أجل استعمالها بشكل مزور من خلال تقمص هويتهم.

ب) الاستقطاب الهرمي للأصوات: يتم تقديم مبلغ محدد من المال مقابل تأمين صوت عدد معين من الأقارب أو الأصدقاء الذين يتم نقل بياناتهم للمراقبة التالية على صعيد مركز الاقتراع. ومن أمثلة ذلك استعمال الهاتف النقال من أجل أخذ صورة للصوت المؤشر عليه أو المرافقة إلى مخدع التصويت أو النتيجة المحصل عليها على صعيد مركز الاقتراع إلى جانب الحضور التهديدي في مركز الاقتراع.

ت) تقديم بطاقات تأمين لسحب المال لمصوتين، لا يتم تفعيلها إلا بعد التأكد من نتائج الانتخابات لاحقاً.

ث) تسليم ممتلكات لصالح زعماء محليين الذين يقومون مقابل ذلك بتأمين صوت مجموعتهم في المجتمعات التي تسود فيها مظاهر الولاء الجماعي.

ج) منح زعماء محليين لمجموعات السكان الأصليين، ممتلكات وخدمات لفائدة المجموعة مثل بناء جسر أو قناة إمداد بالمياه أو أكياس بذور للزراعة وغيرها. ويشار إلى أن عمليات الاشتراء هذه بواسطة الزعيم لا تحتمل أي آليات للمراقبة اللاحقة طالما أن عرف الشرف يحصن الاتفاق المحرز.

ح) تقديم بونات لاستلام المواد الغذائية أو منتجات أخرى مودعة في بيت ممثل الحزب في كل منطقة. والتسليم يتم بعد انتهاء الانتخابات ويتوقف على فوزه على صعيد المركز الاقتراعي.

خ) الشراء المؤسساتي للأصوات الذي يرفق ببرامج اجتماعية موجهة للسكان والتي تربط بين تصويتهم والبرهنة على ذلك. وفي بعض البلدان فإن توزيع المنتجات الأساسية في المناطق الفقيرة يتم علانية خلال الأيام السابقة للانتخابات، بما في ذلك منح ثلاجات وأجهزة مايكروويف في المناطق التي تفتقر إلى الكهرباء.

2. د. ج. تقنيات أخرى للتزوير التي تؤثر على تكافؤ الحملة الانتخابية

أ) مقتضيات قانونية تلزم الأحزاب والمرشحين بطلب (بدل الاكتفاء بالإشعار)، ترخيص من الإدارة الانتخابية أو السلطات المحلية من أجل القيام بتجمعات أو مظاهرات خلال فترات الحملة الانتخابية. وفي الأوساط التي تكون فيها استقلالية وحيادية تلك السلطات، ليست مضمونة بشكل كاف، فإن حرية التجمع والتظاهر لبعض الأحزاب أو المرشحين والحق في الاستفادة من الموارد العمومية في ظروف متساوية قد تنقلص لاستعمال السلطات لتلك الأمورية من أجل تفضيل ترشح ما على حساب آخر.

ب) إن الرفض (الاعتیادي) لعدد من الترشيحات لكي تستفيد من فضاءات عمومية مركزية من أجل تنظيم تجمعات، لا ينتهك فقط مبدأ الاستفادة المتكافئة من الموارد العمومية بل أيضاً يقلص قدراتهم على نشر برامجهم المقترحة ويحد من فعالية نشر رسائلهم حيث أنها تصبح محددة في مجالات أكثر ضيقاً وفضاءات أقل قوة رمزية.

ت) استعمال واستغلال الأموال العمومية وهيئات الدولة لفائدة ترشح بعينه.

- (ث) مواقع إلكترونية رسمية للإدارة الانتخابية مع صورة المرشح الرسمي وليس الآخرين. إذ يحصل عدم تكافؤ على صعيد التنافسية بسبب الخلط بين المرشح والرئيس.
- (ج) تزويد صحف محلية أو وطنية ممولة بميزانيات محلية/حكومية، بمواد عن مرشح واحد.
- (ح) إجراء مسح واستطلاعات خلال الحملة من أجل إعداد السكان لصالح خيار ما، الأمر الذي يمثل انتهاكا لأبسط المتطلبات المنهجية.
- (خ) لا يتم تنظيم حملات للتوعية الحضرية الموجهة للمقترعين في الأوساط التي تسجل مستويات مرتفعة من الأمية، حيث أن ذلك يساعد على خلق محيط مناسب للتلاعب واشتراء الضمانات لصالح ترشح واحد مع ما يمثله كل ذلك من انتهاك لحق التصويت عن معرفة، طالما أن التصويت يمثل موافقة عن علم.
- (د) الاستعمال والاستغلال للأموال العمومية وهيئات الدولة لفائدة مرشح أو سلطات محلية أو موظفين أو زعماء محليين يشاركون بشكل نشيط في الحملة الانتخابية مع ما يمثله ذلك من انتهاء لمبدأ الحيادية من طرف السلطات والاستفادة غير المتكافئة من وسائل الإعلام.

2. د. د. تقنيات أخرى للتزوير بخصوص التلاعب في المواد الانتخابية.

- قد يحصل تلاعب في المواد الانتخابية بشكل مسبق للانتخابات بواسطة المشاركة النشيطة أو تواطؤ السلطة الانتخابية مثلما نرى في النماذج التالية:
- (أ) التوزيع غير الاعتيادي للبطاقات الانتخابية مع استعمال أسماء أشخاص متوفين أو مغتربين، وذلك بهدف تقمص شخصياتهم.
- (ب) توزيع أوراق اعتماد مزورة على ممثلي الأحزاب السياسية والمراقبين المحليين بهدف ضمان مراقبة التصويت والفرز على مستوى المركز الاقتراعي وإعطاء انطباع مزيف بأن هناك مراقبة تعددية.
- (ت) تصنيع بطاقات انتخابية بأعداد تفوق جدا الاحتياجات الحقيقية من أجل السماح بالاستعمال المزيف وتعدد الأصوات وتعبئة صناديق الاقتراع.
- (ث) غياب الحصانة التي تعتمد على آليات فعالة لتأمين سلامة عملية حراسة البطاقات ما يسمح بتوزيعها واستعمالها بشكل غير قانوني من أجل ملء صناديق الاقتراع واستعمال التصويت المتعدد. القيام مثلا، بإسناد حراسة المواد الانتخابية إلى عضو

من المائدة الانتخابية في بيته الخاص، الأمر الذي يمثل مجازفة كبيرة حيث أنه قد يضعف حيال الضغوط التي قد تمارس عليه.

2. هـ. التصويت

1. الحيلولة دون أن يصل إلى نسبة النصاب لفتح المائدة الانتخابية في معازل المعارضة.
2. الحيلولة دون وصول أعضاء المائدة المعينين وبدلائهم من أجل فرض استبدالهم بأشخاص حاضرين متعاطفين مع الحزب الذي قام بتلك المناورة.
3. التخويف الموجه إلى أعضاء المائدة لكي يتسامحوا مع التزوير أو يشاركوا فيه من خلال حضور أشخاص غير مرخص لهم في عين المكان معروفون بعلاقتهم مع السلطة وذلك بهدف الإشراف على عمل أعضاء المائدة.
4. حضور أشخاص غير مرخص لهم ومعروفون بعلاقتهم مع السلطة المحلية أو الحزب وذلك بهدف التخويف ومراقبة الأصوات المشتركة.
5. جعل مركز الاقتراع في مكان بعيد من بعض البلديات بهدف عرقلة ممارسة حقيقية للاقتراع.
6. استعمال العنف في معازل المعارضة من أجل تخويف الناخبين وحرمانهم من حقوقهم في التصويت وهكذا إنتاج النتائج المرجوة.
7. التسبب في تأخير شديد (لساعات) بدون تبرير على صعيد فتح مراكز الاقتراع من أجل إنهاك الناخبين وجعلهم يتخلون عن التصويت وملء صناديق الاقتراع وبالتالي اصطناع النتائج.
8. الإغلاق المبكر لمراكز الاقتراع في معازل المعارضة.
9. المساحات الضيقة بشكل مقصود، في الأماكن التي تسجل تجمعات كبرى للناخبين الأمر الذي يسهل انتهاك مبدأ سرية التصويت، وبالتالي فإن أعضاء المائدة لا يمكنهم مراقبة التصويت أو أي ممارسة تزوير، بسبب الفوضى السائدة ما يؤدي إلى الأصوات المتكررة وملء صناديق الاقتراع.
10. أعضاء المائدة يسمحون بتصويت ناخبين غير مسجلين في الإحصاء الانتخابي أو ببطاقة انتخابية مزيفة أو ببطاقة تعود لناخبين آخرين أو يدعونهم بصوتون لعدة مرات.

11. حضور مراقبين وممثلين مزيفين للأحزاب من أجل التهديد والمشاركة في التزوير وإعطاء انطباع بتعددية المراقبة.
12. الأصوات المتكررة: يتطلب هذا تسليم مسبق لبطاقات انتخابية أو غيرها من الوثائق الثبوتية لمجموعة كبيرة من الأشخاص مما يسمح لهم بالاقتراع لعدة مرات من خلال تقمص هويات مصويتين أو بتبني هويات مختلفة عن هوياتهم، والتي يتم إدراجها بشكل مسبق في الإحصاء. وهذا يستدعي تواطؤ أعضاء المائدة وقد يسهل إذا ما كان يتم التسجيل في الإحصاء الانتخابي في اليوم نفسه.
13. أخطاء عن عمد في توزيع المواد الانتخابية: مثلا عدم كفاية المواد الحساسة في المناطق التي يراد بها تقليص التصويت أو الحيلولة دونه، بحيث أنه لا يتم استلام إلا البطاقات الانتخابية التابعة لحزب واحد أو أن يتم تلقي بطاقات بكميات غير كافية أو أن لا يتم تلقي الحبر غير قابل للمحو أو أن يكون ردينا مما يسمح بتعدد الأصوات.
14. احتجاز المواد الانتخابية من مركز التوزيع من أجل ملء صناديق الاقتراع والتلاعب في المحاضر في بيوت خاصة.
15. ملء صناديق الاقتراع: التقنيات متنوعة: 1- يقوم به أعضاء المائدة والمراقبون وممثلو الأحزاب الذين يفتحون صناديق الاقتراع ويملئونها بالبطاقات الانتخابية التي يؤشرون عليها. 2- الناخبون الذين يضعون رزما من البطاقات الانتخابية في صندوق الاقتراع بتواطؤ مع أعضاء المائدة.
16. استعمال الهاتف النقال كأداة فاعلة لمراقبة الأصوات المشتراة. حيث أن صورة البطاقة المؤشر عليها ستكون دليلا على الصوت المشتري.
17. استعمال صناديق اقتراع غير شفافة، يسهل ملؤها.
18. استعمال صناديق اقتراع نقالة عادة ما تخصص نظريا للمواطنين المعاقين الذين لا يستطيعون التوجه إلى مركز الاقتراع، والتي تسجل أعدادا من الأصوات من المستحيل وضعها فيها في يوم انتخابي واحد، مثلا أكثر من 900 صوت، لمدة تصويت من 10 ساعات. والحسابات المتفائلة بالنسبة لنمط التصويت في صناديق نقالة التي يجب نقلها إلى منازل الناخبين، تنص على مدة زمنية لا تقل عن 5 دقائق للصوت. وبالتالي فإن الاستعمال المزور للتصويت عبر الصناديق النقالة يتركز بشكل خاص في المناطق الريفية وشبه الريفية والأكثر هشاشة حيال الضغوط والتي تعتبر مراقبتها أصعب. ويستعمل التصويت عبر الصناديق النقالة من أجل الحصول على مشاركة مرتفعة لإضفاء الشرعية وإنتاج نتائج المرجوة لصالح خيار ما.

19. نقل المقترعين من بلدة إلى أخرى بغية تغيير التوازن الانتخابي بتواطؤ مع السلطات الانتخابية.

20. اختطاف أعضاء الموائد المكلفين بنقل محاضر النتائج على درجات نارية من مراكز الاقتراع إلى مراكز تجميع النتائج من أجل إجبارهم على تغيير النتائج أو تغيير المحاضر بأخرى تمت تعبئتها مسبقاً.

21. إقامة مراكز اقتراح شعبية.

2. و. الفرز

1. وضع ممثلي أحزاب ومراقبين على مسافة لا تسمح بالمراقبة السليمة لفرز البطاقات الانتخابية.

2. استعمال تكتيكات تأخيرية ترمي إلى إطالة عمليات الإغلاق والفرز إلى ساعات متأخرة من الليل بهدف طرد المراقبين وممثلي الأحزاب بسبب الإرهاق والقيام بالتلاعب في نتائج المحاضر. ويشار إلى أن فرز 700 بطاقة انتخابية مثلاً من الساعة الثامنة مساءً إلى الثالثة فجراً في أوساط تتسم بجودة المستوى الدراسي، ترمي لتحقيق ذلك الهدف.

3. حضور أشخاص غير مرخص لهم، مفوضين من طرف السلطة من أجل تخويف المراقبين و ممثلي الأحزاب وإجبارهم على توقيع محاضر نتائج وردعهم عن تقديم شكاوى رسمية بخصوص النتائج التي تم تحديدها لمركز الاقتراع المعني.

4. عدم إدراج شكاوى رسمية صادرة عن ممثلي الأحزاب أو المراقبين بخصوص عملية الفرز، انتهاكاً لما تنص عليه القوانين.

5. أعضاء الموائد قد يقدمون محاضر بيضاء لممثلي الأحزاب والمراقبين من أجل توقيعها تحت التخويف.

6. أعضاء الموائد يدعون المراقبين الدوليين إلى وجبات عشاء في قاعة أخرى خلال عملية الفرز كاستراتيجية لإلهائهم ولتتمكن من التلاعب في الفرز.

7. أعضاء المائدة لا يعرضون على مرأى الجميع كل البطاقات التي تم احتسابها الأمر الذي يسهل الإسناد المزور للأصوات.

8. أعضاء المائدة بصادقون على رزم من البطاقات الانتخابية التي تم إدخالها في صناديق الاقتراع بسبب ملء الصناديق.
9. أعضاء المائدة لا يقومون بمقارنة عدد أصوات صناديق الاقتراع وعدد الناخبين المسجلين وتوقيعات الإحصاء الانتخابي.
10. أعضاء المائدة يعثون بقلم الرصاص المحاضر بهدف تسهيل استبدالها لاحقاً بقلم الحبر على مستوى تجميع النتائج.
11. أعضاء المائدة يغيرون محاضر النتائج.
12. أعضاء المائدة لا يسلمون محاضر النتائج إلى ممثلي الأحزاب والمراقبين، وهو شرط هام لمنع التلاعب اللاحق في النتائج.
13. لا يتم عرض محاضر النتائج على مدخل مركز الاقتراع.

2. ز. تجميع النتائج

1. لا يتم السماح لممثلي الأحزاب ولا المراقبين المحليين ولا الدوليين بالدخول إلى مركز تجميع النتائج في المحافظة التي يجري فيها تغيير أو اصطناع النتائج.
2. استعمال قاعات مختلفة ومنفصلة من أجل استقبال المواد الانتخابية والمحاضر والنقل المعلوماتي للنتائج إلى المركز الوطني للاحتساب، بحيث يصعب أو يستحيل دخولها على ممثلي الأحزاب السياسية والمراقبين، ولا سيما في المرحلة الأخيرة، ما ينفي الشفافية عن العملية ويسهل ارتكاب التزوير. بحيث لا يُسمح بالاطلاع على المراحل الحاسمة وكذا استقبال المحاضر والنقل المعلوماتي للبيانات، بذريعة مخاطر الإخلال بالعمل خلال العملية.
3. عدم إحالة النتائج على مراكز الاقتراع في محضر عملاق يمكن أن يطلع عليه المراقبون وممثلو الأحزاب كلما وصلت المحاضر بل فقط بعد إحالتها معلوماتياً، الأمر الذي لا يضمن حقيقة النتائج التي قد تكون تعرضت للتلاعب في مرحلة استقبال المحاضر أو نقلها.
4. إن الصلاحية القانونية الممنوحة لأعضاء المائدة من طرف اللجنة الانتخابية للمحافظة من أجل تصحيح الأخطاء الرياضية قد يتم استعمالها بشكل غير قانوني من طرف هؤلاء من أجل تغيير النتائج.

5. يتم السماح بحضور المراقبين وممثلي الأحزاب فقط في القاعة حيث تحال النتائج عن كل مركز اقتراع إلى محاضر تجميع النتائج بعد نقلها معلوماتيا.
6. تقديم محاضر على بياض إلى أعضاء اللجنة الانتخابية للمحافظة لكي يعيّنونها حسب التعليمات التي تصلهم.
7. تسليم محاضر يتم تغيير نتائجها عندما لا تتسجم مع النتائج المرجوة.
8. تعليق عملية تجميع النتائج بذريعة تعب أعضاء اللجنة الانتخابية للمحافظة أو حصول مشاكل تقنية بهدف التخلص من الشهود واستئناف العملية دون أن يبلغوا عنها بوقت مسبق كاف حتى يتمكنوا من تكييف النتائج مع الأهداف المنشودة والتي تتغير طيلة الليلة حسب ما تمليه الحاجة.
9. حصول عطب في نظام النقل المعلوماتي ما يخلق ثقباً أسوداً يتم استعماله من أجل التلاعب في النتائج.

2. ح. البت في الشكاوى والمطالبات والطمعون الانتخابية.

— ويتم إنجاز التزوير من خلال الردع والبيروقراطية المفرطة واستعمال التكتيكات التأخرية والانحياز في البت في الطعون الانتخابية.

1. القوانين التي تحد من الفاعلين الذين لهم صلاحية تقديم شكاوى أو طعون انتخابية. ففي بعض البلدان لا يستطيع الناخبون ولا المراقبون المحليون تقديم شكاوى رسمية.
2. القوانين التي تحدد آجالاً طويلة جداً من أجل البت في الطعون الانتخابية والشكاوى والتي تحول دون جبر الضرر الذي قد يكون حصل وإعادة الحقوق الانتخابية إلى أصحابها، حيث تحدد آجالاً للعدالة الانتخابية قد تصل إلى عام أو عامين لإصدار الأحكام.
3. وضع شروط بيروقراطية شديدة من شأنها عرقلة وردع تقديم شكاوى ومطالب، مثل الأجل القصيرة جداً أو وثائق صعبة التقديم وغير ذلك.
4. كما أن الأنظمة السياسية السلطوية التي لها آليات مراقبة اجتماعية فعالة تمثل في حد ذاتها أدوات ناجعة للردع، الأمر الذي يفسر تلكاً أو امتناع السكان عن تقديم شكاوى ومطالبات رسمية من شأنها أن تترك أثراً إدارياً، وذلك خوفاً من الانتقام الذي يرتبط بالاختلاف. وعندما لا توتي الرقابة الذاتية أكلها، يتم اللجوء إلى التخويف: الموجه إلى ممثلي الأحزاب المعارضة أو المراقبين على صعيد مركز الاقتراع أو مركز

تجميع النتائج لكي يكفوا عن تقديم أي شكوى بل أنها قد تعتمد إلى معاقبة من يقوم بذلك بشكل يكون عبءاً للغير. وكثيرة هي حالات ممثلي الأحزاب المعارضة أو المراقبين المحليين للانتخابات الذين تم طردهم من مراكز الاقتراع بعدما قدموا شكوى رسمية توشى بملء صندوق اقتراع مثلاً. وهكذا يتم بعث رسالة واضحة إلى باقي ممثلي الأحزاب المعارضة ومراقبي الانتخابات بشأن ما ينتظرهم في حال إقدامهم على نفس الأمر.

5. وفي حال تجاوز خط التهديد في سياق النظام السلطوي، والقيام بتقديم شكوى وطعون بخصوص أي اختلالات، فإنه إما أن لا يتم قبول الشكاوى بذريعة أن الأسباب الرسمية غير مبررة أو في حال قبولها، يتم تجاهلها حيث أنه لا يتم حتى الشروع في إجراءات النظر فيها أو أن يتم اتخاذ قرار بعدم إحالتها على الهيئة ذات الصلاحية. كما أنه يتم اكتشاف هوة شاسعة بين عدد الشكاوى التي تعلن الأحزاب عن تقديمها وما تقول السلطة الانتخابية بأنها تلقتة.

6. استعمال تقنيات تأخرية في البت في الشكاوى والمطالبات والطعون الانتخابية بشكل يحول دون جبر الضرر اللاحق وإعادة الحقوق الانتخابية لأهلها.

7. انحياز القرارات الصادرة يعكس غياب استقلالية الهيئات ذات الصلاحية.



تقنيات التزوير وفق المراحل الانتخابية

López Pintor, Rafael (2010): El fraude Electoral en las Democracias Emergentes: conceptos básicos para una evaluación. Décembre 2010.
*IFES

Vichery, Chad et Shei, Erica (2012): Assessing Electoral Fraud in New
*Democracies: refining the vocabulary. Décembre 2012. IFES



الانتخابات العامة، مالوي 2019

تاسع عشر. الجنسانية والانتخابات

لويس خوان رودريغيث

خبير في الجنسانية والانتخابات

توجد العديد من اللامساواة الجنسانية على صعيد عدة مستويات اجتماعية، بما فيها الجانب السياسي وبشكل خاص العملية الانتخابية. ورغم أن المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، أضحت معترف بها قانونيا في كثير من البلدان، ففي غالب الأحيان ما تحول الظروف الاجتماعية دون إقامة مساواة واقعية، وبالتالي فإن النساء سواء كن مرشحات أو ناخبات أو أعضاء في المجتمع المدني، تواجهن العديد من العراقيل التي تعقد استفادتهن من حقوقهن بشكل حقيقي في مختلف مراحل العملية الانتخابية.

وعلى صعيد التمثيل السياسي، فعلى الرغم من أن النساء تشكلن قرابة نصف سكان العالم، فإن هزلة حضورهن في البرلمانات الوطنية، أي زهاء 21,4 %⁴ على المستوى العالمي،

⁴ بتاريخ 1 ديسمبر/كانون الأول 2013 ولمزيد من المعلومات اطلعوا على الموقع الإلكتروني: www.ipu.org

تعكس بدقة التمييز الذي تتعرضن له عندما تشغلن مناصب عمومية وتنبوأن المسؤولية في المشهد السياسي الذي ما زال يمثل مجالاً ذكورياً. النساء المرشحات تواجهن العديد من الحواجز التي تعرقل انتخابهن بما في ذلك التمييز ضمن الإطار القانوني من أجل الحفاظ على الانتخابات وهياكل السلطة الأبوية داخل الأحزاب السياسية فضلاً عن القيود التمويلية للحملات الانتخابية والمعاملة غير المتساوية من طرف وسائل الإعلام والانطباعات الاجتماعية التي ترى في السياسة عالماً حكراً على الرجال.

من جهتهن، تضطر النساء الناخبات إلى مواجهة العديد من الصعاب في سبيل ممارسة حقهن في الاقتراع بشكل فعلي. وفي هذا السياق، فإن قيود التسجيل على نطاق الإحصاء الانتخابي وانعدام فهم إجراءات التصويت وانتهاك سرية وفردية التصويت، من بين أمور أخرى، كل ذلك يسهم في تقييد حق التصويت لدى الرجال والنساء على حد سواء، لكن في غالب الأحيان ما تتعرض الأخيرات لذلك بشكل أكبر من الرجال.

ومن بين أهداف هذا الفصل، ما يلي:

- تقديم المفاهيم الأساسية المتصلة بالجنسانية أو النوع الاجتماعي أو الجندر.
- استكشاف اللامساواة بين الرجال والنساء في مختلف مراحل العملية الانتخابية مع إدراج المقاربة الجنسانية في تحليل الدورة الانتخابية.
- تحليل المسؤوليات على صعيد أعضاء بعثة مراقبة الانتخابات من خلال دراسة الديناميات الجنسانية في العملية الانتخابية.

1. مفاهيم أساسية حول الجنسانية

• الجنسانية والجنس

يحللنا الجنس على الفوارق البيولوجية بين الرجال والنساء فيما أن مفهوم الجنسانية أو النوع الاجتماعي أو الجندر فهو يحلنا على الفوارق الاجتماعية والثقافية التي أقيمت بين الجنسين. ويتصل مفهوم الجنسانية بشكل وثيق بالطرق التي تُفهم وتُفسر بها الذكورة والأنوثة، وهذا يعني هويات الجنسانية أو النوع الاجتماعي، التي ليست وحيدة ولا أحادية بل هي متعددة ومرنة وفي تطور مستمر. إذ أن هويات الجنسانية أو النوع الاجتماعي تندرج في إطار هياكل محددة للسلطة التي اعتيد أن تسند فيها أدوار اجتماعية مختلفة للرجال والنساء، حيث يعتمد في كثير من الأحيان إلى استعمال الفوارق البيولوجية بين الجنسين كذريعة لتكريس عدم المساواة الاجتماعية في مختلف أوجهها.

• أدوار وأفكار نمطية للجنسانية أو النوع الاجتماعي

إن مفهوم الجنسانية يحيلنا على سلوكيات تم تلقيها بوصفها ملائمة على العموم للرجال والنساء في مجتمع معين. ومن جهة أخرى فإن الأفكار النمطية المتصلة بالجنسانية تتمثل في صور وآراء وأفكار مسبقة حول الرجال والنساء كمجموعة متجانسة، مع تجاهل الخصوصيات الفردية إلى درجة تكوين صورة جزئية وسلبية عنهم.

وتقوم الأدوار والصور النمطية عن الجنسانية بتشجيع التمييز وتعزيز اللامساواة بين الرجال والنساء كما أنها تسهم في إعادة نظام الهيمنة الأبوي الذي يتم في كنفه تفسير أن المجال الإنتاجي والفضاء العام بظان حكرًا على الرجال في حين تقصى منهما النساء وتُدفعن إلى الأنزواء في المجال المنزلي.

• التمييز المباشر وغير المباشر

وفي الوقت الذي يعترف فيه الإطار القانوني في العديد من البلدان بمساواة الحقوق بين الرجال والنساء، غالبًا ما توجد هوة بين المساواة القانونية أو الشكلية والمساواة الواقعية، بشكل أن في بعض المناسبات لا توجد ظروف اجتماعية تسمح للنساء بالاستفادة الحقيقية من الحقوق المعترف بها قانونيًا.

وبالتالي فإن التمييز المباشر له علاقة بالمعاملة غير المتساوية التي يتلقاها الرجال والنساء عندما يؤثر انتماؤهم إلى جنسانية أو أخرى على طبيعة استفادتهم من حق ما، فيما أن التمييز غير المباشر يحصل عندما لا يؤخذ بعين الاعتبار انتماؤهم إلى جنسانية أو أخرى لعرقلة استفادتهم من أي حق، حيث أنه لا توجد الظروف الواقعية لكي تتبلور بشكل فعلي المساواة التي تنص عليها القوانين.

2. المقاربة الجنسانية خلال العملية الانتخابية.

إن مقاربة الدورة الانتخابية تمثل أداة مفيدة تسمح لنا بفهم الانتخابات كعملية من عدة مراحل بدل كونها حدث يحصل في لحظة معينة من الزمن. وبناء على مقاربة الدورة الانتخابية، سنقوم أدناه بتعريف العراقل الرئيسية التي تواجهها النساء في مختلف أطوار العملية الانتخابية ضدا على استفادتهن الفعلية من حقوقهن الانتخابية، سواء كناخبات أو كمرشحات أو كأعضاء في المجتمع المدني.

• المرحلة 1: الإطار القانوني

يتألف الإطار القانوني من أجل تنظيم انتخابات ديمقراطية من أدوات قانونية دولية وإقليمية، فضلا عن التشريعات والقوانين الوطنية التي تنظم العملية الانتخابية.

وقد يشمل الإطار القانوني للعملية الانتخابية مقتضيات تمييزية بسبب الجنسية، ما يطال الحقوق الانتخابية للرجال والنساء. بل أنه حتى عندما لا تشمل التشريعات السارية مقتضيات تمييزية بالنسبة للجنسية، فإن تطبيق التشريعات لا يتم دائما في احترام مبدأ المساواة بين الرجال والنساء.

ومن الأمور التي يجب أخذها بعين الاعتبار أيضا، مستوى المعرفة بخصوص الإطار القانوني، من طرف الفاعلين المشاركين في العملية الانتخابية. حيث أن ضمن المجتمعات التي تسود فيها العلاقات الأبوية بين الرجال والنساء فقد جرت العادة أن هؤلاء الأخيرات تعانين بقدر أكبر من جهل الإطار القانوني المتصل بالانتخابات، الأمر الذي ينجم عنه عدم إدراكهن دائما بشكل كامل لحقوقهن وواجباتهن كناخبات ومرشحات.

○ أدوات قانونية دولية لتحفيز المساواة الجنسية في العملية الانتخابية

في ما يلي عدد من الأدوات الدولية الكثيرة التي تعمل على تطوير المعايير الدولية الرامية إلى المساواة الجنسية من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية.

— الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

إن حق الانتخاب والترشح، هو حق منصوص عليه في المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فيما تعترف المادتان 19 و20 على التوالي بالحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية، إذ أن احترام هذه الحقوق هو جزء من المعايير الدولية الضرورية لإجراء انتخابات ديمقراطية. كما أن المادة 7 تشير إلى مبادئ المساواة أمام القانون والحماية من كل أنواع التمييز والمادة 2 تنص على عالمية الحقوق والحريات التي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بمعزل عن الجنس أو أي اعتبار آخر. وعلى الرغم من أن الإعلان العالمي ليس ملزما فإنه يمثل مرجعية أخلاقية دولية ما فتئ وزنها المعنوي يتنامى ضمن المجتمع الدولي.

— الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية

تنص المادة 25 من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية (PIDCP) على حق الانتخاب والترشح، فيما تعترف المواد 19 و21 و22 على التوالي بالحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية المشاركة في الجمعيات والجماعات السلمية. كما أن المادة 26 تشير إلى مبادئ المساواة أمام القانون والحماية من كل أنواع التمييز والمادة 2 تنص على عالمية الحقوق والحريات التي ينص عليها الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، بمعزل عن الجنس أو أي اعتبار آخر. كما أن الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ملزم قانونيا بالنسبة للدول التي صادقت عليه أو انضمت إليه.

— اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تنص "اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة" (CEDAW)، على معايير دولية حول المشاركة السياسية للنساء في مادتها 7، التي تعترف بضرورة القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام، والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية؛ والمشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية للبلد. وتعتبر اتفاقية "سيداو" ملزمة قانونيا بالنسبة للبلدان التي صادقت عليها أو التي انضمت إليها.

— إعلان بيجينغ وأرضية عملها

شكلت المصادقة على إعلان بكين وأرضية عمله في 1995 في إطار المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة، تقدما كبيرا على صعيد تشجيع المساواة بين الرجال والنساء في العديد من المجالات، بما فيها الانتخابات. وبوجه الإعلان نداء إلى الدول لكي تتخذ الإجراءات الضرورية من أجل تأمين تمثيل متوازن للنساء والرجال في كل مستويات الحكم وتوصي الأحزاب السياسية بأن تدرج قضايا الجنسانية في برامجها السياسية وأن تتفحص هيكلها وإجراءاتها الداخلية بهدف إزالة العراقيل التي تمارس التمييز ضد النساء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويمثل إعلان بكين وأرضية عمله التزاما أخلاقيا، لكنه لا يضع أي واجبات قانونية ملزمة بالنسبة للدول.

— قرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن الدولي حول المرأة والسلام والأمن

أسهم تبني القرار 1325 حول المرأة والسلام والأمن في عام 2000 من طرف مجلس الأمن الدولي في إدراج مقاربة الجنسانية في عمليات حفظ السلام، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع. كما أن القرار يطالب من يشاركون في مفاوضات وتطبيق اتفاقات السلام باتخاذ تدابير لضمان احترام حقوق الإنسان بالنسبة للنساء والفتيات، ولاسيما ما يتصل بالدساتير ونظام الانتخابات والشرطة والنظام القضائي.

— أهداف التنمية للألفية

تم عبر تبني إعلان الألفية لعام 2000 تحديد أهداف التنمية للألفية، وهي ثماني غايات للتنمية البشرية لعام 2015 كانت ترمي إلى المساهمة في تسوية المشاكل الكبرى التي يعاني منها العالم المعاصر. ويتمثل الهدف الثالث للتنمية للألفية في تشجيع المساواة الجنسانية وبتمكين النساء، كما أن أجندة الأمم المتحدة من أجل التنمية ما بعد 2015 ستحافظ على النضال من أجل المساواة كإحدى أولوياتها.

○ الإطار القانوني الوطني في مجال المساواة الجنسانية في عملية الانتخابات

عادة ما يشمل الإطار القانوني لإجراء الانتخابات كلا من الدستور والقانون الانتخابي وقانون الأحزاب السياسية وقانون التمويل السياسي وأمور أخرى، فضلا عن اللوائح/القوانين التطبيقية التي يتم من خلالها تنفيذ تلك القوانين. وسنقوم أدناه بمعالجة قضيتين رئيسيتين تتعلقان بالإطار القانوني الوطني من أجل إجراء الانتخابات، وهما الكوتا الجنسانية وأثر النظام الانتخابي على التمثيل المتساوي.

— الكوتا الجنسانية 5

تعني الكوتا في الانتخابات أن يتم حجز نسبة أو عدد محدد من مجموع التمثيل لصالح مجموعة اجتماعية معينة، ويرمي ذلك بشكل عام إلى ضمان درجة من المشاركة في المؤسسات. إلا أن إدراج الكوتا الجنسانية في الانتخابات يعد مثيرا للجدل، حيث أنها تواجه في غالب الأحيان العديد من المعارضين. إلا أن استعمال الكوتا الجنسانية في الانتخابات قد يكون إيجابيا جدا بالنسبة للتمثيل المتساوي، كما برهنت على ذلك الحالات التي سجلتها رواندا والسنغال وبلدان أخرى. ويعتبر اعتماد الكوتا الجنسانية، إجراء مؤقتا للعمل الإيجابي ذي الطابع المؤقت، في انسجام مع المادة 4 من اتفاقية "سيداو".

وتوجد عدة أنواع من الكوتا الجنسانية، بما فيها الكوتا الجنسانية القانونية، التي ينص عليها القانون والتي تعد إلزامية، فضلا عن الكوتا الجنسانية الطوعية، التي يمكن أن تتبناها بشكل طوعي بعض الأحزاب السياسية. ويشار إلى الاختلاف الموجود بين الكوتا الجنسانية التي تتمثل في حجز عدد أو نسبة من المقاعد في المؤسسات والكوتا الجنسانية التي ترمي إلى تحديد نسبة من النساء في قوائم مرشحي الأحزاب السياسية. وفي هذه الحالة الأخيرة، قد يكون مناسبا، من أجل ضمان نجاعة الكوتا، أن يؤخذ بعين الاعتبار ترتيب ظهور الرجال والنساء في قائمة مرشحي الأحزاب السياسية.

— أثر النظام الانتخابي على التمثيل المتساوي

يترتب على اختيار النظام الانتخابي في بلد ما، أثر بالغ على صعيد الطريقة والدرجة التي يتم بها الانتخاب الديمقراطي للرجال والنساء كممثلين سياسيين ولاسيما بخصوص نوع الدوائر الانتخابية وهيكله البطاقات الانتخابية (أو قوائم المرشحين) والمعادلة الانتخابية. وبالنسبة لنوع الدوائر الانتخابية، فإن التي تشمل منها تعددية الأسماء، عادة ما تؤمن تمثيلا أكبر للنساء المرشحات بالمقارنة مع الدوائر أحادية الأسماء. وبالنسبة لهيكل قوائم المرشحين، فإن القوائم التي تسهل تمثيل النساء المرشحات هي بشكل عام القوائم المغلقة وبترتيب للمرشحين يضع النساء في

الرتب الأولى. وفي نهاية المطاف فإن المعدلات الانتخابية التناسبية عادة ما تكون أكثر تفضيلية بالنسبة لانتخاب النساء المرشحات من المعدلات ذات الأغلبية.

• المرحلة 2: التخطيط والتنفيذ

يكتسي عمل الإدارة الانتخابية أهمية بالغة حيال المساواة الجنسانية بالنسبة للاستفادة من الحقوق الانتخابية للمرشحين والناخبين على حد سواء. فضلا عن تشكيلتها، التي اعتادت أن تكون بأغلبية ذكورية، ولاسيما على صعيد مستويات اتخاذ القرارات، لا بد من اعتبار أن الإدارة الانتخابية تسن قوانين تطبيقية لتنفيذ القانون الانتخابي، ولهذا فإنها تتمتع بهامش لتضمين النظام الانتخابي قدرا أكبر من المساواة الجنسانية.

كما أن وجود بيانات مصنّفة على أساس الجنس، أمر يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لتصميم وتنفيذ العملية الانتخابية، حيث أنه يسمح بتشخيص واضح لعدم المساواة بين الرجال والنساء والقدرة بهذه الصورة على اتخاذ تدابير مناسبة. إذ أن البيانات الموزعة حسب الجنس، تسمح لنا مثلا بمعرفة الحضور غير المتساوي مثلا للنساء والرجال في الإحصاء الانتخابي أو أن ندرك المستويات المتباينة لمشاركة الرجال والنساء كناخبين في يوم الانتخابات.

• المرحلة 3: التأهيل والتعليم

قد يساعد تنظيم برامج تربية وإرشادية لفائدة الناخبين، وبرامج للتربية المدنية، على تحقيق نتائج جيدة جدا على صعيد المشاركة النسوية، ولاسيما بين أوساط لا تدرك فيها المواطنة نداءيات حق الاقتراع ولا يفهم بشكل جيد الإجراءات التي يجب اتباعها للاستفادة منه بشكل فعلي. ومن الضروري أن تتمتع تلك البرامج بروية جنسانية وتأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للرجال والنساء.

• المرحلة 4: تسجيل الناخبين وتسمية المرشحين

كثيرا ما نجد في بعض البلدان حضورا للنساء اقل بكثير من الرجال في الإحصاءات الانتخابية، وهذا قد يعود إلى عدة عوامل بما فيها فهم غير كاف لإجراءات التسجيل في الإحصاء الانتخابي. كما أنه عندما لا يتم التسجيل من بيت لبيت ويتوجب على الناخبين الانتقال إلى مراكز التسجيل الثابتة، فإن من الضروري الأخذ بعين الاعتبار، مدى يسر وصول الرجال والنساء إلى تلك المراكز.

من جهة أخرى، بإمكان الأحزاب السياسية القيام بدور رئيسي في تحفيز المشاركة السياسية للنساء ولاسيما في عملية تسمية المرشحين. ومن الأهمية بمكان أن يوجد داخل الأحزاب السياسية ثقافة المساواة الجنسانية وأن تكون هناك علاقات جنسانية متوازنة، كما أن تؤمن الأحزاب حضورا كافيا للنساء في قوائم مرشحيها.

• المرحلة 5: الحملة الانتخابية

كثيرا ما تعاني النساء المرشحات من معاملة تمييزية من طرف وسائل الإعلام، التي تعتمد إلى تركهن في مستوى ثانوي خلال تغطيتها للحملة الانتخابية، كما تميل تلك الوسائل الإعلامية إلى إعادة إنتاج صور نمطية جنسانية والتقليل من مؤهلاتهن كمرشحات من خلال التركيز على محاسنهن الجسدية أو بربطهن بالأدوار التقليدية كزوجات وأمهات. كما أن التوجه القليل نحو النساء كمصادر معلومات فضلا عن غياب القضايا المتصلة بالمساواة الجنسانية في التغطية الإعلامية للحملة الانتخابية، كل ذلك من شأنه مفاقمة "الرقابة على الجنسانية" المفروضة من طرف وسائل الإعلام. وفي هذا الصدد يقوم "المشروع العالمي لمراقبة وسائل الإعلام (Global Media Monitoring Project (GMMP)، الذي يعتبر بمثابة أكبر بحث على الصعيد الدولي حول اللامساواة الجنسانية في وسائل الإعلام، بتسليط الضوء على هذه الميول في تعاطي الإعلام⁶.

كما تجدر الإشارة إلى مصاعب تمويل الحملة الانتخابية التي تواجه النساء المرشحات اللواتي تمتلكن بشكل عام موارد مالية أقل من المرشحين الذكور.

• المرحلة 6: عمليات التصويت واليوم الانتخابي

قد تواجه النساء خلال يوم الانتخابات عددا من العراقيل من أجل ممارسة حقهن في الانتخاب بشكل فعلي، كمثل وجود التصويت العائلي الذي يتمثل في كون أن أحد أفراد الأسرة الذي غالبا ما يكون الأب أو الزوج، هو الذي يقوم بالتصويت عن باقي أفراد الأسرة. كما أن في بعض الحالات لا يتم احترام سرية وفردية التصويت ولهذا لا تجرؤ بعض النساء على التصويت بشكل حر خلال يوم الانتخابات. كما أن عدم الفهم الكافي لإجراءات التصويت قد تتسبب في تعقيد ممارسته وذلك بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء، لكنه غالبا ما يطال النساء أكثر. وفي نهاية المطاف، قد يعود التباين الحاصل على صعيد مشاركة الرجال والنساء في اليوم الانتخابي إلى عدة أمور أخرى من بينها غياب اهتمام النساء بالانتخابات والسياسة بشكل عام حيث أنها ما زالت تعتبر فضاء حكرًا على الرجال.

• المرحلة 7: التحقق من النتائج

ومن بين المشاكل التي يصادفها الرجال والنساء على حد سواء خلال مرحلة التحقق من النتائج، تجدر الإشارة إلى عدم الفهم الكافي لإجراءات الطعون الانتخابية، حيث يؤثر الجهل بهذه التفاصيل في معظم الأحيان على المرشحات بشكل خاص. كما أن المرشحين من الرجال قد لا يقبلون بسهولة النتائج عندما تسفر عن فوز امرأة في الانتخابات.

⁶ لمزيد من المعلومات انظر: <http://www.whomakesthenews.org>

• المرحلة 8: فترة ما بعد الانتخابات

تمثل فترة ما بعد الانتخابات فرصة هامة من أجل تحفيز المساواة بين الرجال والنساء في العملية الانتخابية. حيث يحين الأوان عقب الانتخابات لتعزيز المؤسسات الديمقراطية فضلا عن تقوية قدرات النساء المنتخبات وذلك ليس فقط على صعيد التطوير الشخصي بل أيضا بخصوص تشكيل جمعيات النساء السياسيات مثل جمعيات البرلمانيات. كما يمكن في الفترة التي تعقب الانتخابات تشجيع تعديل الإطار القانوني لإجراء الانتخابات من خلال إزالة المقترضات والأحكام التي قد يشوبها التمييز بناء على دوافع جنسانية والإقدام على تبني تدابير عمل إيجابية لضمان مشاركة متوازنة بين الرجال والنساء في النشاط السياسي.

• العنف الجنساني في إطار العملية الانتخابية

يحصل العنف الانتخابي بشكل تقاطعي على مدى الدورة الانتخابية، لكن من المعتاد أن يتأجج خلال الحملة الانتخابية واليوم الانتخابي وخلال فترة التحقق من النتائج وفي أعقاب الإعلان عن هذه الأخيرة. ويمكن توصيف العنف الانتخابي بأنه كل عمل وتخويف وتهديد وهجوم يتم ارتكابه بهدف التأثير على نتائج العملية الانتخابية أو التي تنجم عن سياق التنافس الانتخابي.

ومن جهة أخرى فإن العنف الجنساني هو كل عنف موجه إلى رجل أو امرأة بدافع انتمائه إلى جنسانية محددة أو أنه يطال الرجال أو النساء بشكل غير متناسب ويمثل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان. ونظرا لعلاقات النفوذ الموجودة بين الرجال والنساء في العديد من المجتمعات، فقد جرت العادة أن تكون النساء ضحايا ذلك العنف الجنساني بشكل أكثر من الرجال.

ويمثل العنف الجنساني في إطار العملية الانتخابية نوعا خاصا من العنف الانتخابي. حيث أن من المشهود في كثير من الحالات ما تكون النساء خلال العملية الانتخابية، سواء كناخبات أو مرشحات أو مراقبات، عرضة للتهديد والتحرش بل حتى الاعتداءات الجسدية الرامية إلى تقليص أو إلغاء ممارستهن الفعلية لحقوقهن الانتخابية، وذلك فقط بسبب كونهن نساء.

3. المقاربة الجنسانية في مراقبة الانتخابات

تهدف بعثات مراقبة الانتخابات (MOE) إلى تقييم التزام العملية الانتخابية بالقوانين الوطنية والمعايير الدولية من أجل انتظام انتخابات ديمقراطية تشمل ما يتعلق بالمساواة الجنسانية فيها. كما أن هذه البعثات تقدم توصيات من أجل تحسين العملية في المستقبل بما في ذلك اتخاذ إجراءات من شأنها رفع مستويات المشاركة النسائية وتمثيل النساء في المؤسسات الديمقراطية.

وفي ما يلي معظم التحديات المتصلة بمراقبة الديناميات الجنسانية في العمليات الانتخابية، وبعض الصلاحيات التي تخص أعضاء البعثة في هذا المجال، في انسجام مع منهجية المراقبة

التي يتبعها كل من الاتحاد الأوروبي ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR) التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا⁷.

وبناء على مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR) التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن بعثات مراقبة الانتخابات يجب أن تجمع عددا من البيانات الإحصائية الهامة حول القضايا الجنسانية (النوع الاجتماعي)، ومن بينها عدد ونسبة النساء والرجال الأعضاء في البرلمانين السابق والجديد وعدد ونسبة الوزيرات في الحكومة السابقة والجديدة وعدد النساء المرشحات بالنسبة لإجمالي المرشحين ومواقعهن في قوائم الترشيح وكم نسبة النساء في مختلف مستويات الإدارة الانتخابية، وأخيرا عدد ونسبة الرجال والنساء المسجلين في الإحصاء الانتخابي.

• الفريق المركزي (الكور تيم)

قد تشمل البعثة في بعض الأحيان محلا جنسانية أو نقطة اتصال/ارتباط، من بين أعضاء الفريق المركزي "كور تيم"، ولو أنه جرت العادة على تبني مقاربة تقاطعية ويتكلف مختلف خبراء الكور تيم بتحليل المساواة بين الرجال والنساء في العملية الانتخابية انطلاقا من مجالات عملهم.

○ محلل قانوني

يتولى المحلل القانوني مسؤولية تحليل الآثار التي قد تنجم عن الدستور والقوانين واللوائح أو القوانين التطبيقية بشأن الاستفادة من الحقوق الانتخابية للرجال والنساء وتحديد ما إذا وجدت أحكام تمييزية بدوافع جنسانية في الإطار القانوني.

○ المحلل السياسي

يقوم المحلل السياسي بدراسة هياكل السلطة والثقافة الجنسانية داخل الأحزاب السياسية من أجل تحديد نسبة الأعضاء الرجال والنساء ودراسة المكانة التي يحتلها الرجال والنساء في مواقع الزعامة. كما أن المحلل السياسي هو المعني بالبحث في الكيفية التي يتم بها تعزيز قوائم المرشحين في الأحزاب السياسية وإلى أي حد يتم تمثيل النساء فيها. وفي الأخير، يتولى المحلل السياسي متابعة مجريات الحملة الانتخابية وتبيان ما إذا كانت تعالج خلالها قضايا هامة بالنسبة لمصالح النساء، فضلا عن دراسة ما إذا كانت الأحزاب السياسية تستعمل إستراتيجيات لاستقطاب أصوات الناخبات.

Handbook for Monitoring Women's Participation in Elections, OSCE/ODIHR (2004)
لمزيد من المعلومات انظر: <http://www.osce.org/odihr/elections>

7

○ المحلل الانتخابي

يقوم المحلل الانتخابي بدراسة التشكيلة بناء على المقاربة الجنسانية في مختلف مستويات الإدارة الانتخابية، بما فيها مستويات اتخاذ القرارات، والتداعيات التي قد تترتب عن النظام الانتخابي بالنسبة لتمثيل الرجال والنساء مع الأخذ بعين الاعتبار بشكل خاص نوع الدائرة الانتخابية والسقف الانتخابي وهيكل بطاقات الانتخابية وقائمة المرشحين والصيغة الانتخابية. كما يقوم المحلل الانتخابي أيضا بدراسة الآثار التي قد تنجم عن الكوتا الجنسانية على مستويات تمثيل النساء في المؤسسات الديمقراطية. وفي نهاية المطاف، فإن المحلل الانتخابي يقوم بتقييم إلى أي مدى عملية تسجيل الناخبين تسمح بحضور متوازن بين الرجال والنساء في الإحصاء الانتخابي.

○ محلل وسائل الإعلام

يقوم محلل وسائل الإعلام بتتبع التغطية الإعلامية للحملة الانتخابية، بواسطة عدد من تقنيات البحث الكمي والنوعي مع الأخذ بعين الاعتبار المعاملة المميزة التي قد تطال المرشحين حسب كونهم رجال أو نساء، حيث جرت العادة على تقليص المرئية الإعلامية للنساء وكثيرا ما يتم اللجوء إلى صور نمطية جنسانية تقليدية للإشارة إليهن كمرشحات.

● مراقبو الانتخابات للمدى الطويل

يقوم مراقبو الانتخابات للمدى الطويل بتقديم معلومات بشكل مستمر للفريق المركزي "كور تيم" حول الديناميات الجنسانية المتصلة بإطار العملية الانتخابية في منطقة مراقبتهم، بما في ذلك معلومات حول عدد ونسبة النساء المرشحات واللواتي تم اختيارهن كممثلات، والتشكيلة بناء على الجنس، داخل الإدارة الانتخابية الإقليمية والمحلية والتركيبية بناء على الجنس بالنسبة للإحصاء الانتخابي، فضلا عن قضايا أخرى.

● مراقبو الانتخابات للمدى القصير

يقوم مراقبو الانتخابات للمدى القصير بإطلاع بعثة مراقبة الانتخابات حول تركيبة الموائد الانتخابية بناء على الجنس، بالإضافة إلى مستويات مشاركة الرجال والنساء كمقترعين في يوم الانتخابات ومؤشرات التصويت الأسري والحالات التي لا يحترم فيها الطابع السري والفردي لتصويت النساء بالإضافة إلى باقي الإشكالات التي قد تبرز خلال يوم الاقتراع.

ما زالت النساء في السياق العالمي الراهن يتعرضن لتمييز خطير ضمن العملية الانتخابية، سواء كمرشحات أو ناخبات أو أعضاء في المجتمع المدني، حيث يتم تقليص حقوقهن الانتخابية بشكل كبير. والحاصل أن علاقات القوة الموجودة بين الرجال والنساء، تضيف الاستمرارية على نظام هيمنة يفهم السياسة كمجال محصور على الذكور، ويحكم على النساء بالإقصاء الاجتماعي ويحصرهن في المجال المنزلي.

إلا أن النساء تمثلن قرابة نصف السكان في العالم ومن العدل أن يتم تمثيلهن بشكل لائق في مؤسسات الحكم وأن تستطعن المشاركة بشكل فعلي في العملية الانتخابية. وعلى الرغم من المصاعب الكبرى التي تواجههن، فإن العديد من النساء في مختلف أنحاء العالم ما زلن يناضلن بإصرار من أجل المساواة الجنسانية. وتلتزم جمعيات النساء من أجل الاعتراف بحقوقهن وواحترامها، حيث أن النساء المرشحات يجتهدن من أجل تجاوز مختلف أوجه التمييز الذي يطالهن في كافة مراحل العملية الانتخابية حتى ينجحن في أن يتم اختيارهن كممثلات سياسيات، وتقوم الناخبات بكل ما في وسعهن من أجل ممارسة حقهن في التصويت بشكل فعلي، على الرغم من الضغوط والتحرشات التي تعترضهن بشكل دائم... إذ أن الرؤية الأبوية للعملية الانتخابية، والتي تقلص حقوق النساء، ما فتئت الشكوك تحوم حولها بدافع المفاهيم الاجتماعية الناشئة، وذلك لصالح المساواة بين الرجال والنساء، كما تنص على ذلك المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

ومن هذا المنطلق فإن مراقبة الانتخابات تسهم في إنجاز انتخابات إشراكية من المنظور الجنساني، مع الأخذ بعين الاعتبار اللامساواة الجنسانية في إطار العمليات الانتخابية وتقديم توصيات من شأنها تأمين مشاركة متساوية بين الرجال والنساء في الانتخابات المستقبلية. والحاصل أنه ليس بالأمر الهين، ولاسيما أن اللامساواة بين الرجال والنساء قد تكون في بعض الأحيان مستترة أو مطبّعة ضمن بنية اجتماعية مجنّسة. ويشار إلى أن منهجيات مراقبة الانتخابات لدى منظمات مثل الاتحاد الأوروبي و منظمة الأمن والتعاون ومكتب (OIDD) تمثل في حد ذاتها أداة ثمينة من أجل تيسير عملية تبيان اللامساواة الجنسانية في العمليات الانتخابية. كما أنه حتى يتسنى الوقوف على أوجه اللامساواة هذه من خلال المراقبة، لابد للمراقب من التحلي بروية ناعدة للعملية الانتخابية من المنظور الجنساني والحس المنطقي.



الانتخابات الفيدرالية، المكسيك 2018

عشرون. مراقبة وسائل الإعلام خلال فترة الانتخابات

شابيير ميلان

مستشار في الانتخابات وأستاذ في كلية الحقوق بجامعة جيريونا

تمثل وسائل الإعلام نقطة تتقاطع فيها حقوق الفاعلين الثلاثة الرئيسيين في أي انتخابات، أي حق الناخبين في التصويت عن علم وحق المرشحين والأحزاب السياسية في التعريف ببرامجهم بالنسبة للناخبين وحق وسائل الإعلام نفسها في الإعلام بدون قيود غير سليمة. وبالتالي فإن أي عملية انتخابية تتجاهل وسائل الإعلام، تكون قد أغفلت مكوّنا رئيسيا في الانتخابات. كما أن غياب الاستقلالية والحرية لدى وسائل الإعلام أو وحدوية خطها التحريري، قد يؤثر بشكل جدي على نوعية الانتخابات.

ولكل هذه الأسباب، فإنها عديدة بعثات المراقبة الوطنية والدولية التي تشمل وحدات لتتبع وسائل الإعلام، ترمي إلى فحص دور وسائل الإعلام خلال الحملة الانتخابية.

1. تقييم الإطار القانوني

وعلى شاكلة الطريقة التي يتم بها تقييم جوانب أخرى من الانتخابات، فإن وحدة تتبع وسائل الإعلام التابعة لبعثة مراقبة الانتخابات، ستعكف على فحص ما إذا كان يتم احترام الواجبات الدولية للبلد المعني في مجال وسائل الإعلام. وعلى الصعيد العملي، يعني هذا أن أولى مهام المسؤول عن عملية التتبع، تتمثل في تحديد المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتصلة بوسائل الإعلام، التي أقدم البلد المعني على توقيعها والتحقق مما إذا كان يتم الوفاء بها. حيث أن تلك الأدوات الدولية، بعدما يتم التوقيع والمصادقة عليها، تصبح بمثابة القوانين الوطنية. وليس من السهل دائما القيام بذلك التقييم، إذ أن المشكل يكمن في كون المعاهدات يتم صياغتها بأسلوب معمم لا يخوض في تفاصيل العملية.

وبعد ذلك يقوم محلل وسائل الإعلام بتحديد ما إذا كانت التشريعات الوطنية في مجال وسائل الإعلام منسجمة مع الالتزامات الدولية التي تعهد بها البلد. كما سيقوم بتقييم ما إذا كان يتم احترامها وإذا ما كان يسمح لوسائل الإعلام ممارسة عملها بحرية وفعالية. وبخلاف الوسائل الدولية، فإن القوانين الوطنية واللوائح/القوانين التطبيقية التي يتم إصدارها بمناسبة الانتخابات، قد تنظم أنشطة محددة جدا لوسائل الإعلام خلال الانتخابات، مثل واجب عدم إصدار دعاية لصالح أي من المرشحين خلال فترة التفكير أو قواعد نشر الاستطلاعات أو التعاقد بالنسبة للدعاية الانتخابية.

كما تقوم وحدة تتبع وسائل الإعلام بتقييم مدى تنفيذ النُظم التي ليست لها درجة قانون، مثل المواثيق الأخلاقية أو الاتفاقات التي تم إبرامها طوعا من طرف وسائل الإعلام، والتي تلتزم باحترامها رغم عدم تعرضها لأي عواقب قانونية في حال عدم القيام بذلك.

وفي نهاية المطاف، فإن الانتخابات قد تنبثق عن حالات غير مرتقبة أو منظمة من طرف القوانين، وكثيرا ما تحصل هذه الحالات في أوساط وسائل الإعلام التي تشهد تغيرا تكنولوجيا مستمرا مثلما يحصل في الوقت الراهن. مثلا، هل بإمكان السلطة الانتخابية أن تتخذ إجراءات قانونية ضد مواطن من البلد أو أجنبي في حال قيامه بدعاية عبر شبكة الإنترنت، لمرشح ما، بعد انتهاء الفترة التي ينص عليها القانون لذلك؟

وفي الحالات التي لا تقوم فيها القوانين الوطنية بتنظيم أي نشاط متصل بوسائل الإعلام، فإن أمام الخبير خياران من أجل تقييمه، فإما أن يستنبط من الأدوات القانونية الدولية كيف هي الممارسة السلمية أو أن يلجأ إلى ما يعتبر ممارسة جيدة في بلدان أخرى.

ويشار إلى أن العديد من المعاهدات الدولية مثل "الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية" (1996)، و"الاتفاقية الأوروبية من أجل حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية" (1950) أو "الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان" (1969)، والتي تتفهم التقييد الذي قد يطال بعض الحقوق المرتبطة بحرية التعبير لكن دائما شرط ضرورة ذلك للمجتمع الديمقراطي وأن ينص عليه القانون وترمي إلى حماية مصالح اجتماعية مثل الأمن الوطني والنظام العام أو حقوق وحريات آخرين.

ومن هذه القيود قد يستتبط مثلا ما إذا كان مشروعا أو مقبولا تغريم مواطن يطلب عبر شبكة الإنترنت التصويت على مرشح ما عقب انتهاء الحملة الانتخابية. وقبل القيام بفحص من هذا القبيل بخصوص ممارسة ماء، ينبغي للخبير أن يتبين ما إذا كان البلد قد وقّع وصادق على المعاهدة المشار إليها. وفي حال عدم حصول التوقيع، فإن التنويه بمعاهدة لم يصادق عليها البلد المعني، يجب أن يتم بحذر، على سبيل الإشارة إلى ممارسة مقبولة في بلدان أخرى أو حتى قارات أخرى.

وفي حال عدم وجود أداة قانونية دولية يحال عليها، يمكن اللجوء إلى تحليل الممارسة التي تمت دراستها في سياقات أخرى، وإذا أمكن في بلدان من جوار البلد المضيف، مع اعتبار إذا ما كانت تلك الممارسات تحظى بما يكفي من التوافق الاجتماعي، سواء على صعيد مختلف الأحزاب أو منظمات المجتمع المدني.

2. تتبع أو مراقبة وسائل الإعلام

وعلاوة على تقييم الإطار القانوني الذي تعمل فيه وسائل الإعلام في البلد المعني، ينبغي لخبير وسائل الإعلام فحص عينة من وسائل الإعلام لكي يرى ما إذا كانت هذه الأخيرة تقوم بالإخبار بشكل متوازن نسبيا وغير منحاز بخصوص مختلف المرشحين الذين يشاركون في الانتخابات.

والأداة المنهجية التي يعتمد عليها في هذه الحالة هي تحليل المضامين، الذي يمثل تقنية للبحث تتصل بالعلوم الاجتماعية، وتتمثل في الحصول على إحصائيات انطلاقا من أي نص، سواء كان مكتوبا أو شفويا، من خلال اتباع إجراء تشفير صارم ومنتظم. وتسمح هذه الأداة في إطار بعثة مراقبة الانتخابات، بتقييم إلى أي حد تخصص وسائل الإعلام في البلد المعني، للمرشحين الرئيسيين، مساحة (بالنسبة للصحافة المكتوبة)، أو مدة زمنية (بالنسبة للإذاعة والتلفزيون)، يتناسبان مع الدعم الاجتماعي الذي يتمتعون به أو التطلعات المعقولة في الحصول على تمثيل سياسي في الانتخابات. ويشار إلى أن أسئلة من هذا الصنف تكتسي أهمية بالغة ليس فقط لكون القانون يلزم في بعض الأحيان وسائل الإعلام بعدم الانحياز والتوازن، بل لأن انحياز وسائل الإعلام أو غياب التعددية لديها، قد يؤثر على مبدأ عام في أي انتخابات ديمقراطية، وهو مبدأ المساواة في الفرص بالنسبة للمرشحين أو حق الناخبين في الحصول على معلومات جيدة لممارسة التصويت عن دراية كما شهدنا من قبل.

إن القيام بتحليل مضامين وسائل الإعلام خلال الحملة الانتخابية يمثل عملية تمارسها بعثات مراقبة الانتخابات بشكل اعتيادي على مدى السنوات الـ 30 الأخيرة، لكنها ما زالت تتوقف على عدد من القرارات المستندة إلى أساس، من طرف خبير وسائل الإعلام. وترتبط هذه القرارات بعدد من العوامل مثل الميزانية المخصصة والبنية التحتية لوسائل الاتصالات في البلد أو عدد وسائل الإعلام الموجودة في البلد.

والآن سنعرض بعجالة للقرارات الرئيسية التي ينبغي لمحلل وسائل الإعلام أن يتخذها والعوامل التي يجب أن يأخذها بعين الاعتبار في ذلك.

1.2. المعدات التقنية والفريق البشري

تنوقف طبيعة تحليل مضامين وسائل الإعلام في جزء منها على الفريق التقني والبشري الموجود في البعثة، والذي يرتبط بدوره بالميزانية المخصصة لها.

ف عندما يكون الوقت قصيرا أمام بعثة المراقبة، فإن مهمة تحليل وسائل الإعلام لا يقوم بها شخص واحد (محلل الإعلام)، بل فريق وإن كان صغيرا. فمثلا في بعثات الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن عدد الأشخاص المعيّنين لمتابعة وسائل الإعلام قد يتراوح ما بين 4 و8 وذلك وفق ظروف البلد، ولاسيما عدد وسائل الإعلام التي تقرر فحصها.

ويشار إلى أن محلل وسائل الإعلام هو عضو في الفريق المركزي "كورتيم" لبعثة مراقبة الانتخابات، بينما يتم التعاقد مع المراقبين في نفس البلد المضيف. وهؤلاء الأشخاص قد لا يتمتعون بأية تجربة مسبقة في هذا النوع من العمل، لكن من المستحسن أن يكونوا متخرجين من اختصاص له صلة بالعلوم الاجتماعية وأن يكون اطلاعهم واسعا بشأن المشهد السياسي في بلدهم. ومن جانب آخر، لا يعتبر ضروريا ولا مناسبا أن يكون هؤلاء المراقبين من الصحافيين، لأن ذلك قد يعني وجود ميول لديهم أو أفكار مسبقة منبثقة عن مزاولتهم المهنية، بخصوص بعض وسائل الإعلام، الأمر الذي قد يدفعهم إلى القيام بتحليل غير موضوعي.

وأما بالنسبة للمعدات التقنية الضرورية لعملية تتبع الوسائل الإعلامية، فهذه قائمة بالضروري منها.

1. نسخ من الصحف واليوميات (والمجلات) التي يزعم تحليلها.
 2. أجهزة راديو وتلفزيون مع مسجلات داخلية أو خارجية. وكبديل عن أجهزة الراديو والتلفزيون يمكن استخدام حواسيب قادرة على التقاط البث الإذاعي والتلفزيوني، وتسجيل البث في ساعات يتم تحديدها مسبقا. وفي حال استعمال الحواسيب، من الأحسن أن تكون نقالة، حيث أن بطارياتها تسمح باستمرارية البث والتسجيل في حال انقطاع الإمداد الكهربائي. وإذا لم تسمح الميزانية باقتناء الحواسيب أو أنها لا توجد في البلد، فلا بد من اعتبار إمكانية اشتراء أجهزة لإدامة الكهرباء أو مولدات كهربائية لتأمين استقبال وتسجيل البث في حال انقطاع الكهرباء.
- إن السلبية الوحيدة المترتبة عن اقتناء الحواسيب من أجل تسجيل الإذاعة والتلفزيون، هي أنها حتى يتسنى تسجيل عدة قنوات إذاعية وتلفزيونية في وقت واحد لا بد من استعمال حاسوب لكل قناة (حيث لا يوجد بعد برنامج معلوماتي يسمح باستقبال وتسجيل أكثر من قناة واحدة سواء للتلفزيون أو الراديو، في الآن نفسه). كما يجب الأخذ بعين

الاعتبار سلبيات استعمال نفس الحواسيب لتسجيل التشفيرة وتسجيل القنوات. ومن المشاكل التي تبرز حين استعمال هذه الوظائف في نفس الوقت، الحاجة المحتملة لذاكرة "رام" إضافية.

3. مساطر من أجل قياس المساحات المخصصة للأخبار في الصحافة المكتوبة.
4. جهاز لقياس الوقت (كرونوميتر) من أجل قياس مدة الأخبار المسجلة في الإذاعة والتلفزيون.
5. سماعات من أجل الاستماع إلى التسجيلات الإذاعية والتلفزيونية.
6. حواسيب لتسجيل التشفيرة التي تم إنجازها بالنسبة للأخبار المختارة.
7. برامج معلوماتية مكتبية (معالج نصوص وبرنامج حسابات على الأقل)، فضلا عن برامج للتسجيل والنشر السمعي-البصري.
8. معدات مكتبية، ولاسيما الورق والأقلام والمؤرشفات من أجل إيداع عمل التشفير وأقراص دي في دي جديدة من أجل تخزين تسجيلات الراديو والتلفزيون (أو استخراج نسخ منها من القرص الرئيسي للحواسيب).

2.2. اختيار عينة من وسائل الإعلام

من بين القرارات الهامة التي يجب أن يتخذها المحلل الإعلامي، اختيار وسائل الإعلام التي سيتم تتبعها بكل تفصيل ودقة. ويتوقف القرار على عدد المراقبين الجاهزين للقيام بالتحليل وخصائص البلد. وفي كل الأحوال، فإنه بغض النظر عن حجم البلد، يكاد يكون مستحيلا تأمين تغطية دقيقة لكافة وسائل الإعلام الوطنية على مدى ساعات البث، وإن كان البلد صغيرا وعدد المراقبين كثيرا. وبالتالي لا بد من اختيار بعضها فقط ومن أجل ذلك لا بد من توفر الموارد الكافية لكن أيضا وفق معايير معينة.

ويعتبر المعيار الأساسي هو واجبات وسائل الإعلام، حيث نجد في بعض البلدان، الدستور أو قوانين من درجة أقل، تنص على عدم انحياز وسائل الإعلام وتوازنها. وفي بعض الأحيان فإنها القوانين الانتخابية هي التي تملئ الواجبات التي ترتبط بظروف نشر وبث الدعاية الانتخابية أو أنها تشير أيضا بشكل أكثر عموما إلى التغطية الإخبارية.

وعلى الرغم من أن القوانين ليست شديدة الصراحة بشأن واجبات وسائل الإعلام (فعادة ما تكون دقيقة بخصوص الدعاية الانتخابية ولكن ليس بخصوص المضامين التحريرية)، فمن المفهوم أن وسائل الإعلام التابعة للدولة يجب أن تظل بشكل خاص، غير منحازة، نظرا لكونها

تُمَوَّل من ميزانية الدولة أو أموال أخرى عمومية، سواء كان ذلك بشكل كامل أو جزئي. وهذا يعني أنه يتوجب على هذه الوسائل الإخبارية أن تقدم فضاءات متماثلة في برمجتها خلال الحملة الانتخابية بالنسبة لمختلف الترشيحات، وعلى الأقل بالنسبة لمن لهم إمكانات معقولة ومتماثلة في أن يتم انتخابهم، وهو الأمر الذي جرت العادة في قياسه بنتائجهم في الانتخابات السابقة.

وعلاوة على وسائل الإعلام التابعة للدولة، فهناك مبدأ يفيد أن الوسائل السمعية البصرية (الإذاعة والتلفزيون)، سواء كانت عمومية أو خاصة، عليها قدر أكبر من الواجبات، مقارنة بالصحافة المكتوبة، وبالتالي عليها المزيد من المعاملة المتساوية، وإن لم تنص القوانين صراحة على ذلك. وأساس هذا المبدأ هو كون الإذاعة والتلفزيون يخضعان في كل البلدان إلى نظام الترخيصات، الذي لا يبرره فقط ضرورة أن تتمتع كل حملة بفضاء إذاعي مقيد ولا تجتاح فضاء الغير ولا أن يجتاحها هذا الأخير، بل أيضا بسبب أن الإذاعة والتلفزة يبتان عبر الأثير، وهذا يعني الفضاء الجوي للبلد، الذي يعتبر ممتلكا عموميا، ما يجعل استعماله يخضع لواجبات عمومية مماثلة لتلك الملقاة على عاتق الوسائل الإخبارية التابعة للدولة، بالنسبة للمساواة والاستقلالية. وبخلاف ذلك فإن قناة الصحافة المكتوبة فإنها تستعمل الورق، الذي يعتبر ممتلكا خاصا ولا ينفذ على الأقل نظريا وهو متاح لكل من يرغب في اقتنائه (أو بالأحرى بالنسبة لمن يملك القدرة على ذلك). وبالتالي فإن فرض شروط على الصحافة المكتوبة، أكثر من منع التحريض على الكراهية أو تهديد أمن الدولة أو معارضة المصالح العامة الأساسية، سيفهم بأنه تقييد لحرية التعبير.

وفي نهاية المطاف، فإن وسائل الإعلام الحكومية (عادة الإذاعة والتلفزيون الحكوميين والصحافة المكتوبة إذًا وُجِدَت)، طالما أنها ممولة من الخزينة العامة، فضلا عن الإذاعة والتلفزيون بوصفهما يشغلان فضاء عموميا، فقد جرت العادة على إدراجهما في عينات وسائل بعثات المراقبة. كما أن العديد من مراقبي وسائل الإعلام يدرجون أيضا عينات من الصحافة المكتوبة، نظرا لأهميتها كوسائل إعلامية هامة في العديد من البلدان (حيث أن الكثير من الإذاعات والتلفزيونات التي تنفق على الموارد في البلدان النامية تكتفي بقراءة الأخبار الواردة في الصحف مستعيضة بذلك عن الصحافيين وكالات الأنباء)، وإن كانت واجباتها خلال الحملة الانتخابية لا تتجاوز الالتزام بقبود البث/النشر الخاصة بالدعاية الانتخابية.

لكن الإذاعات وقنوات التلفزيون العمومية والخاصة بمجملها ليست قليلة. وبالتالي ما هو المعيار الذي يجب إتباعه للقيام باختيار يمكن تغطيته وفق الموارد المتاحة؟ الجواب أن من المعايير التي اعتمدتها في هذا الصدد، عدد المتلقين، حيث أن من المنطقي اختيار القنوات الإذاعية والتلفزيونية التي لها جمهور أكبر، بناء على تأثيرها المحتمل الأكبر من التي تصغرها. لكن التأثير لا يتأتى فقط من خلال حجم الجمهور. حيث أن في بلدان مختلفة، انطلاقا من المنظور الإثنوي-اللغوي، فإن من المنطقي اختيار وسائل إعلامية من لغات بعض المجتمعات المحلية أو مجموعات انتخابية يعتبر سلوكها الانتخابي حيويا بالنسبة للحكم في البلاد.

كما أنه نظرا أيضا للمحدودية الاعتيادية للموارد، سيكون ضروريا تحديد ساعات متابعة قنوات الراديو والتلفزيون المختارة، في الساعات القصوى للمشاهدة أو الاستماع (أي ما يصطلح

عليه في الإنجليزية برايم تايم). وبالتالي فإن ذلك المقطع من التوقيت الذي يجب اختياره وفق النمط الذهني للبلد، ينبغي أن يشمل البرامج الإخبارية الرئيسية أو على الأقل البرامج التي يحتمل أنها الأكثر تأثيراً. ويعتبر نموذجياً التوقيت الذي ينبغي متابعته على نطاق وسائل الإعلام، الذي يتمثل لكافة قنوات الإذاعة والتلفزيون التي تم اختيارها أو على الأقل التي تتشابه بنفس المدة، وإلا فإن من شأن ذلك أن يكون إشكالياً عند مقارنة نتائج الدراسات لمختلف القنوات.

وما العمل مع أنترنت؟ لا تقوم بعثات مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأي متابعة لوسائل الإعلام التي تعمل على شبكة الإنترنت، في الوقت الراهن، ولو أنه كلما اتسع نطاق استعمالها وتأثيرها، سيصعب تبرير إقصائها من الأساليب المعتادة لمراقبة وسائل الإعلام. وتعود الأسباب في عدم متابعة هذه الوسائل إلى ما يلي: أولاً أن الإنترنت لا تخضع إلا لتقنين في حده الأدنى، لدوافع مماثلة لتلك التي رأينا سالفاً بالنسبة للصحافة المكتوبة (عدم التقنين)، وبالتالي فإنه لا معنى لدراسة ما إذا كان بعض المرشحين والأحزاب يستفيدون من تغطية مماثلة من طرف الوسيلة الإعلامية. وفي المقام الثاني، فإنه لا توجد مؤشرات موثوقة لقياس جمهور المتلقين، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان إعداد عينة للمواقع الإلكترونية الأهم. وفي المقام الثالث فإن جمهور الإنترنت في البلدان السائرة في طريق النمو، هم من الطبقات الأعلى على الصعيد الاجتماعي-الاقتصادي، وفي نهاية المطاف فإن منهجية تحليل المضامين ليست مقننة بالنسبة للإنترنت كما هو الحال بالنسبة للصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون.

3.2. ما ينبغي تحليله؟

بعد معرفة عدد المراقبين والقيام باختيار وسائل الإعلام التي تجب متابعتها، فإن الخطوة التالية هي تصميم تحليل المضمون. وبالتالي فإن تحليل المضمون يعني تحديد وحدة التحليل والمتغيرات التي سيتم تسجيلها.

ويشار إلى أن بعثات مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون، التي تقوم بتحليل وسائل الإعلام بشكل منتظم منذ 1990، لديها هذه التعريفات بشكل منظم إلى حد كبير. وتعتبر وحدة التحليل بالنسبة لهذه البعثات، هي الإشارة إلى مرشح أو حزب أو عضو حزب سياسي في وسائل الإعلام التي تم اختيارها. وهذا يعني أنه كلما وجد المراقبون في أي من الوسائل الإعلامية المختارة، أي إشارة أو مرجعية إلى مرشح أو حزب أو عضو في حزب عليهم أن يسجلوا جملة من المتغيرات عن القطعة الصحفية التي وُجِدَت فيها تلك الإشارة. ويتم تسجيل تلك المتغيرات بداية يدوياً في ما يسمى أوراق التشفير⁸ وبعد ذلك يتم نقلها إلى أوراق الحساب حيث تتم معالجتها إحصائياً. ومن بين المتغيرات المذكورة التي يكثر استعمالها، التاريخ واسم وسيلة الإعلام حيث تم العثور على الإشارة المذكورة ونوع القطعة الصحفية التي وجدت فيها (دعاية أو خبر أو افتتاحية أو ريبورتاج أو مقابلة وغير ذلك)، ونوع الفاعل الذي تمت الإشارة إليه (حزب أو عضو في حزب أو مرشح)، والحزب الذي ينتمي إليه الفاعل وجنسه والمساحة بالسنتيمتر المربع

8 يمكن أن نرى نموذجاً من أوراق التشفير في الملحق I من هذا الفصل

التي شغلته الإشارة المذكورة (في حال وجودها في الصحافة المكتوبة)، ونبرة الإشارة أي إذا ما كانت إيجابية أو سلبية أو محايدة بالنسبة للفاعل المشار إليه.

وأهم المتغيرات هما الأخيرتين المشار إليهما أعلاه، أي المساحة أو المدة والنبرة. وأعد هذه المتغيرات ما يتصل بالنبرة، لأنه يتضمن حكماً للمراقب قد يكون ذاتياً. وتعتبر هاتان المتغيرتان حيويتان من أجل الرد على الأسئلة الهامة لمتابعة وسائل الإعلام وهما كالتالي:

هل خصصت أكبر وسائل الإعلام في البلد نفس المساحة/المدة الزمنية لأهم الأحزاب/ المرشحين للانتخابات؟ وفي حال النفي، ما هي الأحزاب السياسية أو من هم المرشحون الذين استفادوا أو تضرروا من جراء ذلك؟

— هل اعتمدت وسائل الإعلام الحكومية المساواة والحياد بخصوص مرشحي الانتخابات؟ وما حال وسائل الإعلام الخاصة؟

— هل اعتمدت وسائل الإعلام الإلكترونية المساواة والحياد بخصوص مرشحي الانتخابات؟ وما حال الصحافة المكتوبة؟

— ما هي النبرة التي استعملتها وسائل الإعلام في إخبارها أو آرائها حول الأحزاب والمرشحين؟ هل هيمنت النبرة الإيجابية أو السلبية أو المحايدة؟ وهل وُجد من بين الأحزاب والمرشحين من تلقى تغطية إعلامية غير متناسبة إيجاباً أو سلباً؟

— كيف تعاملت وسائل الإعلام مع المرشحات مقارنة مع المرشحين؟

— هل وُجد حزب ما من بين عينة وسائل الإعلام التي تم انتقاؤها، حاز على حصة الأسد من الدعاية الانتخابية؟

— وخلاصة القول، إن الرد على هذه الأسئلة يعني أن نرى إلى أي حد كانت وسائل الإعلام في البلد المراقب، تتحلى بالمساواة والحياد خلال الحملة الانتخابية، أي أن نرى ما إذا منحت لكبار المرشحين والأحزاب السياسية تغطية متساوية على الصعيد الكمي (المساحة أو المدة الزمنية) والنوعي (الإيجابية أو السلبية أو الحياد).

— ويعتبر تحليل المضمون أداة شديدة القوة لكونها تسمح بالرد على هذه الأسئلة بشكل دقيق ومن خلال نسب محددة. وهنا تكمن أهمية منح مراقبي الوسائل الإعلامية تكويناً صارماً يستند إلى القواعد التي حددها خبير الإعلام، كتابةً، بشكل يمكن أي شخص له الرغبة في مساهلة تحليل المضمون والوصول إلى نفس الاستنتاجات.

— وعلاوة على التكوين، يعتبر القيام باختبارات دورية عن الموثوقية، من بين وسائل قياس جودة التحليل. ويجب أن تعنى بالموثوقية الداخلية والخارجية. ويتمثل ذلك على الصعيد الداخلي في تقديم المواد التي تم ترميزها إلى مراقب وسائل الإعلام من أجل إعادة ترميزها. وعلى الصعيد الخارجي، حيث أن أفراد الفريق يقومون بترميز المواد التي سبق ترميزها

من طرف زملائهم في وقت سابق. وفي كلتا الحالتين ينبغي أن يوجد توافق معقول، بالإمكان تحديده بشكل عام في نسبة 80%. وفي حال عدم الوصول إلى هذه الدرجة من التوافق، لا بد من إجراء مزيد من حصص التكوين والاختبار بقدر أكبر. كما ينبغي القيام بهذه الاختبارات خلال الفترة التأهيلية للمراقبين، الأمر الذي قد يستغرق ما بين ثلاثة أيام وأسبوع، وفق الوقت المتاح، وذلك بهدف تقادي حصول أخطاء جسيمة لا يمكن تصحيحها.

3. أنشطة مراقبة وسائل الإعلام

يدفع تقييم المحيط القانوني لوسائل الإعلام وتحليل مضامينها، المراقب لها، لكي يتخذ موقفا بشأن جملة من القضايا، يتصل بعضها بدور الهيئات المشرفة على وسائل الإعلام خلال الانتخابات ومدى مناسبة قوانين النشر والبيث على صعيد الدعاية الانتخابية ومدى تطبيقها، علاوة على القيام باستطلاعات و نقاشات وتحديد فترة للتفكير.

كما يجب على محلل وسائل الإعلام أن يقيم دور الهيئة المشرفة على تطبيق القوانين في مجال وسائل الإعلام خلال الانتخابات. وقد تكون الهيئة المذكورة إحدى الجهات الثلاثة التالية: الإدارة الانتخابية المستقلة التي لها صلاحيات في هذا المجال أو لجنة وسائل الإعلام وهي هيئة مستقلة أيضا ودائما أو أنها فرع متخصص من الإدارة الانتخابية يتم تفعيلها بمناسبة إجراء الانتخابات أو أن تكون في نهاية المطاف الهيئة الوطنية للاتصالات، أي الهيئة الحكومية التي تقوم عادة بمنح تراخيص البيث للإذاعة والتلفزيون، والتي تعنى في بعض البلدان أيضا بالإشراف على وسائل الإعلام خلال الفترات الانتخابية. وبصرف النظر عن الصيغة التي تكون عليها هذه الهيئة فإن عليها أن تمارس مهامها باستقلالية وتتخذ قراراتها برابطة جأش.

وبخصوص قوانين نشر الدعاية الانتخابية، هناك نقاش دائم بين الذين يدافعون على درجات مختلفة من تقليص الدعاية والتي قد تتفاوت ما بين حظر اشتراء الدعاية إلى التحرير الشامل. وبموازاة النقاش القائم، فإن تقليص الدعاية من الممارسات الجارية في كل بلدان العالم ويتم تبريره بمبدأ المساواة في الفرص، بمعنى أن عدم تقليص الدعاية سيمنح امتيازاً هائلاً للمرشحين الذين يحظون بمزيد من الموارد المالية. لكن يحتم تقليص الدعاية الانتخابية الاستناد في ذلك إلى قوانين واضحة ومتساوية بالنسبة لجميع الترشيحات، كما يجب مراقبة النظام مراقبة شفاف وفعال.

ويشار إلى أن الاستطلاعات والنقاشات تمثل جزءاً من طقوس الحملات الانتخابية المعاصرة، حيث أن كليهما قد يبرز شكوكاً أو جوانب نزاعية وقد تدفع المحلل الانتخابي الذي يعمل ضمن بعثة مراقبة انتخابية إلى إصدار رأي عارف.

حيث تعتبر الاستطلاعات بمثابة أداة كلاسيكية للعلوم الاجتماعية لا تتحلى دائما بالدقة على صعيد النتائج الانتخابية، وذلك لكون الرأي العام قد يتغير ما بين لحظة إجراء الاستطلاع وعقد

الانتخابات، أو بسبب حصول عيوب فنية أو تلاعبات. وينبغي للاستطلاعات أن تستند إلى قواعد أخلاقية في حدودها الدنيا بالنسبة لإنجازها ونشرها (وتوجد قوانين مرجعية بالنسبة لكبرى المنظمات الدولية، من أجل دراسة الرأي العام مثل إيسومار وأبور ووابور (ESOMAR و AAPOR و WAPOR)، كما على الصعيد النشر التي كثيرا ما يتم تحديدها في الزمن على فترات متغيرة تتراوح ما بين يوم واحد وأكثر قبل إجراء الانتخابات والتي قد تمتد إلى شهر أو عدة أشهر.

كما أن الاستطلاعات التي تجري قرب صناديق الاقتراع (والتي تسمى أيضا إيكسيت بولز (exit polls)، تعتبر حالة خاصة لكونها تجري خلال نفس اليوم الانتخابي وتمثل تحديات هامة جدا على الصعيد المنهجي بسبب السرعة التي تتم بها ويتم بها تأويلها ونظرا للضغوط الجسيمة على الناخبين الذين قد لا يصرحون بصوتهم الحقيقي وذلك لعدة أسباب. وفي غالب الأحيان ما لا يتم الترخيص بنشر نتائج الاستطلاعات التي تجري قرب صناديق الاقتراع إلى غاية ظهور أوائل المعطيات المؤقتة الصادرة عن السلطة الانتخابية، وإن كان واردا أيضا نشر تلك النتائج بعد إغلاق مراكز الاقتراع.

وبالنسبة للنقاشات فإن المشكل الرئيس الذي يعترضها هو الحاجة المتكررة لإقضاء بعض المرشحين من أجل ضمان سلاسة النقاش وتأمين تبادل حقيقي للأفكار. وطبعاً فإن الحل المثالي هو أن تتحلى النقاشات بأكثر قدر من التشاركية، ولا سيما عندما تكون بمبادرة هيئة عمومية. وفي حال ضرورة إقضاء بعض المرشحين بسبب كثرة عدد المشاركين فيجب الاستناد إلى معايير واضحة وصريحة ومعقولة بالنسبة للإقضاء.

وفي نهاية المطاف، فإن فترة التفكير قد تطرح أيضا عددا من الإشكالات بسبب صعوبة تحديد ماهية النشاط الانتخابي، حيث أنه لا توجد قواعد تتصل بمدتها والجانب الوحيد الذي يسهل فيه الوصول إلى توافق هو تعليق الدعاية الانتخابية، ولكن ذلك لا يشمل صيغا أخرى من التواصل السياسي التي قد تؤثر على التصويت لفائدة خيار ما بشكل مستتر نسبيا.

4. الملحق الإعلامي ومراقبو المدى الطويل ومحلل وسائل الإعلام.

ربما قد يكون أقرب عضو في الفريق المركزي "كورتيم" لبعثة مراقبة الانتخابات، من المحلل الإعلامي هو الملحق الإعلامي. حيث أنه يكون قريبا منه ، إلى درجة أن في بعض الحالات يكون الشخص الذي يقوم بتحليل الوسائل الإعلامية والذي يقوم بأنشطة الصحافة في البعثات المراقبة للانتخابات في الاتحاد الأوروبي هو نفس الشخص.

لكن لا يوصى بهذه الازدواجية في المهام، لسببين رئيسيين. في المقام الأول، كون عبء العمل ثقيل جدا لكي يقع على كاهل شخص واحد، وفي المقام الثاني، كون أهداف أنشطة تحليل الوسائل الإعلامية ووظائف الإعلام متباينة بل أنها متعارضة. والحال أنه إذا كانت وظيفة رئيس

الإعلام تتمثل في الحصول على أحسن وأوسع تغطية ممكنة لنشاطات بعثة مراقبة الانتخابات، فإن ذلك لا ينسجم كثيرا مع القيام بتقييم حول مدى توازن وموضوعية التغطية الإعلامية التي تقوم بها بعض وسائل الإعلام التي يطلب منها تلك التغطية والتي يُحرص على جودة علاقات العمل معها من أجل ذلك الغرض، ولاسيما كون نتائج التقييم ستكون عمومية وقد لا تكون لصالح وسائل الإعلام المذكورة، الأمر الذي قد يفضي إلى تعارض مصالح واضح.

وكمسؤولين عن البعثة على الصعيد الإقليمي، فإن مراقبي المدى الطويل قد يجمعون معلومات مفيدة لصالح المحلل الإعلامي، الذي عادة ما يقوم بتحليله استنادا فقط إلى مراقبة وسائل الإعلام على الصعيد الوطني. من جهتهم فإن مراقبي المدى الطويل ليست لديهم الموارد ولا المعارف التي تؤهلهم للقيام بتحليل تلك المضامين، لكن بمساعدة المحلل الإعلامي فإن بمقدورهم القيام بتشخيص لحالة ودور وسائل الإعلام على الصعيد المحلي، والذي يمكن إدراجه في التقرير الخاص بوسائل الإعلام. وبالتالي فإن باستطاعة مراقبي المدى الطويل أن يتحولوا إلى أعين لبعثات المراقبة على الصعيد المحلي، بخصوص وسائل الإعلام. وينبغي للمحلل أن يوجههم في تحليل وسائل الإعلام، مثلا، من خلال تزويدهم باستمارة استفسار نصف مهيكول وأساسي حتى يتمكن هؤلاء من توجيهه إلى مختلف وسائل الإعلام الرئيسية في مجالهم الجغرافي. وتشمل تلك الاستفسارات أسئلة أساسية حول قضايا مثل احترام حرية التعبير لدى وسائل الإعلام وعلاقات الحملات الانتخابية مع الأحزاب والحركات الاجتماعية وسياساتها بالنسبة لنشر/بث الدعاية الانتخابية وغير ذلك. وفي حال تصميم وإدارة وتحليل هذه الاستفسارات بشكل منتظم وصارم، فإنها قد تساعد على توسيع نطاق رؤية المحلل لوسائل الإعلام، حيث تعمل على إثراء تحليله وتقاريره.

5. تقرير وسائل الإعلام

تشمل التقارير الأولية والنهائية لبعثات مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون دائما فصولا خاصة بوسائل الإعلام. حيث يشمل التقرير الأولي، كما هو الشأن بالنسبة للجوانب الأخرى المتعلقة بتحليل البعثة، ملخصا باستنتاجات مراقبة وسائل الإعلام، يتم نشره يوما أو يومين بعد الانتخابات وهو شبيه بشكل عام في خلاصاته بما يرد في التقرير النهائي. وتتجسد خاصية التقرير النهائي في كونه أكثر تفصيلا. حيث أنه فضلا عن الاستنتاجات الأساسية للتحليل، غالبا ما يضم مشهدا للمسرح الإعلامي في البلد، حيث تتبلور كبريات شركات الإعلام ويتم توصيف سمات استهلاك وسائل الإعلام في البلد وتركيبه قطاعه الإعلامي، كما يتم تحليل القوانين الرئيسية التي تطل وسائل الإعلام ويشمل إحصائيات وبيانات تحليلية لوسائل الإعلام، الأمر الذي لا يسعه التقرير الأولي إلا إيجازا.

وبعيدا عن هاتين المحطتين الرئيسيتين لدى بعثة مراقبة الانتخابات، يمكن أن تحصل ظروف استثنائية تدفع البعثة إلى الإدلاء بتصريح حول ظرفية ما لها علاقة بوسائل الإعلام. لكن هذه الظروف ليست اعتيادية ويرتبط قرار التصريح من عدمه بمدى قابلية الفريق المركزي للبعثة

”كور تيم“ للتعاطي مع وسائل الإعلام، والأهمية الخاصة التي تكتسبها وسائل الإعلام في البلاد أو الاختيار الخاص وجدية الأحداث التي تدفع في اتجاه تصريح البعثة. وقد تكون هذه الظروف مثل اختطاف صحفيين أو الاعتداء عليهم أو خرق سافر لمقتضى هام له علاقة بوسائل الإعلام وتكراره.

6. التحديات المستقبلية لمراقبة وسائل الإعلام

لقد وصّنا في هذا المقال الروتينات الأساسية لمراقبة وسائل الإعلام وفق ما تقوم به المنظمتان الدوليتان اللتان لهما أكبر حظ من التجربة في هذا المجال وهما الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويمكن تطبيق تلك الروتينات مع التغييرات المنطقية لطريقة عملها، من طرف منظمات أخرى للمراقبة الدولية أو الوطنية. وكما أسلفنا، فإن أنشطة مراقبة وسائل الإعلام تم تقنينها من خلال ممارسة المراقبة على مدى السنوات الثلاثين (30) الأخيرة، وكما يحصل في مجالات أخرى للحياة الاجتماعية المعاصرة، فإن نجاعتها أصبحت موضع تساؤل بسبب ظهور وتعاظم أهمية شبكة الإنترنت.

ولم يعد مبررا إقصاء الإنترنت من عينات وسائل الإعلام التي ينبغي تحليل مضامينها، وذلك لاتساع نطاق استعمالها إلى كافة المجموعات الاجتماعية-الاقتصادية. حيث أن الإنترنت أصبحت أكثر من وسيلة إعلام إضافية، لكونها قناة تستعملها كافة الوسائل الإعلامية التقليدية (من صحافة وإذاعة وتلفزيون)، بعدما تطرأ عليها تحولات هامة. كما أن الإنترنت تقوم بكسر الحدود على صعيد الدولة القطرية وتشكك في مدى تطبيقية العديد من القوانين الاعتيادية المتصلة بالانتخابات. والسؤال هو، من يمكنه تفادي استعمال ”مقدم خدمات“ (سيرفير) كامن في بلد أجنبي لاحتضان نقاش أو دعاية لصالح مرشح ما (أو بشكل عدواني مناهض له)؟ ، داخل أو خارج حدود الحملة الانتخابية؟ أو أن يتم نشر نتائج الاستطلاعات قبل إغلاق مراكز الاقتراع؟ وبالتالي فمما لا شك فيه أن مراقبة الانتخابات ولاسيما ما يتعلق بمراقبة وسائل الإعلام، مطالبة بتغيير ممارساتها من أجل مواكبة ما يسمى بالمجتمع-الشبكة.

المفوضية الأوروبية (2008) (النسخة الثانية):

Manual de Observación Electoral de la Unión Europea. Bruselas:
.NEEDS

المفوضية الأوروبية (2010) (النسخة الثالثة):

Compendio de Normas Internacionales para las Elecciones. Bruselas:
.NEEDS

Lange, Yasha (1999): *Media and Elections Handbook*. Strasbourg:
.Council of Europe Publishing

Neuendorf, Kimberly A. (2002): *The Content Analysis Guidebook*.
.Thousand Oaks (California, USA): Sage Publications

Norris, Robert and Patrick Merloe (2002): *Media Monitoring to Promote Democratic Elections. An NDI Handbook for Citizen Organizations*.
Washington D.C.: National Democratic Institute for International Affairs
(NDI)

OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR) (2007): *Election Observation Handbook* (5th edition). Warsaw:
.OSCE/ODHIR

Riffe, Daniel, Stephen Lacy and Frederick G. Fico (1998): *Analyzing Media Messages. Using Quantitative Content Analysis in Research*. London:
Lawrence Erlbaum

نماذج من الأوراق ومفاتيح الرموز لمتابعة وسائل الإعلام

وفي ما يلي ورقة رموز ومفتاحها.

تعتبر ورقة الرموز بمثابة نموذج يشمل كافة الإشارات التي تطال الفاعلين السياسيين الهامين (المرشحين والأحزاب والمنتمين للأحزاب إلخ...)، التي يعثر عليها مراقب وسائل الإعلام التي تم تعيينها. وبالتالي يجب على المراقب أن يعي ما لا يقل عن ورقة واحدة عن كل يوم ووسيلة إعلام المكلف بها.

يوجد على رأس ورقة الرموز مساحة يتم تعبئتها بالتاريخ ورمز الوسيلة الإعلامية ورمز المراقب. وكل سطر يظهر تحت هذه المساحة يتعلق بإشارة. ويتم اتخاذ نفس عدد المتغيرات بالنسبة لكل إشارة (يظهر في المثل المرفوق هنا، الخاص بالصحافة، المتغيرات المتصلة بالصفحة ونوع الموضوع والفاعل وغيرها).

وبعد ورقة الرموز هناك مفتاح للتعبئة. المفتاح هو عبارة عن قائمة تفصيلية للقيمة الممكنة لكل واحدة من المتغيرات.

وبعد تعبئة ورقة الرموز (من الأحسن يدويا)، ينبغي للمراقب أن ينقل تلك البيانات إلى جدول بيانات (إلكتروني) أو قاعدة بيانات من أجل القيام بالتحليل الإحصائي وإعداد رسوم بيانية.

نموذج

رمز المراقب:	رمز وسيلة الإعلام:						التاريخ (اليوم / الشهر):	
	رمز المراقب:	رمز وسيلة الإعلام:	رمز وسيلة الإعلام:	رمز وسيلة الإعلام:	رمز وسيلة الإعلام:	رمز وسيلة الإعلام:	التاريخ (اليوم / الشهر):	التاريخ (اليوم / الشهر):
1	1	2	3	4	5	6	7	8
2								
3								
4								
5								
6								
7								
8								
9								
10								
11								
12								
13								
14								
15								
16								
17								
18								
19								
20								

مفتاح رموز الصحافة:

التاريخ: يوم النشر. صيغة التاريخ: DD/MM

رمز وسيلة الإعلام: مفتاح النشر الذي تمت مراقبته.

صحافة = 20

إبل نويفو دياريو = 21

لاترينشيرا دي لا نوتيسيا = 22

بولسا دي نوتيسياس = 23

رمز المراقب: اسم المراقب

الصفحة: رقم الصفحة

نوع الموضوع:

دعاية انتخابية (للحزب أو المرشح) = 1

خبر = 2

مقابلة = 3

ريبورتاج = 4

خبر صورة = 5

مقالة رأي = 6

افتتاحية = 7

رسائل القراء = 8

كاريكاتور = 9

الفاعل:

عضو السلطة التنفيذية = 1

يشمل: الرئيس أو نائب الرئيس أو الوزراء أو أي مسؤول رفيع من الحكومة
لا يشمل: الموظفين العموميين/ الخدمة المدنية والفنيين الوزاريين وأعضاء المجلس
الأعلى الانتخابي وعناصر الجيش.

عضو الجمعية الوطنية/ البرلمان = 2

يشمل أي عضو من الجمعية الوطنية بصرف النظر عن حزبه

عمدة أو عضو في المجلس البلدي أو في حكومة المقاطعة (الساحل الأطلسي) = 3

حزب أو إئتلاف (أو أي من أعضائه) = 4

المرشح:

1 = نعم

2 = لا

3 = لا ينبغي (في حال كون الفاعل هو الحزب في مجمله وليس أحد أعضائه)

انتخابات

تشير إلى الانتخابات التي يعتبر فيها الفاعل مرشحا (أم لا)

لا انتخابات أو لا ينبغي = 0 (عندما يكون الفاعل غير مرشح أو أن الفاعل هو الحزب بشكل عام، دون أية علاقة بالانتخابات)

1 = رئاسية

2 = الجمعية الوطنية/ البرلمان

3 = برلمان أمريكا الوسطى

4 = عدة انتخابات

الحزب

FSLN = 1

PLI (بما فيه 2 = MRS)

PLC = 3

ALN = 4

APRE = 5

الجنس

لا ينبغي = 0 (عندما يكون الفاعل هو الحزب وليس واحدا من أعضائه)

1 = أنثى

2 = ذكر

اقتباس

لا يتم الاقتباس حرفيا من كلام الفاعل = 0

يتم الاقتباس حرفيا من كلام الفاعل = 1

المساحة: المساحة المعبر عنها بسم مربع ويكتب فقط الرقم

التبرة (فقط إذا لم تكن دعائية): -1 = سلبي ، 0 = محايد ، +1 = إيجابي

ملاحظات

توصيف قصير لمضمون الموضوع الذي يشمل إشارة إلى فاعل هام.



الانتخابات الرئاسية، سالفادور 2019

الحادي والعشرون. مراقبة شبكات التواصل الاجتماعي

أدارا كوليت رودريغيث-بينيس
مراقبة انتخابية وأخصائية في شبكات التواصل الاجتماعي

ما هي شبكات التواصل الاجتماعي؟⁹

يُعرّف مجمع اللغة الإسبانية "شبكة التواصل الاجتماعي" بأنها منصة اتصالات عالمية رقمية تربط عددًا كبيرًا من المستخدمين.

ويسمح هذا الربط العالمي بين عدة مستخدمين من بلدان مختلفة بتشكيل مجتمعات افتراضية تطورت نحو آليات لجمع البيانات وإطلاق المعلومات المضللة والدعاية.

⁹ تمت كتابة هذا الفصل من الدليل استنادًا إلى المنشورات التي أصدرها الاتحاد الأوروبي والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية التعبير و"معهد المجتمع المفتوح للسياسة الأوروبية" Open Society European Policy Institute و"لندعم الديمقراطية" Supporting Democracy ومنظمة تقارير الديمقراطية الدولية (DRI) والمعهد الوطني الديمقراطي NDI و IFES و مركز كارتر و مؤسسة Media4Democracy ومنظمة اليونسكو ولجنة البندقية.

كما أن انتشار الخدع والمعلومات المضللة عبر الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وخاصة خلال فترات الحملة الانتخابية، فضلاً عن عدم وجود آليات لتخفيف هذه الممارسة، أصبح يمثل واقعا ملموسا على الصعيد العالمي. وقد رأيت بعثات مراقبة الانتخابات الحاجة إلى مراقبة هذه الاستخدامات التي لها تأثير كبير على نتائج الانتخابات وعلى حق الناخبين في الحصول على معلومات صادقة دون شوائب. يجب على مكاتب مراقبة الانتخابات الإصرار بشكل متزايد على تحليل اتصالات الحملة عبر الإنترنت - لا سيما من وسائل التواصل الاجتماعي - ضمن منهجية مراقبة الانتخابات لتقييم ما إذا كان يتم الالتزام بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الانتخابات الديمقراطية على الإنترنت.

مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي

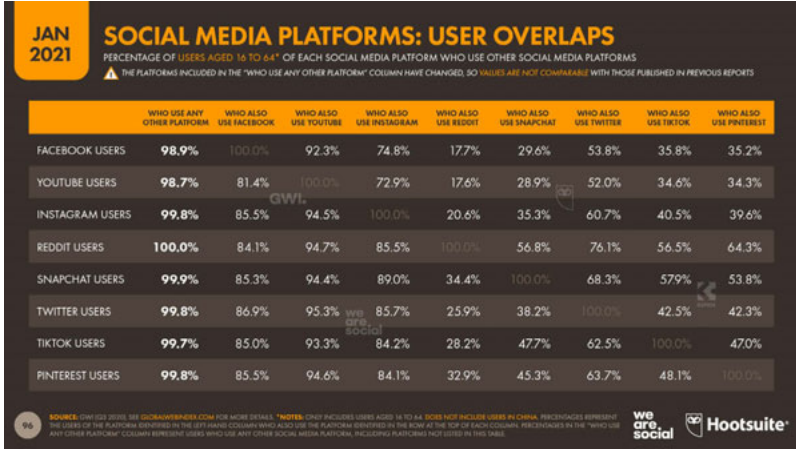
ارتفع عدد مستخدمي إنترنت في 2021 على الصعيد العالمي بحدود 7,3% مقارنة بالسنة السابقة.

حسب التقرير الرقمي 2021 الذي أعدته كل من We Are Social و Hootsuite ، يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت حالياً 4,66 مليار مستخدم ، وهو ما يمثل 59.5 في المائة من السكان في العالم (7.83 مليار شخص). ووفقاً لنفس التقرير ، فقد أصبح 8.1 مليون إسباني مستخدمين نشطين لشبكات التواصل الاجتماعي في العام الماضي ويستخدم 80 بالمائة من السكان منصات الإنترنت.

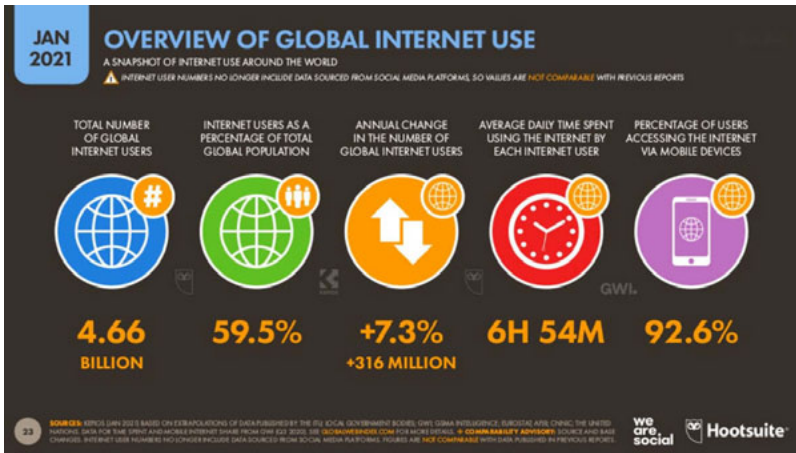


وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لا تزال الأكثر انتشاراً، إلا أن هناك شبكات للتواصل الاجتماعي بلغت شهرتها كمصادر معلومات، حذاً، قد يمكنها من تجاوز وسائل الإعلام التقليدية. هذا هو الحال مع Facebook الذي كان لديه في نهاية عام 2020 ما مجموعه

2,7 مليار مستخدم نشط (أي أولئك الذين تم الاتصال بهم على مدار الثلاثين يوماً الماضية)، مما يجعله أكبر شبكة اجتماعية في جميع أنحاء العالم. كما تؤكد الشركة أن أكثر من 3 مليار شخص يستخدمون ما لا يقل عن منصة واحدة من منصاتها (Facebook أو WhatsApp أو Instagram أو Messenger).¹⁰

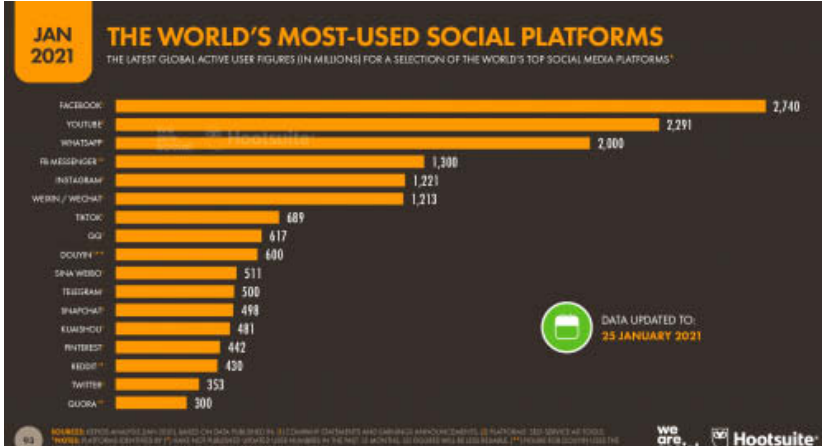


ويتقدم Facebook على YouTube و Instagram و Twitter والمواقع الإلكترونية لوسائل الإعلام.

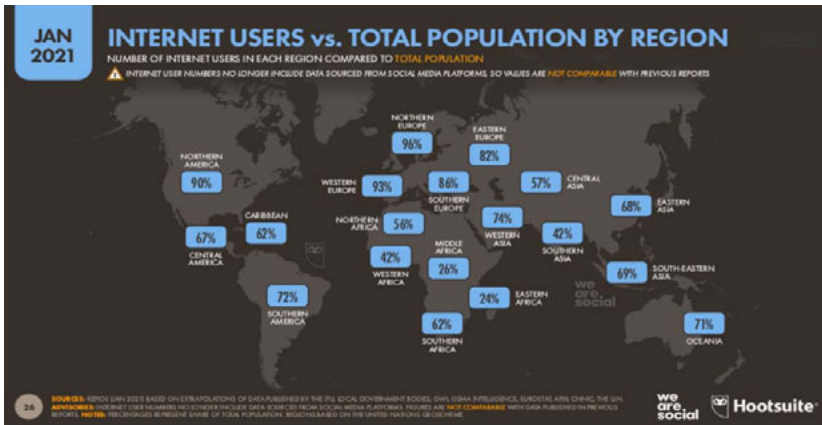


<https://www.statista.com/statistics/264810/number-of-monthly-active-facebook-users-worldwide/>

فيما يتعلق بخدمات المراسلة الفورية ، يتصدر WhatsApp الترتيب ، يليه كل من Facebook و WeChat . اعتبارًا من يناير/كانون الثاني 2021 ووفقًا لـ We are social ، يستخدم ملياري شخص حول العالم WhatsApp.



فيما يتعلق بخدمات المراسلة الفورية ، يتصدر WhatsApp الترتيب بالنسبة لنشر المعلومات، يليه كل من Facebook Messenger و WeChat.



شبكات التواصل الاجتماعي والانتخابات

يعد تحليل شبكات التواصل الاجتماعي تحديًا نظرًا للتعقيد الذي تتسم به المنصات التكنولوجية، نظرًا لأن موقع مزود الخدمة لا يتطابق في كثير من الحالات مع موقع المستخدم ، وذلك مرده إلى الوجود خارج الأوطان والطبيعة العالمية لعدة شبكات. كما أن تحليلها بعمق على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني أمر معقد للغاية.

تبنى بعثة مراقبة الانتخابات ملاحظاتها وتحليلاتها وتوصياتها على مبادئ والتزامات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وكذلك على الممارسات الانتخابية الجيدة. ووفقًا لهذه المبادئ، يجب على الدول ألا تتدخل دون داع في التمتع بالحقوق الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير. وكل محاولة لتنظيم المحتوى ونشره على شبكة الإنترنت، وخاصة يتعلق بالحملة الانتخابية، يجب أن تراعي الموازنة بين الحق في حرية التعبير للمتنافسين في الانتخابات وحماية الحقوق المدنية والسياسية الأخرى، مثل الحق في المشاركة والخصوصية وعدم التمييز. ومن الجوانب التي تحللها بعثة مراقبة الانتخابات، ضمان الحق الأساسي في حماية البيانات الشخصية (حماية الخصوصية والحمية). حتى الآن لم يتم تطوير طريقة شاملة لوصف كيفية تلبية هذين المبدأين المتعارضين إلى حد ما في الفضاء الافتراضي.

في ما يلي القواعد والمبادئ الدولية حول ما يجب أن تركز عليه مراقبة الشبكات الاجتماعية في بعثة مراقبة الانتخابات:

1. حرية التعبير. تنطبق الضمانات الحالية لحرية التعبير في وسائل الإعلام التقليدية بشكل متساوي على الإنترنت¹¹. تعتبر القيود المفروضة على هذا الحق مشروعة إذا نص عليها القانون وكانت ضرورية لحماية مصلحة أكبر يعترف بها القانون الدولي (الشرعية والمشروعية والتناسبية)¹². ووفقًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، قد يتم تقييد حرية التعبير عندما تكون القيود ضرورية لضمان احترام حقوق الآخرين، بما في ذلك الحق في عدم التعرض للتمييز، وعدم التعرض للمعاملة اللاإنسانية أو المهينة والتدخل التعسفي في الحياة الخاصة وما إلى ذلك. وتظهر المشكلة عندما يتم خصخصة التشريعات الخاصة بالمحتوى على الإنترنت¹³.

11 إلا أن المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتعليق العام رقم 34 للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والإعلان المشترك حول حرية التعبير والإنترنت من قبل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الرأي والتعبير، وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لحرية الإعلام والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية لحرية التعبير.

12 التقييد القانوني للحقوق المدنية والسياسية» Democracy Reporting International، يمكن تنزيل المعلومات بالنقر هنا.

13 "الحيلولة دون الهيمنة أو التركيز المفرطين لوسائل الإعلام تحت سيطرة الخواص في حالات احتكار من شأنها تقويض تنوع المصادر والآراء.

(<http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2FPPrCaqhKb7yhsrdB0H115979OVGGb%2BWPAXiks7ivEzdmLQdosDnCG8FairAc52sxDnAvPLlhVoGvFML3ewcPMK6fRY1%2BYkvgzp1xfm%2Fk4W2CfdYf9C9uBrul>).

2. الحق في المشاركة السياسية. وتتطلب ممارسة هذا الحق، الحرية في التعبير. ويعتبر استخدامه ضرورياً أيضاً لتشكيل الآراء. يجب أن يكون الخطاب العام في المجتمع المدني محايداً وخالياً من التأثيرات والتشويهات والتدخلات غير المبررة التي يمكن أن تكون تعكس التلاعب. وعلى الرغم من وجود معلومات حول المعايير الدولية، حرية التعبير والإنترنت، فإن موضوع "عدم التلاعب" المتصل بالمادة 14 259 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لم يتم بحثه بعد، لا سيما في ما يتعلق بشفافية الحملات الانتخابية على شبكة الإنترنت أو المعلومات المضللة فيها.

3. الحق في الخصوصية. يُعترف بالحق في الخصوصية وحماية البيانات دولياً كحق أساسي، إذ يتعين على الدول اعتماد تدابير فعالة تكفل خصوصية البيانات حقاً¹⁵ تنشأ المشكلة عندما يكون من غير المعروف كيف يتم الحصول على هذه البيانات أو استغلالها - على سبيل المثال، في الحملات الرقمية - بالإضافة إلى تأثير استخدامها.

قد تكون القيود المفروضة على هذه الحقوق الثلاثة مشروعة (ومبررة بالأخلاقيات) ، ولكن يجب مراقبة ما إذا كانت القيود المفروضة عليها قانونية (تم تأطيرها في إطار قانوني). ويمثل السعي إلى إيجاد توازن بين حرية التعبير و"عدم التلاعب" في الحق في المشاركة السياسية، تحدياً بالنسبة لبعثة مراقبة الانتخابات.

كما توجد جوانب أخرى لا بد من مراعاتها أثناء مراقبة العمليات الانتخابية ومحتويات الحملات عبر الإنترنت:

(أ) الشفافية وهي تمثل مبدأ أساسياً في تنظيم الحملات على الإنترنت على الصعيد الوطني والخارجي¹⁶. حيث أن المعلومات المضللة والممارسات السيئة تشوه رأي الناخبين والناخبات. وحجر الزاوية هنا يكمن في أن يستطيع المواطنون التمييز بين المحتويات (طبيعتها وهدفها وغير ذلك) والمصدر الذي تأتي منه.

وتتم مراقبة الشفافية أيضاً بما له علاقة بتمويل الحملات الرقمية.

14 "Online Threats to Democratic Debate, A Framework for a discussion on challenges and responses", Democracy Reporting International

15 التعليق العام 16 من المادة 17، القسم 10، والقرار 68/167 للجمعية العامة للأمم المتحدة ينص على وجوب حماية ما يعتبر حقوقاً خارج الإنترنت، أيضاً داخل الإنترنت ويطلب جميع الدول باحترام وحماية الحق في الخصوصية في الاتصالات الرقمية.

16 لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة، التعليق العام 25، 1996: تقرير المقرر الخاص حول تشجيع وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، 2014 (A/HRC/26/30).

(ب) المساواة وعدم التمييز. تعتبر هذه الجوانب من حقوق الإنسان تقاطعية¹⁷. وفي سياق الحملة الرقمية، يمكن للغة التمييزية وخطاب الكراهية والتحريض على العنف ضد مجتمعات ومجموعات معينة أن تعزز عدم التسامح على نطاق واسع وتستبعد تلك الجماعات من النقاش والمشاركة السياسية خارج الويب. ويمكن أن يرى المرشحون أن إمكاناتهم تتضاءل بسبب هذا النوع من المحتوى الذي يشجع على عدم التسامح. وبموازاة ذلك، فإن خوارزميات الشركات والمنصات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي الذي يجعل صنع القرار أليًا، يمكن أن تؤدي إلى حصول تمييز ضد مجموعات اجتماعية أو عرقية أو دينية¹⁸.

(ت) الحق في طعن فعال¹⁹. تبنت العديد من الشركات الخاصة التي تمتلك شبكات اجتماعية آليات ضبط ذاتي للمحتوى. وهكذا، فإن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير يحدد خمسة أنواع من المحتويات التي يمكن تقييدها بشكل مشروع: المواد الإباحية للأطفال والتحريض على الكراهية والتشهير والتحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية والدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف²⁰.

(ث) منع أو تصفية أو حذف المحتوى. تستخدم السلطات الوطنية ومقدمو خدمة الإنترنت (ISPs) تدابير لإزالة المحتوى أو منع الوصول إلى الويب للتحكم في المحتوى غير المرغوب فيه أو غير القانوني أو المثير للجدل، بما في ذلك التحريض على الكراهية. يجب الحكم على هذه التدابير على أساس حرية التعبير وقيودها المشروعة²¹.

17 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث يشكل "عدم التمييز، إلى جانب المساواة أمام القانون والمساواة في حماية القانون دون أي تمييز، مبدأ أساسيًا وعمامًا يتعلق بحماية حقوق الإنسان"، الفقرة 1 من المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

18 مبادئ توجيهية للأمم المتحدة بشأن الشركات وحقوق الإنسان، الأمم المتحدة،

2001: https://www.ohchr.org/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_sp.pdf

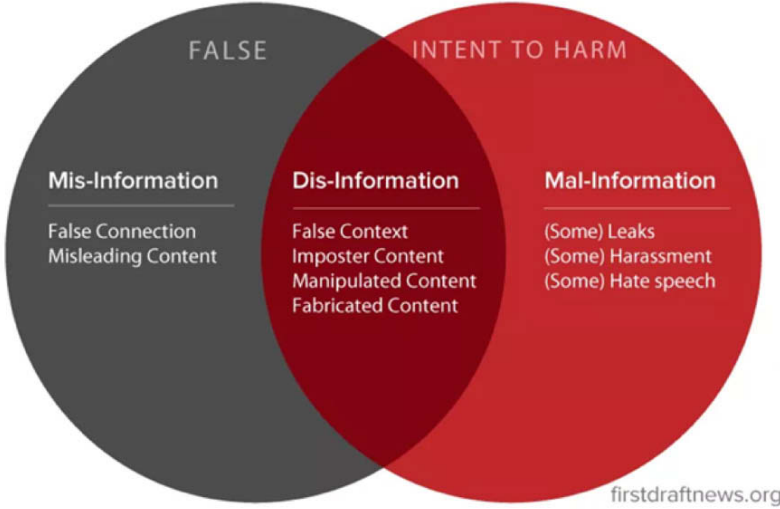
19 مبادئ توجيهية للأمم المتحدة بشأن الشركات وحقوق الإنسان، الأمم المتحدة،

ONU,2001: https://www.ohchr.org/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_sp.pdf

20 تقرير المقرر الخاص حول تعزيز حماية حق حرية الرأي والتعبير 2011.

21 تقرير المقرر الخاص حول تشجيع وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، 2011.

INFORMATION DISORDER



استخدام وسائل الإعلام لشبكات التواصل الاجتماعي

تمتلك معظم وسائل الإعلام الوطنية والمحلية نسخة رقمية. على وجه الخصوص، تمتلك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة ذات الجمهور الأكبر مواقع على شبكة الإنترنت وحضورًا كبيرًا على Facebook و Twitter.

وجرت العادة ألا يعتبر استخدام المدونات أو شبكات التواصل الاجتماعي من الصحافة. ومع ذلك، إذا كانت الوسائط التقليدية مثل قنوات التلفزيون أو الصحف، تستخدم مواقع الويب أو شبكات التواصل الاجتماعي، فهذه جزء من محتواها، وبالتالي يجب تحليلها من قبل المحلل بنفس النهج المنهجي الذي تستخدمه بعثة مراقبة الانتخابات للوسائط التقليدية.

وينطبق الشيء نفسه عندما تكون المنتجات رقمية بحتة، لأنها تمثل الصحافة الكلاسيكية في شكل جديد. مسألة ما إذا كان تنظيم وسائل الإعلام ينطبق بالتساوي عليها على أساس على حدة.

وقد شجع مجلس أوروبا الدول الأعضاء على تجديد مقاربتها لوسائل الإعلام في الحقبة الرقمية. اقترح مجموعة من ستة معايير من أجل تحديد وتعريف "وسيلة إعلام". (1) نية العمل كوسيلة إعلامية، (2) غرض إنتاج ونشر محتوى إعلامي، (3) المراقبة التحريرية، (4) المعايير

المهنية والالتزام بنظام مساءلة وسائل الإعلام، (5) النطاق والنشر الفعلي و (6) توقع الجمهور (تلبية التوقعات العامة بشأن التوافر والموثوقية وما إلى ذلك) 22.

هل شبكات التواصل الاجتماعي تعتبر وسائل إعلامية؟ وإذا كانت كذلك، فهل يجب أن تسترشد بالقوانين الوطنية والإطار القانوني لوسائل الإعلام؟ تتم مناقشة تنظيم شبكات التواصل الاجتماعي، بين اعتبار هذه المنصات أنها مجرد مزود لخدمة إنترنت أو كصناعة محتوى تحريري (نظرًا لأنها تستطيع التحكم في توزيع المحتوى المنشور من قبل المستخدمين وبالتالي صناعة قوة سياسية).

مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي

على الرغم من أنها منطقة مراقبة حديثة جدًا، عادةً ما يكون لدى بعثات مراقبة الانتخابات، فريق من مراقبي وسائل التواصل الاجتماعي المدربين على النحو الواجب لرسم خريطة للمشهد الرقمي وإجراء تحليل كمي ونوعي لدراسة استخدامها كأداة حملة ومصدر للمعلومات إلى المواطنين. ومن أجل إجراء هذا التحليل، تتم دراسة وجود ونشاط الفاعلين السياسيين والوسائط الرقمية على Facebook و Twitter و YouTube و TikTok و Instagram ، من بين الشبكات الأخرى ووسائل التواصل الاجتماعي.

من المهم الأخذ بعين الاعتبار القوانين التي تنظم الوصول إلى المحتويات التي تنتجها الشركات (التوقيف والفيلترز والواجبات المفروضة على الشركات التكنولوجية) والمحتويات التي ينتجها المستخدمون والمجموعات، هذا بالإضافة إلى تطبيق تلك القوانين ونظام مسؤولية الوسطاء والعواقب المحتملة لتطبيق التنظيم الذاتي للمنصات 23 في البلد المضيف (مثل القوانين الاتحادية وظروف خدمة فيسبوك). تحلل البعثات ما إذا كان مسموحًا بنشر الدعاية الانتخابية في المواقع الإلكترونية وحسابات شبكات التواصل الاجتماعي، وكذلك المقترضات والقوانين الانتخابية الموجودة على الصعيد الوطني في ذلك الصدد.

يجب على بعثات المراقبة الانتخابية أن تبذل قصارى جهدها في تحليل تنظيم الحملات الرقمية في البلد المضيف للتحقق مما إذا كان يتماشى مع المبادئ الدولية لإجراء انتخابات ديمقراطية. وإذا أثبتت القوانين الوطنية نجاعتها وتحدد الممارسات الجيدة التي يمكن تكرارها في أماكن أخرى.

22 14 مجلس أوروبا، لجنة الوزراء (CM)، توصية حول المفهوم الجديد لوسائل الإعلام، 21 سبتمبر/أيلول 2011، CM/Rec (2011)7.

23 وفقًا للتعريف الذي وضعته مبادرة الشبكة العالمية (GNI): تصف "مسؤولية الوسطاء" إحالة المسؤولية القانونية على مزودي المحتوى من جميع الأصناف بالنسبة لفئات المحتوى الخاضعة للتنظيم. الافتراض المضاد لقيام الحكومات بفرض المسؤولية على وسطاء المنصة الرقمية عن المحتوى الذي ينشئه المستخدم على تلك المنصات، يشجع حرية المستخدمين في التعبير وكذلك تجديد المنصات، وغالبًا ما يُعزى إلى ميزة تسهيل التوسع الهائل للإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي المتنقلة عبر العالم.

يجب أن يكون الناخبون قادرين على معرفة من يخاطبهم وكيف، ومن أين يتلقون المعلومات ومن، فعلى سبيل المثال: هل هي حسابات حقيقية؟ ومن أين تأتي هذه المواصفات الشخصية؟

يجب أن تستخدم بعثات المراقبة الانتخابية مناهج مختلفة ومتكاملة لجمع المعلومات حول الحملات عبر الإنترنت. لذلك، يتم إجراء تحليل قانوني ومراقبة المنصات بخصوص استخدامها للحملة ومتابعة الشبكات الاجتماعية.

ويقوم محلل الشبكات الاجتماعية بعقد لقاءات مع ممثلي وسائل الإعلام الرقمية لجمع المعلومات حول الظواهر الرئيسية ذات الأهمية التي يمكن أن تميز هذا المجال من المراقبة خلال الحملة الانتخابية، مثل قضية المعلومات المضللة ومبادرات التحقق من الوقائع واستخدام خطاب الكراهية في نفس الدعاية السياسية الرقمية واحترام التشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية.

المراقبون وشبكات التواصل الاجتماعي

إن الأنشطة التي يقوم بها مراقبو الانتخابات للمدى الطويل (وبشكل أقل المراقبون على المدى القصير) عند انتشارهم في البلد المضيف الفرصة لدراسة الجوانب الأكثر بروزاً لهذه العملية الانتخابية وتلك التي ستتطلب اقتراح تحسينات. إن أساليب العمل الجديدة التي اعتمدها بعثات المراقبة، مثل التحليل التفصيلي لتمويل الحملات واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، تعني أن دورها ومسؤولياتها أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وتركز أنشطة المراقبين على توثيق مراحل المعلومات المضللة والخطابات الخطيرة والتمييز والحرمان من الحقوق والافتقار إلى الشفافية والدعاية الحاسوبية (الدعاية الرقمية المصممة من خلال مزيج من الخوارزميات بغرض التلاعب بالمعلومات للتأثير على الإدراك والمعرفة والتأثير في سلوك الناس)، ولكن أيضاً في تحديد الرسائل الإيجابية والحملات الهادفة إلى إشراك المواطنين وإبلاغهم وضمان نزاهة العملية الانتخابية ككل.

وكقاعدة عامة، يجب على المراقبين والمراقبات الامتناع عن نشر أي محتوى على حساباتهم الشخصية على الشبكات الاجتماعية أو غيرها من الوسائط الرقمية يمكن أن يضر بأمن ونزاهة ومهنية بعثة مراقبة الانتخابات وعلاقتها مع الدولة المضيفة. حيث أن عدم الامتنال لهذا الحكم، سوف يعتبر انتهاكاً لقواعد السلوك.

¡NO DIGAS “NOTICIAS FALSAS” O “FAKE NEWS”!

USA DESINFORMACIÓN, BULO,
PAPARRUCHA, TROLA...

- 1** Las noticias tienen características definidas: son artículos, tienen un titular, una foto y un texto o te las cuenta un periodista en la radio o la televisión.

¡Y NO PUEDEN SER FALSAS!



- 2** La desinformación viene en formatos variados como memes, notas de Whatsapp, imágenes y videos en redes sociales, capturas de pantalla, y el término 'noticia falsa' no define estos formatos.

- 3** El término 'noticias falsas' es utilizado por los políticos para atacar al periodismo cuando no les gusta, queriendo hacer ver que tienen el patrimonio de la verdad.

- 4** Al decir desinformación te refieres no sólo a algo que es puramente falso, sino también a lo que te falta contexto.

- 5** No llamemos "noticia falsa" a algo que nunca tuvo intención de ser noticia y fue creado con el objetivo de desinformar.



Fuente: elaboración propia.

M MALDITA.ES

لا تقل "أخبار كاذبة" أو "فيك نيوز"
استخدم كلمات مثل معلومات مضللة،
غير دقيقة، خدعة...

1. للأخبار مواصفات خاصة:

هي مقالات ولها عناوين وصورة
ونص أو يحكيها لك صحفي من
الإذاعة أو التلفزيون. ولا يمكن
أن تكون كاذبة

2. التضليل يأتي بأشكال متعددة
مثل ميمي، ملحوظات واتساب،
صور وأشرطة في الشبكات
الاجتماعية، صور شاشة، وهذا
لا يندرج تحت "خبر كاذب".

3. تعبير "أخبار كاذبة" يستخدمه
السياسيون لمهاجمة الصحافة
عندما لاتروقه وكأنهم يحتكرون
الحقيقة.

4. عندما نقول معلومات غير دقيقة
لا نعني فقط أن المعلومة غير
حقيقية لكن أيضا غياب سياقها.

5. وبالتالي لا نسمي "خبرا كاذبا" شيئا لم يرق أبدا لكي يكون خبرا بل هدفه التضليل.

مدى الوصول المجاني: عدد المستخدمين الفريدين الذين يشاهدون المحتوى بدون ترويج مدفوع.

الوصول المدفوع: عدد المستخدمين الذين شاهدوا المحتوى المدفوع الخاص بك منشورًا ، من الإعلانات إلى المحتوى المدعوم والمروج له. يمتد مدى الوصول المدفوع عمومًا إلى شبكة أوسع بكثير من الوصول المجاني: يمكن قراءة الرسائل بواسطة أشخاص خارج قائمة جهات اتصال محددة.

مدى الوصول: مقياس البيانات الذي يحدد الحد الأقصى للجمهور المحتمل لأي رسالة. يتم تحديد النطاق من خلال عملية حسابية تتضمن عدد المتابعين والأعمال والمشاهدات وأيضًا النمو الصافي للمتابعين على مدى الوقت.

الوصول إلى Facebook: عدد المستخدمين الفريدين الذين شاهدوا محتوى صفحة Facebook. يختلف مدى الوصول عن مرات الظهور، وهو إجمالي عدد مرات مشاهدة جزء من المحتوى (بما في ذلك مرات المشاهدة المتعددة بواسطة المستخدم نفسه). يوفر Facebook مقياسين مختلفين للوصول: (1) إجمالي الوصول: عدد المستخدمين الفريدين الذين شاهدوا أي محتوى مرتبط بإحدى الصفحات في الأيام السبعة الماضية، بما في ذلك أولئك الذين شاهدوا منشورات من تلك الصفحة، وزيارة الصفحة بعد البحث عنها، وعرض الإعلانات المرتبطة بالصفحة. (2) مدى الوصول إلى المنشورات: عدد المستخدمين الفريدين الذين شاهدوا منشورًا معينًا لصفحة Facebook في القسم المتصل بالأخبار. يمكن تقسيم هاتين الفئتين بشكل أكثر تفصيلاً: (1) مدى الوصول المجاني: عدد المستخدمين الفريدين الذين شاهدوا جزءًا من المحتوى دون الحاجة إلى الدفع مقابل ذلك. يحدث معظم الوصول المجاني عندما تضع خوارزمية Facebook منشورات المستخدم في موجز الأخبار لمعجبيه ومتابعيه. (2) الوصول المدفوع: عدد المستخدمين الفريدين الذين شاهدوا المحتوى لأن المستخدم قد اشترى رؤية له، إما عن طريق تعريضه أو شراء إعلان.

الخوارزمية: سلسلة ثابتة من الخطوات يقوم بها الكمبيوتر لحل مشكلة أو إكمال مهمة. تستخدم منصات الوسائط الاجتماعية الخوارزميات لتصفية المحتوى وتحديد أولوياته لكل مستخدم على حدة بناءً على مؤشرات مختلفة، مثل سلوك المشاهدة وتفضيلات المحتوى.

تضخيم الوسائط الاجتماعية: عندما يتم مشاركة المحتوى، سواء من خلال المشاركة المجانية أو المدفوعة، على القنوات الاجتماعية، وبالتالي زيادة انتشار الكلام الشفهي. يعمل التضخيم من خلال الترويج 25 للمحتوى (تضخيمه) من خلال الوكلاء. كل شخص يشارك الرسالة بنشرها على شبكته الشخصية، والتي بدورها يمكنها الترويج لها على شبكته، وما إلى ذلك.

التضخيم المصنّع: يحدث عندما يتم تعزيز نطاق المعلومات أو انتشارها بوسائل اصطناعية. يتضمن ذلك التدخل البشري والآلي بنتائج محرك البحث والقوائم الشائعة، والترويج لبعض الروابط أو علامات التصنيف على وسائل التواصل الاجتماعي.

تحليل المشاعر: محاولة لفهم شعور الجمهور تجاه الحساب. غالبًا ما يتضمن تحليل المشاعر معالجة اللغة الطبيعية أو طريقة حسابية أخرى لتحديد الموقف الوارد في رسالة وسائل التواصل الاجتماعي. منصات تحليل مختلفة - مثل Hootsuite Insights - يصنف المشاعر بطرق مختلفة. على سبيل المثال، تستخدم بعض المنصات التصنيف "القطبي" (المشاعر الإيجابية أو السلبية)، بينما يصنف البعض الآخر الرسائل حسب العاطفة أو النبوة (المحتوى / الامتنان ، الخوف / القلق ، إلخ).

الإعلانات المظلمة: الإعلانات التي تظهر فقط للناشر والجمهور المستهدف. على سبيل المثال، يسمح Facebook للمعلنين بإنشاء منشورات تصل إلى مستخدمين محددين بناءً على ملفهم الشخصي الديموغرافي وإعجابات الصفحة والاهتمامات المدرجة، ولكنها غير قابلة للعرض بشكل عام. تكلف هذه الأنواع من المنشورات المستهدفة أموالاً، وبالتالي تعتبر شكلاً من أشكال الإعلانات. نظرًا لأن هذه المنشورات لا تراها إلا شريحة من الجمهور، فمن الصعب التحكم فيها أو متابعتها.

التعلم الآلي: نوع من الذكاء الاصطناعي تستخدم فيه أجهزة الكمبيوتر كميات هائلة من البيانات لتعلم أداء المهام بدلاً من البرمجة للقيام بها. يمكن أن يشير أيضًا إلى نهج لتحليل البيانات يتضمن بناء وتكييف النماذج التي تسمح للبرامج "بالتعلم" من خلال التجربة.

Astrourfing²⁶: نشاط منظم على الإنترنت يهدف إلى خلق انطباع خاطئ عن حركة شعبية عفوية وواسعة النطاق داعمة أو معارضة لشيء ما (مثل إجراء سياسي أو حملة)، ولكن في الواقع تبدأ وتتحكم فيها مجموعة أو منظمة مخفية.

الأتمنة: عملية تصميم "آلة" لإكمال مهمة بتوجيه بشري ضئيل أو بدون توجيه. من أجل إنجاز مهام تستغرق وقتًا طويلاً بالنسبة للبشر ويحولها إلى أعمال يتم إكمالها بسرعة وبلا مجهود تقريبًا. على سبيل المثال، من الممكن أتمنة عملية إرسال تغريدة حتى لا يضطر الإنسان إلى النقر بنشاط على "مشاركة".

البيانات الضخمة (بيغ داتا): مجموعات كبيرة من البيانات غير المهيكلة يمكن أن تكون قوية إذا تم تسخيرها بشكل صحيح. الكثير من البيانات التي يواجهها المسوقون الاجتماعيون، قد سبق تحليلها وإتاحتها في شكل سهل الهضم (مثل جداول بيانات العملاء أو لوحة معلومات التحليلات الاجتماعية). تعتبر ما يسمى بالبيانات الضخمة، معقدة ويجب تصنيفها وتحليلها ومعالجتها، ولكن مع التحليل الصحيح، فإن إمكانات المعرفة لا حصر لها.

<https://oinkmygod.com/blog/diccionario-de-social-media-las-59-palabras-mas-importantes> 26

الروبوتات: حسابات وسائل التواصل الاجتماعي التي يتم تشغيلها بالكامل بواسطة برامج الكمبيوتر ومصممة لإنشاء منشورات و/ أو المشاركة في محتوى على نظام أساسي معين. يتخذ الباحثون والتقنيون مناهج مختلفة لتحديد الروبوتات، باستخدام خوارزميات أو قواعد أبسط بناءً على عدد المنشورات اليومية.

شبكة الروبوت Botnet: مجموعة أو شبكة من الروبوتات التي تعمل بالتنسيق وعادة ما يتم تشغيلها بواسطة شخص واحد أو مجموعة.

فقاعة الفلترات: العزل الذي يمكن أن يحدث عندما تستخدم مواقع الويب والأنظمة الأساسية الاجتماعية خوارزميات لتخمين المعلومات التي يرغب المستخدم في رؤيتها بشكل انتقائي، ثم توفير المعلومات بناءً على هذا التخمين. تقوم المواقع الإلكترونية بهذه التخمينات بناءً على المعلومات المتعلقة بالمستخدم مثل سلوك النقرات السابقة وسجل التصفح وتاريخ البحوث وموقع التواجد. لذلك، من المرجح أن تقدم مواقع الويب المعلومات التي تتوافق مع النشاط السابق للمستخدم فقط.

غرفة الصدى: حالة يتم فيها تعزيز بعض الأفكار أو المعتقدات أو البيانات من خلال تكرار نظام مغلق لا يسمح بالتداول الحر للأفكار أو المفاهيم البديلة أو المتنافسة.

التشفير: عملية تشفير البيانات بحيث لا يمكن تفسيرها إلا من قبل المستلمين المقصودين. تقوم العديد من خدمات المراسلة الشائعة ، مثل WhatsApp ، بتشفير النصوص والصور ومقاطع الفيديو التي يتم إرسالها بين المستخدمين. هذا يمنع الحكومات من قراءة محتوى رسائل Whats-App التي تم اعتراضها.

Clickbait: مواد تسويقية أو إعلانات أو معلومات يستخدمها عنوان مثير لجذب النقرات. تستند إلى "فجوة الفضول" من خلال خلق اهتمام كافٍ لإثارة المشاركة.

السلوك المنسق غير الأصلي: مجموعات من الصفحات أو الأفراد الذين يعملون معًا لتضليل الآخرين بشأن هويتهم أو ما يفعلونه في بيئة الإنترنت.

تدقيق الحقائق (في سياق فوضى المعلومات): عملية تحديد حقيقة ودقة المعلومات الرسمية المنشورة، مثل تصريحات السياسيين والتقارير الإخبارية.

المحتوى الذي ينشئه المستخدم (UGC): المدونات ومقاطع الفيديو والصور والاقتراسات وما إلى ذلك. التي تم إنشاؤها من قبل الأفراد.

المحتوى المجاني: المحتوى غير المدعوم من الحسابات البشرية، والمحتوى المنتج على الشبكات الاجتماعية دون ترويج مدفوع.

التعهيد الجماعي Crowdsourcing: على غرار الاستعانة بمصادر خارجية، يشير إلى فعل التماس الأفكار أو المحتوى من مجموعة من الأشخاص ، عادة في بيئة عبر الإنترنت.

لوحة القيادة: هي أداة لإدارة المعلومات التي تعقب بصرياً وتحلل وتعرض المؤشرات الرئيسية والمقاييس ونقاط البيانات الحاسمة لمراقبة عملية معينة. في ما يتعلق بمراقبة المنصات الاجتماعية، فهي عبارة عن شاشة واحدة حيث يمكن للمحللين عرض خلاصاتهم وعرض المحادثات الجارية والتفاعل معها وتتبع الاتجاهات الاجتماعية والوصول إلى التحليلات وما إلى ذلك.

حساب غير نشط: هذا حساب وسائط اجتماعية لم ينشر أو يتفاعل مع حسابات أخرى لفترة طويلة من الزمن. في سياق عمليات / حملات المعلومات ، يُستخدم هذا الوصف للحسابات التي يمكن تشغيلها بواسطة البشر أو بواسطة الروبوتات ، والتي تظل غير نشطة حتى يتم "جدولتها" أو طلبها لأداء مهمة أخرى.

سايبورغ Cyborg: يشير إلى الإنسان بمساعدة الروبوت والبيوت بمساعدة الإنسان.

التزييف العميق Deepfakes: وسائل إعلامية مُصنَّعة بواسطة الذكاء الاصطناعي. من خلال تجميع عناصر مختلفة من ملفات الفيديو أو الصوت الموجودة، يتيح الذكاء الاصطناعي إمكانية إنشاء محتوى "جديد" بسهولة نسبيًا، يظهر فيه الأفراد وهم يتكلمون بالكلمات ويؤدون أفعالاً لا تستند إلى الواقع.

كشف الحقيقة Debunk: في سياق تدقيق الحقائق، يشير هذا إلى عملية إثبات أن عنصرًا ما (نص أو صورة أو فيديو) أقل صلة أو أقل دقة أو أقل صحة مما صُنِع.

المعلومات المضللة: معلومات خاطئة تم إنشاؤها أو نشرها عمدًا بغرض صريح هو التسبب في ضرر.

دوكسينغ Doxing: نشر معلومات خاصة أو تعريفية لشخص ما عبر الإنترنت دون إذنه. قد تتضمن هذه المعلومات الأسماء الكاملة والعناوين وأرقام الهواتف والصور والمزيد. يعتبر الدوكسينغ Doxing كمثل على المعلومات السيئة، وهي معلومات دقيقة يتم مشاركتها علنًا لإحداث ضرر.

تدقيق الحقائق: عملية التحقق من معلومات الأخبار أو الصورة أو الخطاب السياسي.

علامة جغرافية: إحداثيات العنوان التي يمكن إرفاقها بالمحتوى عبر الإنترنت. على سبيل المثال ، غالبًا ما يستخدم مستخدمو Instagram العلامات الجغرافية لتحديد مكان التقاط الصورة.

الاستهداف الجغرافي: ميزة في العديد من منصات التواصل الاجتماعي تتيح للمستخدمين مشاركة محتواهم مع جماهير محددة جغرافيًا. بدلاً من إرسال رسالة عامة ليراها العالم بأسره، تم تحسين

الرسالة واللغة الخاصة بجزء من المحتوى للتواصل بشكل أفضل مع الأشخاص في مدن وبلدان ومناطق محددة.

مزرعة ترولز: مجموعة من الأفراد مكرسين للتصيد أو الترويج للروايات بطريقة منسقة.

هاندل: مصطلح يستخدم لوصف اسم المستخدم لشخص ما على تويتر. على سبيل المثال، فإن هاندل السيد Eddie Vedder على شبكة تويتر هو @eddievedder.

Hashtag: التسمية المستخدمة في مختلف الشبكات الاجتماعية كطريقة للتعليق على الرسالة. الهاشتاج هي كلمة أو عبارة مسبوقة بعلامة “#” (على سبيل المثال، #Brexit). تستخدم الشبكات الاجتماعية الهاشتاج لتصنيف المعلومات وتسهيل البحث عنها على المستخدمين.

المؤثر (انفلونسير): مستخدم أو مستخدم للشبكات الاجتماعية مع جمهور كبير يمكنه التعريف باتجاه أو موضوع أو شركة أو منتج معروف.

المعلومات الخاطئة: معلومات غير حقيقية ولكن ليس الغرض منها التسبب في ضرر. على سبيل المثال، يمكن للأشخاص الذين لا يعرفون أن المعلومات خاطئة نشرها على الشبكات الاجتماعية بقصد أن تكون مفيدة.

الذكاء الاصطناعي (AI): برامج الكمبيوتر “المدرية” على حل المشكلات التي يصعب عادةً على الكمبيوتر حلها. هذه البرامج “تتعلم” من البيانات التي تم تحليلها، وتعتمد المنهجيات والاستجابات بطريقة تزيد من الدقة.

واجهة برمجة التطبيقات (API): الوسائل التي يمكن من خلالها تبادل البيانات من أداة أو تطبيق ويب أو استلامها بأخرى. أتاحت واجهة برمجة تطبيقات Twitter المفتوحة وسهولة الاستخدام إجراء بحث مكثف لشبكتها علاوة على تطوير أدوات التخفيف مثل أنظمة اكتشاف الروبوتات. ومع ذلك، فإن القيود المفروضة على المنصات الأخرى وعدم وجود توحيد لواجهة برمجة التطبيقات تعني أنه ليس من الممكن بعد توسيع هذا العمل وإعادة إنتاجه عبر الشبكة الاجتماعية.

المعلومات المضللة: معلومات حقيقية يتم مشاركتها لإحداث ضرر. وتشمل معلومات خاصة أو كاشفة يتم نشرها للإضرار بشخص ما أو بسمعته.

Meme: صور مع تعليقات يتم نشرها على الشبكة، وتعتبر الأكثر فعالية الفكاهية منها والناقدة للمجتمع.

المراسلة الفورية (IM): هي شكل من أشكال الاتصال المباشر في الوقت الفعلي والقائم على النصوص بين شخصين أو أكثر. يسمح أيضًا عملاء برامج المراسلة الفورية الأكثر تقدمًا بأوضاع محسنة للاتصال، مثل الفيديو المباشر أو المكالمات الصوتية.

27 Microtargeting (الاستهداف الدقيق): التخصيص على المستوى الفردي للمستخدم. ويتألف من استخدام كميات من البيانات لإنشاء ملفات تعريف جماهيرية صغيرة قدر الإمكان، ما يمكن من عمل تنبؤات بالسلوك، وبالتالي، القيام بحملات انتخابية أكثر نجاحًا.

التقيب عن البيانات: عملية التحكم في كميات كبيرة من البيانات من خلال الجمع بين الأدوات الإحصائية والذكاء الاصطناعي للتعرف على الأنماط المفيدة.

محرك البحث: هو نظام برمجي مصمم لإجراء عمليات بحث على الويب.

حيادية الشبكة: الفكرة أو المبدأ أو المطلب الذي يقضي بأن يتعامل مزودو خدمة الإنترنت مع جميع بيانات الإنترنت بنفس الطريقة، بغض النظر عن نوعها أو مصدرها أو وجهتها.

تحسين محرك بحث Black Hat: استراتيجيات عدوانية وغير مشروعة تستخدم لرفع مكانة موقع الويب بشكل مصطنع ضمن نتائج محرك البحث، كأن يتم تغيير محتوى موقع ويب بعدما يتم ترتيبه. وبشكل عام فإن هذه الممارسات تنتهك قواعد خدمة محرك البحث المعني، حيث أنها تجتذب حركة المرور إلى موقع إلكتروني على حساب تجربة المستخدم.

تحسين محرك البحث (SEO): عملية زيادة جودة وكمية حركة المرور عبر الإنترنت عن طريق زيادة ظهور موقع ويب أو صفحة لمستخدمي محرك بحث الويب.

الدعاية: نشر معلومات صحيحة أو خاطئة لإقناع الجمهور. غالبًا ما يكون لها دلالة سياسية وعادة ما تكون مرتبطة بمعلومات تنتجها الحكومات.

الدعاية الحاسوبية: استخدام الخوارزميات والأتمتة والمعالجة البشرية لتعمد توزيع معلومات مضللة على وسائل التواصل الاجتماعي.

الشبكة الافتراضية الخاصة (VPN): أداة تستخدم لتشفير بيانات المستخدم وإخفاء هويته وموقعه.

الكشط/ سكرابينغ: عملية استخراج البيانات من موقع ويب أو منصة اجتماعية.

المتابعون الوهميون: حسابات وسائل التواصل الاجتماعي المجهولة أو المحتالة التي تم إنشاؤها لإعطاء انطباعات خاطئة عن الشعبية على حساب آخر. يمكن لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الدفع مقابل المتابعين الوهميين بالإضافة إلى الإعجابات والمشاهدات المزيفة لإضفاء مظهر جمهور أكبر.

حصّة الصوت: مقياس لعدد وسائل التواصل الاجتماعي التي تذكر أن مقالة معينة تتلقاها مقارنةً بمنافستها. عادة ما يتم قياسه كنسبة مئوية من إجمالي الإشارات داخل صناعة أو بين مجموعة محددة من المنافسين.

الدمية Sock puppet: حساب عبر الإنترنت يستخدم هوية مزيفة مصممة خصيصًا للخداع. تُستخدم هذه الدمية على المنصات الاجتماعية لتضخيم عدد المتابعين لحساب آخر ونشر المحتوى أو تضخيمه لجمهور هائل. يعتبرها البعض مرادفة لمصطلح روبوت "bot".

البريد العشوائي (سبام): مراسلة أون لاين غير مرغوب فيها وغير شخصية، وتستخدم عمومًا للترويج أو الدعاية أو خداع الجمهور.

نسبة النقر إلى الظهور: مقياس شائع لوسائل التواصل الاجتماعي يستخدم لتمثيل عدد المرات التي ينقر فيها الزائر مقسومًا على إجمالي عدد مرات الظهور التي يتلقاها جزء من المحتوى.

معدل المشاركة: هذا مقياس شائع لوسائل التواصل الاجتماعي يستخدم لوصف مقدار المشاركة - الإعجابات والمشاركات والتعليقات - التي يتلقاها جزء من المحتوى.

معدل التحويل: يشير إلى مقياس مشترك يتم تتبعه على وسائل التواصل الاجتماعي ويمثل النسبة المئوية للأشخاص الذين أكملوا إجراءً مقصودًا (مثل ملء نموذج أو اتباع حساب اجتماعي، وما إلى ذلك).

معدل الاستجابة: مقياس المشاركة لتقييم مدى تفاعل الحسابات مع جمهورها الاجتماعي. إنها نتيجة رقم العلاقة بين الإشارات التي رد عليها المستخدم في فترة معينة والعدد الإجمالي للإشارات التي تلقاها (باستثناء إعادة التغريد).

موضوع شائع: الموضوعات والهاشتاغات الأكثر تعليقًا في أي شبكة اجتماعية. غالبًا ما تظهر على شبكات مثل Twitter و Facebook وتكون بمثابة روابط يمكن للمستخدمين النقر فوقها للانضمام إلى المحادثة أو ببساطة تصفح المحتوى ذي الصلة.

التصيد (ترولينغ): فعل النشر المتعمد لمحتوى مسيء أو تحريضي داخل مجموعة عبر الإنترنت بقصد استفزاز القراء أو تعطيل المحادثة. غالبًا ما يستخدم مصطلح "القرم"، في الوقت الراهن، للإشارة إلى أي شخص يضايق أو يهين الآخرين عبر الإنترنت. لكن تم استخدامه أيضًا لوصف الحسابات التي يتحكم فيها الإنسان والتي تؤدي أنشطة شبيهة بالروبوتات.

التحقق: عملية التحقق من صحة المعلومات التي تنشرها مصادر غير رسمية على الإنترنت، وخاصة الوسائط المرئية.



الانتخابات العامة في لبنان 2022

ثاني وعشرون مراقبة التكنولوجيا الانتخابية

كارلوس بيغاس غونثالث

متخصص في التقنيات الجديدة والانتخابات

يشمل التحول السريع والمتسارع الذي تمر به المجتمعات نتيجة لاستخدام التقنيات الجديدة أيضًا إدارة العمليات الانتخابية في الغالبية العظمى من بلدان العالم، ليس فقط في البلدان الأكثر تصنيعًا، ولكن أيضًا في البلدان النامية. هذا التطور والتنفيذ السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لهما تأثير عميق على إجراء الانتخابات وعلى الرغم من أنه يمكن أن يقدم مزايا كبيرة (خاصة من حيث الكفاءة والدقة والسرعة)، فإنه يطرح في نفس الوقت العديد من التحديات أمام الإدارة الانتخابية للناخبين والمراقبين.

نظرًا لأنه من المرجح أكثر فأكثر أن يجد المراقبون أنفسهم في سيناريو يتعين عليهم فيه إيلاء اهتمام خاص لهذا الجانب من العملية الانتخابية، من أجل إجراء مراقبة فعالة وتقديم تقرير

مناسب إلى الفريق الأساسي، سيتم عرض خلال الأقسام التالية، التقنيات الانتخابية الرئيسية وتأثيرها على الانتخابات والمراقبة.

ومع ذلك، ونظرًا لأن هذا القطاع في تطور مستمر، فإن التغييرات والتطورات الجديدة في التقنيات الانتخابية قد تجعل هذا الفصل يتقدم بسرعة، على الأقل جزئيًا. ولهذا فإن الهدف الرئيسي ليس التعريف التفصيلي لكافة التقنيات الانتخابية الموجودة، بل إعطاء رؤية عامة تسمح بتكوين صورة عن نوعية الجوانب الجديدة من الواقع التي سيواجهها المراقبون عند وصولهم إلى الميدان.

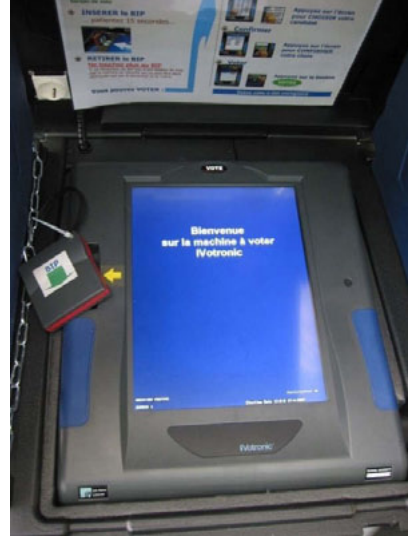
1. التصويت الإلكتروني

على الرغم من أنه لا يوجد موقف مشترك بالنسبة لتعريف التصويت الإلكتروني (أو ما يسمى أيضًا بـ "إي-تصويت" أو التكنولوجيات الجديدة للتصويت)، فبشكل عام فإن التصويت الإلكتروني في مجال الانتخابات والاستفتاءات يمكن تعريفه على أنه يستند إلى استعمال التكنولوجيات الإعلامية والتواصلية، بالنسبة لمراحل التصويت وفرز الأصوات. فيما يقتصر تعريف أكثر تفصيلاً على ربط التصويت الإلكتروني بمرحلة التصويت فقط.

وتوجد في الوقت الراهن في العالم عدة أنظمة للتصويت الإلكتروني، حيث يمكن تصنيفها بشكل عام في الفئات التالية:

— نظام (Direct Recording Electronics) (DRE) / التسجيل الإلكتروني للأصوات أو صندوق الاقتراع الإلكتروني: وهي عبارة عن أجهزة تصويت يشير من خلالها الناخب إلى خياره، الذي يتم تسجيله إلكترونياً. وعادة ما يتم نقل البيانات المسجلة، بعد تخزينها، إلى مركز العد، بعد انتهاء عملية التصويت، سواء بشكل مجسد في ذاكرة يو إس بي أو إس دي أو غيرها، أو بشكل إلكتروني. وهذا النوع من صناديق الاقتراع الإلكترونية قد تقتصر على بضعة أزرار (مثل أجهزة التصويت في الهند) أو أن تشمل لوحات لمس مثلما هو الحال بالنسبة للبرازيل وفنزويلا.

► لوحة تصويت باللمس مستعملة في
فرنسا



◀ صندوق اقتراع إلكتروني يستعمل في
البرازيل



► جهاز تصويت بلوحة مستعمل في
الولايات المتحدة الأمريكية



◀ آلة تصويت مستعملة في الهند



— أجهزة القراءة البصرية (OMR) (Optical Mark Recognition) أجهزة القراءة البصرية: وتقوم هذه الأجهزة بنسخ البطاقات الانتخابية المؤشر عليها بواسطة قارئ وتفرزها.



◀ أجهزة القراءة البصرية المستعملة في الولايات المتحدة الأمريكية

— أنظمة مختلطة (DRE + OMR): في هذا الصنف من الأنظمة، يحدد الناخب اختياره على جهاز تصويت (تكون شاشة لمس، بشكل عام)، يقوم بطبع وصل ورقي يجب نسخه بالسكانير في جهاز آخر (مثلا في بلجيكا).



نظام تصويت مختلط بين شاشة اللمس والسكانير في صندوق الاقتراع (بلجيكا)

— الإنترنت: تسمح أنظمة التصويت الإلكتروني عبر الإنترنت للناخب بالقيام باختياره عبر الربط بموقع إلكتروني وذلك بواسطة حاسوب لوحة أو بي دي أي أو هات ذكي وغيرها (مثلا في سويسرا وإستونيا والنرويج...). هذا النوع من التصويت هو الأكثر إثارة للجدل، لأنه على الرغم من أنه يسمح للمواطنين بالتصويت عبر الإنترنت ويمكن أن يساهم ذلك في زيادة المشاركة، إلا أن التكنولوجيا الحالية لا تسمح بنظام تصويت عبر الإنترنت آمن تماما ومضمون.

وتجدر الإشارة إلى وجود أجهزة التصويت الإلكتروني التي تشمل (Voter VVPAT) *Verifiable Paper Audit Trail*) الذي يترجم في بعض الأحيان كدليل تحقق ورقي متأكد منه. وفي هذا النظام وهو شبيه بالأنظمة المختلطة (DRE و OMR) التي تمت الإشارة إليها سابقا، فإن الجهاز يُصدر وصل ورقي عن التصويت الذي حصل حتى يتمكن الناخب من التأكد من أن صوته حصل بشكل سليم مع التمكين من إجراء تحقيقات في وقت لاحق. ويتوقف استعمال نظام VVPAT على الكيفية التي تم بها تصميم النظام نفسه ومن الأهمية بمكان إعاة اهتمام شديد لما تنص عليه القوانين المحلية بخصوص القيمة القانونية للوصل الورقي والكيفية التي تجري بها عمليات التحقق المحتملة وغيرها.

بغض النظر عن نوع التكنولوجيا المستخدمة، عادة ما يتم التمييز بين نوعين من المواقف التي يمكن استخدام التصويت الإلكتروني فيها:

— التصويت الإلكتروني الذي يتم حضوريا في أماكن تخضع لإشراف إدارة الانتخابات.

— التصويت الإلكتروني البعيد دون أي إشراف (وهذا يمثل بشكل عام التصويت عبر الإنترنت).

وكما تمت الإشارة إلى ذلك، توجد عدة أنظمة إلكترونية للتصويت، بحيث قد تصممها نفس السلطة الانتخابية أو مزودون من الخارج. كما أن النظام قد يتم إعداده بواسطة المصدر المفتوح (*Open Source*) أو برامج المالك (*Proprietary software*)، وفي هذه الحالة فإن رمز المصدر للبرنامج (*Source code*) قد لا يكون متاحا للمراقبين في حال إقدام الإدارة الانتخابية والمزود الخارجي على توقيع عقد سرية (*NDA, Non Disclosure Agreements*).

امتيازات ومخاطر التصويت الإلكتروني

تقوم السلطات الانتخابية باعتماد التصويت الإلكتروني نظرا للامتيازات التي يتمتع بها عند معالجة العملية الانتخابية مع الإشارة تحديدا إلى عملية الفرز السريعة وتقادي حصول أخطاء بشرية، فضلا عن إمكانية مساعدته على الرفع من حجم مشاركة الناخبين ولاسيما الناخبين من خارج البلاد والناخبين الذين يعانون من إعاقات والأقليات اللغوية.

ولكن من جهة أخرى، فإن المنظمات الدولية وأدبيات الانتخابات تبرز أن استعمال التصويت الإلكتروني قد يتسبب في بعض الحالات في عدد من المخاطر التي يجب الاهتمام بها (وتحديدا ما يتعلق بإمكانية تقليص الشفافية في عملية التصويت والفرز علاوة على مزيد من مخاطر خرق سرية التصويت)، الأمر الذي يجعلها توصي بإدخال التصويت الإلكتروني بشكل تدريجي وفي ظروف تتحلل بالانفتاح والشفافية، بما في ذلك اعتماد نقاش عمومي سابق وحملات إرشاد للمواطنين وتجارب واختبارات مسبقة وغيرها.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي التصويت الإلكتروني أكثر ملاءمة للبلدان التي بها مستويات عالية من الثقة في الإدارة الانتخابية وسلامة العملية الانتخابية، طالما أن هذا النظام يلغي الإجراءات الحامية للشفافية التي يشملها التصويت بالورق، وبالنسبة لسرية التصويت، فضلا عن كونه معرّض للهجمات المعلوماتية (وبشكل خاص في حالة التصويت عن بعد). بالإضافة إلى ذلك، ستزداد مصداقية استخدام التصويت الإلكتروني عندما تكون عملية صنع القرار لاعتماد التكنولوجيا الانتخابية شاملة وشفافة، بالإضافة إلى عمليات الاختيار والاعتماد والتحقق من أجهزة الكمبيوتر.

مخاطر محتملة	امتيازات محتملة
<ul style="list-style-type: none"> < شفافية أقل < صعوبة لفهم النظام من طرف غير الخبراء < خرق سرية التصويت < احتمال حصول هجمات خارجية (هاكرز) < إمكانية التلاعب على نطاق واسع من طرف مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين يصلون إلى النظام حصريا. < مراقبة أقل على العملية من طرف الإدارة الانتخابية (تبعية للفنيين والمزودين). < إمكانيات محدودة للفرز (ولاسيما بالنسبة لـ (VVPAT 	<ul style="list-style-type: none"> < عملية فرز أسرع ودون أخطاء بشرية < استعمال أوسع نطاقا: العميان والأقليات < احتمال مزيد من المشاركة الانتخابية وسهولة التصويت بالنسبة للناخبين غير الحاضرين (ولاسيما بالتصويت البعيد عبر الأنترنت). < معالجة أكثر فعالية للمعادلات الانتخابية المعقدة. < تقديم أحسن للبطاقات الانتخابية المعقدة. < تفادي عمليات التزوير التي قد تطال مراكز الاقتراع

تعتبر من الممارسات الجيدة في تنفيذ استخدام التصويت الإلكتروني، ما يلي:

- عملية النقاش العام قبل إدخال التصويت الإلكتروني وإطلاق الحملات الإعلامية للمواطنين.
- عملية تكاملية وشفافة لصنع القرار لاعتماد التكنولوجيا الانتخابية
- عملية شفافة للتعاقد بشأن المعدات الإلكترونية والخدمات المرتبطة بها

- الاعتماد التدريجي للتصويت الإلكتروني، ويفضل أن يكون ذلك مع اختبارات سابقة غير ملزمة
- ضمانات بشأن الأجهزة والبرمجيات ضد العبث والقرصنة
- آليات تحقق وتدقيق شفافة.
- التدريب المناسب لموظفي الإدارة الانتخابية وكذلك المواطنين
- سهولة استخدام معدات الاقتراع
- استخدام الإيصالات الورقية (VVPAT)

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك فإن إنجاز التصويت الإلكتروني له اثر مباشر على مسار مراقبة العملية الانتخابية، طالما أن التصويت يجري عبر جهاز بدلا من البطاقات وصناديق الاقتراع (التي تكون شفافة على العموم). وكما أكدت ذلك بإجماع، سواء المنظمات الدولية كما القطاع الأكاديمي، فإن التصويت الإلكتروني يمثل تغييرا جذريا في صلب المراقبة، حيث أنه على خلاف التصويت التقليدي بواسطة الورق، فإنه يشمل عناصر غير قابلة للمراقبة المباشرة (عمليات معلوماتية).

وفي هذا الصدد تشير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى ان التصويت الإلكتروني يشمل عناصر غير قابلة للمراقبة العينية كما أن المكونات التكنولوجية للنظام غير معروفة ولا سهلة الفهم من طرف المراقب المتوسط. من جهته، يعتبر الاتحاد الأوروبي التصويت الإلكتروني قد يخضع بشكل أقل للمراقبة طالما أن مراقبة تلك الأنظمة تتطلب معارف متخصصة. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن التصويت الإلكتروني أكثر ملاءمة للبلدان التي تتمتع بمستويات عالية من الثقة في نزاهة عمليات التصويت والفرز والتصنيف.

وسعيا إلى التعويض عن النقص المحتمل للمراقبة بالنسبة لعملية التصويت والفرز في التصويت الإلكتروني (من طرف السلطة الانتخابية والأحزاب السياسية والمواطنين)، يتم اتخاذ إجراءات أمنية إضافية مثل الاعتمادات وهيئات التحقق من سلامة النظام. كما أنه يمكن تقليص المشاكل المحتملة لغياب الشفافية والمراقبة بفضل استخدام أجهزة التصويت الإلكتروني التي تشمل "الوصل الورقي"، الأمر الذي يتيح التحقق من سلامة النظام وفرز الأوراق.

ومن القضايا الهامة التي ينبغي للفريق المركزي للمراقبة "كور تيم" تحديدها، هي ما إذا كان نظام التصويت الإلكتروني يسمح بإجراء مراقبة فعالة وموثوقة.

منهجية المراقبة والقضايا الرئيسية التي يجب مراعاتها عند مراقبة التصويت الإلكتروني

إن بعثة مراقبة الانتخابات ليست في وضع يمكنها من التحقق الكامل من جميع الجوانب الفنية لنظام التصويت الإلكتروني، ولكنها قادرة على مراقبة بعض جوانب العملية، مثل درجة ثقة الجمهور والأطراف المهمة والشهادة والاختبار ومراجعة النظام والتدابير الأمنية وإجراءات الطوارئ وتوعية الناخبين، إلخ. ومن بين المسائل التي يتعين على الفريق المركزي تحديدها، هي ما إذا كان نظام التصويت الإلكتروني قابل لمراقبة فعالة وموثوقة.

يتم خلال مراقبة الانتخابات التي تعتمد التصويت الإلكتروني على نفس المعايير الدولية المعروفة بالنسبة للانتخابات بواسطة البطاقات التقليدية (حيث أن كافة الناخبين الذين تتوفر فيهم الشروط، ينبغي أن يكون لهم الحق في تصويت وسريته والتصويت وأن تعكس النتيجة بشكل دقيق إرادة الناخب وغير ذلك)، كما أن المراقبة تتم عبر المنهجيات المعززة.

واستكمالاً لذلك، قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا / مكتب ODIHR ومنظمة الدول الأمريكية OEA بإعداد وثائق خاصة بمنهجيات خاصة بها من أجل مراقبة التصويت الإلكتروني. من جهته، وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لم يقدّم حتى الساعة بإعداد أي منهجية، فإنه أدرج في نسخته الثانية من "دليل مراقبة الانتخابات في الاتحاد الأوروبي"، فقرة خاصة بالتصويت الإلكتروني. وتحدد كل هذه الوثائق منهجية أكثر خصوصية للاستعمال في هذه المهمات التي يجب على المراقبين للمدى القصير أن يعتمدوها استكمالاً للمنهجية العامة.

دور الخبير في تحليل التصويت الإلكتروني

ويشمل دليل منظمة الدول الأمريكية OEA على غرار نظيره لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وظيفة محلل التصويت الإلكتروني داخل الفريق المركزي "كور تيم". كما أن مركز "كارتر" في وثيقته للعمل الخاصة بمراقبة التصويت الإلكتروني، تشير إلى أنه عندما يتم استعمال التصويت الإلكتروني في الانتخابات "فمن الضروري الاستعانة بمحلل متخصص في المعلوماتيات". أما في حالة الاتحاد الأوروبي، فلا يتم التنويه بهذه الوظيفة في الدليل، وإن كانت موجودة تحت تسمية (الخبير في التصويت الإلكتروني) (e-voting expert) في فرق مراقبة الانتخابات كما حصل في فنزويلا خلال الانتخابات التي جرت في 2005 و2006.

وبالتالي فإن محلل التصويت الإلكتروني يعمل بشكل وثيق مع باقي أفراد الفريق المركزي، بحيث يقوم معهم بتحليل مختلف القضايا المتصلة بذلك النظام، ومن بينها ما يلي:

— يقوم المحلل القانوني بفحص الإطار القانوني في البلاد (وما إذا كانت المقضيات التشريعية تضمن أن تتوفر في التصويت الإلكتروني كل متطلبات المعايير الدولية الضرورية لإجراء

انتخابات ديمقراطية وما إذا كانت التشريعات تنص بوضوح على الشروط الكفيلة بمنح الصلاحية للتصويت الإلكتروني وما إذا كان القانون الجنائي يتبنى عقوبات في مواجهة الهجمات التي قد يتعرض لها نظام التصويت ذلك وغيرها).

ويقوم المحلل الانتخابي بمراقبة ما تقوم به الإدارة الانتخابية بخصوص إنجاز النظام (عملية المناقصة/العتاء والرسو بخصوص التعاقد بشأن نظام التصويت والعلاقة بين السلطة الانتخابية ومزودي الخدمة وإذا ما كانت هناك اتفاقات بشأن سرية النظام الإلكتروني، والدور الذي تقوم به السلطة الانتخابية وما إذا كانت تتحكم في عملية إنجاز ومعالجة النظام المذكور، ومستوى فهم النظام الجديد من طرف موظفي الانتخابات وتأهيلهم، فضلا عن حملات إرشاد الناخبين، وقدرة الإدارة الانتخابية على إدارة ومراقبة نظام التصويت الإلكتروني، ودرجة وصول الفاعلين الانتخابيين إلى الوثائق المتصلة بذلك النظام،...الخ).

ويقوم المحلل السياسي بتقييم آلية اتخاذ القرار بشأن إنجاز نظام التصويت (الاحتياجات والدوافع الداعية إلى إنجاز نظام التصويت الإلكتروني وما هي التحديات التي يسعى إلى معالجتها بواسطة ذلك النظام، وآلية القرار والنقاشات السياسية المنظمة قبل اتخاذ قرار الإنجاز المذكور وإذا ما شارك كل الفاعلون الانتخابيون في النقاشات المذكورة وما إذا كانت آراؤهم أخذت بعين الاعتبار، وما هو حجم الاتفاق السياسي بخصوص إنجاز ذلك النظام، ودرجة الثقة في الإدارة الانتخابية و...الخ).

ويقوم محلل وسائل الإعلام بفحص مواقف وسائل الإعلام بخصوص التصويت الإلكتروني وإذا ما كان هذا الأخير يشكل موضع نقاش بين المواطنين.

من جانبه يقوم محلل التصويت الإلكتروني، فضلا عن مشاركته في فحص المسائل السابقة، بمراقبة وتحليل عدد من الأمور من بينها ما يلي

كيف يفترض أن يعمل نظام التصويت الإلكتروني، عمليا.

كيف تعمل آلية التصويت، وكيف يتم حصي الأصوات وكيف يتم نقل النتائج إلى المستوى المركزي.

إذا ما كان نظام التصويت الإلكتروني يسمح بسلامة العملية وسرية التصويت.

إذا ما كان ذلك النظام يسمح بالتحقق من أن التكنولوجيا عملت بشكل جيد كما كان متوقعا، وأنه تم احترام سرية التصويت وأن النتائج تتطابق مع معالجة كافة الأصوات.

مدى متانة نظام التصويت الإلكتروني وما هي الإجراءات الأمنية التي يشملها في مواجهة هجمات محتملة (هاكينغ أو تلاعب داخلي)، والتدابير القانونية للرد على تلك الهجمات.

- إذا ما كانت العمليات الحساسة تجري على يد عدة أشخاص وإذا ما كان هناك سجل كتابي لكافة العمليات التي يتم إنجازها.
- إذا ما كانت الأجهزة تشمل إجراءات أمنية للحماية من الدخول غير المرخص له.
- إذا ما كان النظام يقدم للناخبين خيارات واضحة بواسطة نظام التصويت الإلكتروني بشكل مفهوم وسهل الاستعمال، وكم من الوقت يحتاج الناخب لكي يضع صوته.
- إذا ما كان الناخبون يتلقون جوابا من طرف نظام التصويت هذا، وإذا كان هذا الأخير يشير بوضوح إلى أنه تم انتقاء خيار (مع التنبيه إن دعت الحاجة إلى أن التصويت كان باطلا)، ما يسمح للناخب بتصحيح خياره.
- إذا كان النظام يسمح باستعمال لغات الأقلية وإذا ما كانت المعلومات الواردة في البطاقات الانتخابية بتلك اللغات هي نفسها الواردة في لغة الأغلبية.
- إذا ما كانت الأحزاب السياسية والمرشحون يظهرون بشكل متساو في البطاقات الانتخابية.
- إذا ما كان النظام المذكور يسمح للناخبين الذين يعانون من محدودية البصر، بالإدلاء بأصواتهم بمساعدة صوتية (مثل الاستماع إلى ما تتضمنه البطاقة)، وإذا ما كان ذلك النظام مصمم بطريقة تضمن سرية التصويت.
- إذا ما كان تصميم النظام المذكور يسمح بتشغيله طيلة اليوم الانتخابي، وما هي الإجراءات البديلة في حال حصول اختلالات في الكهرباء.
- إذا ما حصلت اختبارات لنظام التصويت الإلكتروني في وقت سابق لليوم الانتخابي، وإذا ما كانت عمومية (علاوة على فحص الوثائق المتصلة بالاختبارات التي جرت في وقت سابق لانتشار فريق المراقبة وإذا ما كانت تلك الوثائق متاحة للأحزاب السياسية والمواطنين والخ).
- إذا ما جرت اختبارات معملية للأجهزة والبرامج المعلوماتية للتحقق ما إذا كان النظام تتوفر فيه شروط التصميم.
- ما هي متطلبات شهادة الاعتماد بالنسبة للتصويت الإلكتروني والوثائق التي ترفق بذلك المسار (بما في ذلك دراسة سمعة هيئة شهادة الاعتماد، وما إذا كانت مستقلة عن المزودين والسلطة الانتخابية نفسها وما إذا تمكنت من الاطلاع على كافة المعلومات المتصلة بنظام التصويت).

- إذا ما كانت تتم عمليات تحقق وإذا ما كان الفاعلون الانتخابيون قادرين على حضورها.
- وفي حال أنظمة قراءة السكائير للبطاقات، ما هو هامش الخطأ لدى الأجهزة وإذا ما كانت هناك مقتضيات قانونية بالنسبة لعمليات الفرز الأوتوماتيكية.
- وفي حال استعمال طريقة VVPAT ، هل تم إخبار الناخبين بشكل كاف حول ما يجب أن يتأكدون منه.
- وفي حال تواجد عدة مناهج للتصويت، إذا ما كانت العملية تجري بشكل سليم وكيف يتم التصنيف وتجميع النتائج والإعلان عنها (وما إذا كانت الأحزاب السياسية والمرشون والمراقبون يتمتعون بإمكانية التحقق من المعالجة السليمة للنتائج).
- وفي حال اشتغال نظام التصويت على تحديد الهوية الأوتوماتيكي للناخبين، ينبغي أيضا القيام بتحليل ذلك النظام ومدى اندماجه في عملية التصويت.
- وفي حال التصويت البعيد عبر الإنترنت، كيف يعمل نظام التحقق من هوية الناخب، وما هي الإجراءات الموجودة لحماية سرية التصويت.
- وفي حال التصويت البعيد عبر الإنترنت، إذا ما كان النظام يسمح بعمليات تحقق من النتائج.

دور المراقبين للمدى الطويل والمدى القصير

وإن كانت كثير من الجوانب المتعلقة بالتصويت الإلكتروني يتم تنفيذها على المستوى المركزي في عاصمة البلد، فيجب على مراقبي المدى الطويل المنتشرين في مناطق أخرى بجري فيها التصويت الإلكتروني، إجراء مراقبة في المنطقة التابعة لمسؤوليتهم بخصوص الجوانب التي سبقت الإشارة إليها، بهدف تقييم الأداء السليم لنظام التصويت على الصعيد المحلي.

ولهذا ينبغي تأهيلهم في الاجتماع المنعقد في العاصمة من طرف الفريق المركزي، وبشكل خاص من طرف خبير التصويت الإلكتروني حول نظام التصويت الإلكتروني المستعمل في البلاد وأن يقوموا إذا كان بالإمكان، بالمشاركة في جلسة تحضيرية مع السلطة الانتخابية بغرض التحقق معاينة من كيفية عمل ذلك النظام. كما سيتم في الوقت ذاته في الاجتماع الإقليمي الذي تنظمه فرق المراقبة للمدى الطويل (OLDS)، إطلاع مراقبي المدى القصير OCD على وضع النظام على الصعيد الإقليمي، مع الإشارة إلى المشاكل التي يحتمل أن تبرز وما هي مراكز الاقتراع التي ستعتمد التصويت الإلكتروني، ومن هي من بينها التي ينبغي إيلاء مزيد من الانتباه لها فضلا عن ما هي مراكز الاقتراع التي يجب اعتماد عمليات التدقيق فيها (في حال نص القوانين على ذلك).

وتمثل مراقبة التصويت الإلكتروني أحد المهام التي سيقوم بها فريق المراقبين، حيث أن مهامه المحددة ستتغير وفق صنف التكنولوجيا المستعملة ودرجة اتساع النطاق وغير ذلك. ومن بين وظائف فرق المراقبة للمدى الطويل والمدى القصير بالنسبة للتصويت الإلكتروني، لدينا المراقبة والتحليل بخصوص ما يلي:

- التحضيرات الفنية واللوجيستية على الصعيد الإقليمي / المحلي من جانب السلطة الانتخابية بخصوص تنفيذ نظام التصويت الإلكتروني.
- إعداد الموظفين الانتخابيين على الصعيد المحلي بما في ذلك إطلاعهم على كيفية اشتغال نظام التصويت وإلى أي حد هم مؤهلون لمواجهة اختلالات ذلك النظام.
- مدى قبول المجتمع المدني والأحزاب السياسية لنظام التصويت الإلكتروني ذلك.
- دور الفنيين في التحضيرات وما هو مستوى الإشراف عليهم من طرف الموظفين الانتخابيين.
- حصص التأهيل بالنسبة للموظفين الانتخابيين.
- حملات الإرشاد والتربية بالنسبة للناخبين.
- مصادقية نظام التصويت وتنفيذ أنظمة التدقيق.
- عملية توزيع الأجهزة (من وكيف يقوم بتلك العملية؟) على مراكز الاقتراع، والإجراءات الأمنية خلال إيداع الأجهزة قبل اليوم الانتخابي، ومن يمكنه الوصول إليها وما إذا كانت تحصل تحديثات للبرامج المعلوماتية التي تشملها تلك الأجهزة (مثلاً، المعلومات في البطاقات الإلكترونية واستعمالات البرامج المعلوماتية وغيرها)، وكيف يتم التحقق من أصالة البرامج المعلوماتية.
- الاختبارات التي تجري على المستوى المحلي لتلك الأجهزة قبل حلول اليوم الانتخابي، ومن يقوم ويحضر تلك الاختبارات.
- الاختبارات التي يشارك فيها الجمهور قبل اليوم الانتخابي.
- مدى قدرة الأحزاب السياسية والمراقبين المحليين على التعرف على نظام التصويت الإلكتروني والوثائق الهامة وما إذا كانت لهم إمكانية اختبار نظام التصويت.
- الانطباع السائد لدى الأحزاب السياسية والمجتمع المدني حول التصويت الإلكتروني وخططهم بالنسبة لمراقبته خلال اليوم الانتخابي.

وستقوم فرق المراقبة بإخبار الفريق المركزي حول هذه الجوانب في القسم الخاص بالتقرير الاسبوعي، فضلا عن تقارير محددة أخرى يطلبها منهم الفريق المركزي.

ومن أجل ذلك، تشمل استمارات المراقبة عددا من الأسئلة المحددة بخصوص أجهزة التصويت، وفي ما يلي عينة لذلك الصنف من الأسئلة:

جاهزية مراكز الاقتراع

- هل حصل أي مشكل خلال فترة تثبيت الأجهزة داخل مركز الاقتراع؟ وفي حال حصوله، هل يمكن لأعضاء المركز تسويته؟ وهل يفتح المركز المذكور أبوابه في الموعد المحدد؟
- ما هي الاختبارات التي تم إجراؤها خلال تثبيت الأجهزة؟
- ما هي الإجراءات التي يتم اتخاذها من أجل ضمان أن الذاكرة الإلكترونية خالية من أي تصويت سابق لبدء التصويت؟ هل هذا قابل للتحقق؟
- هل وضعية الأجهزة في مركز الاقتراع كفيلة بحماية سرية التصويت؟ وهل يتأكد أعضاء المركز من أن الناخبين يدلون بأصواتهم بسرية، حتى عندما يحتاجون ليد المساعدة؟

التصويت (سهولة الاستخدام والوصول وسرية التصويت)

- هل يفهم المستخدمون كيفية عمل نظام التصويت؟ وكم عدد الناخبين الذين يطلبون المساعدة من طرف أعضاء المائدة لكي يصوتوا؟ هل أنهى بعض الناخبين العملية بعد بدئها لكن دون التمكن من التصويت؟
- هل يستعمل الناخبون أجهزة التصويت بشكل فردي؟ هل يمنع أعضاء الموائد الانتخابية الناخبين من استعمال الأجهزة مثنى أو أكثر في نفس الوقت؟
- هل يوجد اكتظاظ؟ كم يضطر الناخبون إلى الانتظار للتصويت؟ هل يوجد ما يكفي من الأجهزة لكي تكون مدة التصويت معقولة؟
- ما هو رأي الناخبين والمراقبين المحليين والأحزاب السياسية والمرشحين في التصويت الإلكتروني؟
- كم عدد الناخبين الذين يطلبون المساعدة؟
- هل يمكن للمعاقين وكبار السن التصويت دون الحاجة إلى المساعدة؟ وإذا ما كان يتم استعمال لغات الأقليات في التصويت؟ ويمكن استعمالها في نظام التصويت الإلكتروني بدون مصاعب شديدة؟

الأمن

- هل يتطلب نظام التصويت ان يتم تشميع بعض عناصر الأجهزة خلال عملية التصويت؟ وهل يمكن لمراقبي المدى القصير أن يتحققوا من أن التشميع قد تم؟
- من يستعمل الأجهزة؟ وهل يمكن لعضو تابع للمزود بالخدمة استعمال الأجهزة بحضور أعضاء المائدة؟
- هل يستطيع أعضاء المائدة الانتخابية تسوية المشاكل إذا ما دعت الضرورة؟ وبخلاف ذلك هل يوجد فنيون مكلفون بتسوية تلك المشاكل؟ وهل يتم تقييد المشاكل من خلال بروتوكولات رسمية ويتم لاحقا التبليغ عنها بشكل مناسب؟
- هل قام عضو من المائدة الانتخابية أو فني بمعالجة الأجهزة في لحظة ما؟ ولماذا؟
- هل الأجهزة الموجودة في مراكز الاقتراع هي التي يجب استعمالها؟
- في حال عدم توفر أجهزة التصويت الإلكتروني لمدة طويلة، هل بإمكان الناخبين التصويت على الورق أو أن عليهم انتظار جلب جهاز جديد؟ هل يغادر بعض الناخبين المركز دون الإدلاء باصواتهم؟

الإغلاق والفرز ونقل النتائج

- هل تحترم ترتيبات إغلاق مراكز الاقتراع؟ وهل يتم طبع نسخة ورقية لنتائج كل جهاز للتصويت الإلكتروني وكل مركز اقتراع ويتم إحالتها على المراقبين والأحزاب السياسية؟ وهل توضع نسخة من تلك النتائج في مكان عمومي؟
- كيف تتم عملية نقل النتائج إلى المستويات الأعلى للإدارة الانتخابية؟ هل يتم احترام الترتيبات المنصوص عليها لعملية النقل تلك؟
- هل يتم إجراء أي عملية تدقيق في مركز الاقتراع فورما يتم الإعلان عن النتائج؟
- ماذا يحصل للأصوات التي تم تخزينها إلكترونيا بعد اليوم الانتخابي؟ هل يتم مسح وحدات تخزين بيانات نظام التصويت الإلكتروني؟ ومن يقوم بعملية المسح وبأي طريقة؟

الإدارة الانتخابية

- إلى أي مدى يفهم أعضاء الموائد آلية نظام التصويت الإلكتروني؟ وما هو تأهيلهم والتدريب التي خضعوا لها في هذا الصدد؟ وهل توجد مواد إرشادية في مركز الاقتراع بخصوص ذلك النظام؟
- وهل تتوفر في أعضاء المائدة الإجراءات المنصوص عليها؟

تشير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنه في حال مراقبة التصويت الإلكتروني للتصويت على الورق، فإن على فرق المراقبين للمدى القصير أن لا يقتصروا الأول بانتباه غير متناسب، وهو الأمر الذي سيتلقون بموجبه تعليمات من طرف الفريق المركزي.

من جهة أخرى، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن المراقبين لا يقومون أبدا بتقديم شهادة الاعتماد بخصوص أنظمة التصويت الإلكتروني وعليه فإنهم لا يمكنهم أبدا التوقيع على أية وثائق أو الإدلاء بأي تصريحات يمكن تفسيرها كشهادة اعتماد للنظام التصويت الإلكتروني. وينبغي للمراقبين أن تكون لهم القدرة على الوصول بشكل كامل إلى نظام التصويت الإلكتروني، بما في ذلك الوثائق (شهادة الاعتماد والمصممين وغير ذلك)، ولكن من الأهمية بمكان أيضا أن لا يقوموا بأي عمل يمكن اعتباره تلاعب في أجهزة التصويت.

2. التسجيل الإلكتروني للناخبين

يتم استخدام التقنيات الجديدة بشكل متزايد لإنشاء وتحديث سجلات الناخبين، والتي غالبًا ما يتم الاحتفاظ ببياناتها في قاعدة بيانات مركزية.

يمكن أن يساهم هذا النوع من تسجيل الناخبين في الشفافية، فضلاً عن السماح للناخبين بالتحقق من أن بياناتهم مسجلة بشكل صحيح، وفي بعض الحالات عن بُعد عبر الإنترنت. ومع ذلك، يجب الانتباه إلى سوء الاستخدام المحتمل الذي يمكن أن يحدث لهذا النوع من قواعد البيانات الرقمية، كما أشارت إلى ذلك بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي في فنزويلا 2021 فيما يتعلق بنظام باتريا²⁸. من ناحية أخرى، من المهم أن هذه الأنظمة تم تصميمها بطريقة تجعل تعقيدها لا يقلل من الشفافية، مع الحفاظ في نفس الوقت على الأمن. أخيرًا، يتطلب هذا النوع من التكنولوجيا أن يكون لدى كل من موظفي الإدارة الانتخابية والناخبين المعرفة اللازمة لاستخدامها.

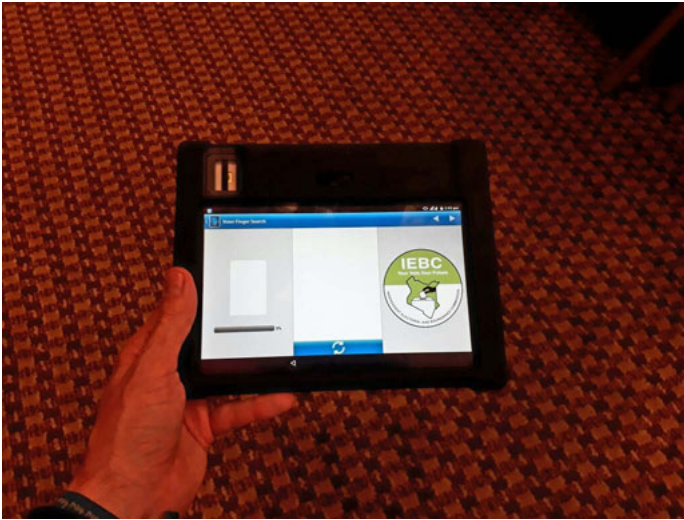
يمكن طباعة سجلات الناخبين الإلكترونية هذه بحيث يكون لكل مركز اقتراع القائمة، أو يمكن أن يراجع موظفو السلطة الانتخابية قائمة الناخبين على جهاز كمبيوتر أو جهاز لوحي، وفي هذه الحالة من المهم أن تكون هناك خطط طوارئ لأي مشكلة قد تطرأ (انقطاع التيار الكهربائي أو تعطل المعدات، إلخ).

28 "منصة Patria، التي لديها أكثر من 21 مليون مستخدم في فنزويلا، تجمع البيانات الشخصية الأساسية مثل العنوان وتاريخ الميلاد، ولكن أيضًا المعلومات الحساسة مثل العضوية في حزب سياسي، والمشاركة في مبادرات "الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي"، والنشاط على الشبكات الاجتماعية. ليس من الواضح أي مؤسسة حكومية مسؤولة عن إدارة بياناتك، ولا كيف ولأي غرض يتم استخدام وتخزين هذه الكمية الهائلة من البيانات. ومن الأمور المقلقة أيضا أن الاكتتابات في المنصات تجري تحت إشراف منتمين إلى حركة "نحن فنزويلا"، وهي منصة سياسية قريبة من "الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي". لا توجد شفافية حول كيفية تخصيص المكافآت والمزايا من خلال المنصة، ومن هم المستفيدين منها ووفقًا لأي معايير. إن ممارسة مسح دفتر Patria في يوم الانتخابات قد تدفع بعض الناخبين إلى الاعتقاد بأن سرية تصويتهم ليست مضمونة بالكامل". بعثة المراقبة الانتخابية في فنزويلا 2021. التقرير النهائي.

تعتبر حالة تسجيل الناخبين البيومترية ذات أهمية خاصة، والتي تستخدم واحدة أو أكثر من خصائص الناخب (صورة الوجه، بصمة الإصبع، فحص شبكية العين ، إلخ)، وهي المعلومات التي سيتم استخدامها في مائدة الاقتراع الانتخابي من أجل تحديد هوية الناخب قبل أن تصويته. يمكن أن يكون تسجيل الناخبين البيومتري مفيداً بشكل خاص في البلدان النامية حيث يفتقر المواطنون إلى وثائق هوية موثوقة، وستعمل تكنولوجيا القياسات البيومترية على تفادي عدة مشاكل (التسجيلات المتعددة وسرقة الهوية والتصويت المتعدد، وما إلى ذلك). لكن رغم ذلك، يجب الانتباه إلى بعض التحديات التي قد تتسبب فيها مثلًا إمدادات الطاقة وتوافر شبكات الاتصالات، بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة باستدامة النظام والاعتماد على المانحين الدوليين.

وفي هذا السياق، تعتبر من الممارسات الجيدة:

- وجود سجل مركزي ووحيد للناخبين، يمكن الوصول إليه من طرف الأحزاب السياسية
- يجب أن يكون استخدام التكنولوجيا مناسباً ومستداماً وشفافاً
- خطط الطوارئ لتجنب التأخير في يوم الانتخابات في حالة حصول أي اختلال.
- التدريب المناسب لموظفي الانتخابات والتثقيف الانتخابي للناخبين.
- الاختبار المسبق لأنظمة تحديد هوية الناخبين.



KIEMS (نظام إدارة الانتخابات المتكامل في كينيا)، بواسطة جهاز لوحي متعدد الوظائف مصمم لتحديد هوية الناخبين البيومترية والإرسال الإلكتروني للنتائج

3. الإرسال وجدولة النتائج الانتخابية، إلكترونياً

بمجرد اكتمال الاقتراع (أو فرز الأصوات) وتسجيل البيانات في الوثائق الانتخابية (المعروفة عادةً باسم المحاضر أو بروتوكولات النتائج) ، يتم نقل نتائج التصويت من مراكز الاقتراع إلى أعلى مستوى في الإدارة الانتخابية للقيام بالجدولة. من الممكن أيضاً أن يتم نقل النتائج الأولية على الأقل من مركز الاقتراع مباشرة إلى السلطة الانتخابية الوطنية.

تحدث عمليتا الإرسال والجدولة في بعض الأحيان في وقت واحد ، حيث أن النظام نفسه الذي ينقل نتائج الانتخابات يقوم بتجميعها، وتتم مراجعتها من قبل أعلى هيئة انتخابية.

الهدف من بعثة مراقبة الانتخابات هو مراقبة ما إذا كانت النتائج التي أبلغت عنها مراكز الاقتراع قد تمت جدولتها بشكل صحيح، ولهذا الغرض يتم التحقق من سلامة نظام إرسال النتائج وجدولتها، فضلاً عن شفافتها وإمكانية التحقق من قبل ممثلي الأحزاب السياسية، وكذلك المراقبين الوطنيين والدوليين.

يُطلب من المراقبين عادة أن يرافقوا النتائج الرسمية وبقية المواد الانتخابية، عندما يتم نقلها من مركز الاقتراع إلى مركز الفرز، وبمجرد وصولها، يراقبون أن نتائج مركز الاقتراع قد تم إدخالها بشكل صحيح.

يجب أن تكون جدولة النتائج قابلة للتحقق منها وشفافة على جميع مستويات الإدارة الانتخابية، والتي من أجل تحقيق الشفافية وتعزيز ثقة المواطنين، يجب أن تكون نتائج كل مستوى من الجدولة متاحة للجمهور على الفور، في كل مستويات العملية. يعتبر أيضاً من الممارسات الجيدة تقديم نتائج مفصلة عبر الإنترنت عن كل مركز اقتراع، مما يسمح للمتنافسين والمراقبين بالتحقق من أن النتائج المدرجة في بروتوكولات مركز الاقتراع قد تم الإبلاغ عنها بشكل صحيح.

تجدر الإشارة إلى حالة الانتخابات الرئاسية في كينيا في عام 2017، والتي على الرغم من الإعلان الأولي لبعثة مراقبة الانتخابات، إلا أنها كانت إيجابية نسبياً، حيث ألغت المحكمة العليا نتائج الانتخابات بناءً على سلسلة من "المخالفات والخروقات" ، والتي تتعلق أساساً بنظام إرسال النتائج، مما يعني أن الانتخابات لم تلتزم بالمتطلبات الدستورية. أشارت المحكمة العليا إلى أن النظام الذي تستخدمه إدارة الانتخابات (اللجنة المستقلة لشؤون الانتخابات والحدود) كان معقداً وأن من الصعب جداً مراقبة العمليات، حتى بالنسبة لخبراء أمن الكمبيوتر، الأمر الذي زاد من تعقيده تحديات الشفافية والمصادقية، بسبب عيوب البرمجيات وعدم وجود اتصال على المستوى الوطني، وكذلك نقاط الضعف حيال الهجمات الإلكترونية المحتملة. واختتمت المحكمة بالقول إنه في هذا النوع من السيناريوهات من المهم التأكد من أن جميع أصحاب المصلحة لديهم وصول كاف إلى المعلومات وبوقت كاف حتى يتمكنوا من التحقق من صحة نتائج الانتخابات.



نظام جدولة لنتائج الانتخابات في لبنان

المفوضية الأوروبية: دليل مراقبة الانتخابات للاتحاد الأوروبي (النسخة الثالثة)، 2016.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا / مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان:
Handbook for the Observation of New Voting Technologies, 2013

The Carter Center: Handbook on observing electronic voting, 2nd ed., 2012

European Parliamentary Research Service: Digital technology in elections: Efficiency versus credibility?, 2018.

IFES/NDI: Implementing and Overseeing Electronic Voting and Counting Technologies, 2014

Carter Center: Developing a Methodology for Observing Electronic Voting. Atlanta, 2007.

منظمة الدول الأمريكية:

Observación del Uso de Tecnología Electoral: Un Manual para las Misiones de Observación Electoral de la OEA. Washington, 2010.

OEA, IFES, IDEA: Electoral Results Transmission. Technology use, security mechanisms and training of those responsible, 2011

مجلس أوروبا:

Recommendation on Legal: Operational and Technical Standards for E-voting, 2004

International IDEA: Introducing Electronic Voting, Essential Considerations, 2011.

29 ملاحظة: الصور الواردة في هذا الفصل يتم استخدامها حصريا للاسترشاد وتعود ملكيتها إما لمحرر هذا الفصل أو أنه أخذها من إنترنت من نطاق عام أو مرخص به من GNU GPL أو Copylef، أو ما شابهها.

IFES: Elections in Kenya 2017 Rerun Presidential Elections Frequently Asked Questions, 2017

Carter Center: Kenya 2017 General and Presidential Elections Final Report



الانتخابات العامة، هوندوراس 2017

ثالث وعشرون. أمن بعثات مراقبة الانتخابات

فيكتور بيريث سانيودو
خبير في الأمن الدولي

إن القيام بأي نشاط عمل في اسبانيا يحتمل مخاطر من نوع ما، وهي المخاطر المترتبة سواء عن العنصر البشري (مثلا الإجرام) أو عن الطبيعة (الإعصارات مثلا)، لكن إذا كان نشاط العمل هذا يجري في بلد نجهل ثقافته وأعرافه وتقاليد، وفي ظروف من النظافة والبنية التحتية مختلفة عما لدينا، وضمن وضع سياسي غير مستقر وبمؤشرات إجرام مرتفعة في غالب الأحيان وإذا ما أضفنا إلى ذلك المخاطر الطبيعية غير الموجودة في بلدنا، فإننا بصدد توصيف معظم البلدان التي تستضيف بعثات مراقبة الانتخابات.

وحرصا على تقليص حجم تلك التهديدات المنبثقة عن مختلف المخاطر التي تواجهها بعثات مراقبة الانتخابات وخفض آثارها في حال حصولها، يتم استثمار قدر كبير من الموارد في الجانب الأمني من طرف الهيئات الدولية المكلفة ببعثات مراقبة الانتخابات، وجزء من السلطات الوطنية

التي تسهم بمراقبتها المحليين انطلاقاً من الالتزام بدعم البناء الديمقراطي ولحقوق الإنسان في كل أنحاء العالم.

وترمي هذه الصفحات إلى توعية المراقبين بشأن أهمية التحضير الملائم للأمن المتعلق بالمراقب، سواء قبل انطلاق مهمة البعثة أو أثناءها، مع الحفاظ على حد أدنى من الحيطة. ومن الصعوبة بمكان إيجاز في بضع صفحات ما يحتاج في شرحه إلى عدة كتب، لكن هذا الفصل يرمي إلى الإشارة إلى المفاهيم الأساسية للأمن التي في متناول المراقب والتي تتصل بها معظم الأحداث التي قد تطال بعثة مراقبة الانتخابات.

ويشار إلى أن مبادئ الأمن التي يتم عرضها أدناه، صالحة لكل أنواع بعثات مراقبة الانتخابات، وسيتم سردها وفق الترتيب الزمني، حرصاً على تيسير استيعابها.

المرحلة الأولى: المرحلة السابقة للانتشار

بعدما يعرف المراقب الانتخابي بأنه وقع عليه الاختيار للمشاركة في بعثة لمراقبة الانتخابات، يجب عليه أن يبدأ في التحضيرات المتصلة بها وبأمنه.

ويحتمل أنه لم يسبق لذلك المراقب أن زار البلد المزمع أن تتوجه إليه البعثة المذكورة، أو أنه سبق وزاره لكن الوضع الأمني يتغير بشكل ملموس، ولهذا فإن التحضير الجيد يكتسي أهمية حيوية. وفي ما يلي بعض الجوانب الأكثر أهمية التي يجب أخذها بعين الاعتبار قبل انطلاق البعثة:

- توفير الأدوية.- في حال تناول نوع خاص من الدواء أو الإصابة بمرض مزمن، فمن الضروري التزود بما يكفي من ذلك الدواء لطيلة مدة البعثة بما فيها بعض المقادير الإضافية للتحوط.

- الوضع العام في البلد الذي ستعمل فيه البعثة.- ليس مستحيلاً أن تعمل البعثات في بلدان تعاني من النزاعات بما فيها الحرب الأهلية ووجود ميليشيات ومجموعات إرهابية نشيطة وغير ذلك، أو أن يتعرض البلد لمخاطر ناجمة عن أسباب طبيعية مثل الطوفان الأمازوني أو فترة إعصارات أو أن تكون هناك مخاطر على الصحة بسبب وجود البعوض، تؤدي إلى أمراض من قبيل الملاريا أو حمى الدنغي أو ظهور أوبئة مثل الكوليرا. ومن أجل ذلك لا بد من التحضير الجيد للوثائق قبل انطلاق البعثة وأن يتعرف المراقب المعني عن الوضع الذي ينتظره، على أحسن وجه ممكن.

- معرفة الثقافة الخاصة بالبلد الذي ستنتشر فيه البعثة، ففي بعض الأحيان قد يتسبب الجهل بالثقافة المحلية بوضع المراقبين في حالات محرجة، قد تفضي إلى مخاطر تهدد سلامتهم الجسدية، وقد تبدو غير مفهومة بتاتا بالنسبة لثقافتنا. ولهذا يتوجب اكتساب حد أدنى من المعرفة بالثقافات والتقاليد المحلية قبل انطلاق بعثة المراقبة.

ومن أجل التحضير الجيد لهذه المرحلة، ننصح المراقب بأن يقرأ بتمعن نصائح السفر التي تنشرها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، على موقعها الإلكتروني³⁰، وما شابهها من البعثات الدبلوماسية التي قد يكون لها حضور أكبر في البلد المزمع التوجه إليه.

المرحلة الثانية: الوصول إلى البلد المضيف والإقامة السابقة لانطلاق العمل

تحيط بالأيام الأولى للوصول والإقامة في العاصمة، قبل انطلاق البعثة نحو المقاطعة أو الجهة التي تم تعيينها لها، عدد من المخاطر المترتبة عن عدة عوامل، من بينها لامبالاة المراقب لدى لقائه بزمام جدد أو قدامى، وتنوع المشاعر والرغبة في بدء العمل المكلف به، حيث أن كل هذه العوامل تجعل المراقبين في حالة ارتخاء في مستوى الحيطة. أضف إلى ذلك المخاطر الاعتيادية التي تتسم بها المدن الكبرى في كل أنحاء العالم، حيث أنها تمثل ارتفاعاً في احتمال تعرض المراقبين لأحداث قد تتفاوت أهميتها.

وبالتالي يتوجب على المراقب خلال تلك الأيام الأولى أن يتحلى بالحيطة ولاسيما من خلال عدم زيارة الأماكن أو المناطق التي يحظر عليه دخولها أو التي يمكن اعتبارها غير مستحبة. ولقد أصبح من الاعتيادي في الوقت الراهن، بالنسبة لبعض بعثات مراقبة الانتخابات، توفير تدريب سابق للانتشار، يشمل جوانب أمنية، وذلك بهدف تقليص احتمال حصول هذا النوع من الأحداث.

ومن الجوانب الهامة، التحلي بالحيطة القصوى في أماكن الإقامة، من خلال تفادي ترك أغراض ذات قيمة بادية في الغرفة التي يسكنها المراقب، مع حمل الجواز وأغراض قيمة أخرى، وإغلاق الأبواب والنوافذ بشكل جيد بعد مغادرة السكن فضلاً عن إغلاق الستائر، إذا ما كان داخل الغرفة بادياً من الخارج. ولكن هذا لايعني أن على المراقب أن يصحب معه في كل وقت أشياء مثل المجوهرات والساعات الثمينة، حيث أن إبراز بعض الممتلكات قد يكون مدعاة للخطر أيضاً. بل نوصي المراقب بأن يحمل معه ضمن البعثة وثيقتين للهوية رسميتين (مثلاً الوثيقة الثبوتية وجواز السفر)، بحيث يكون معه جواز السفر في حين يترك الوثيقة الأخرى في مكان آمن. وهكذا في حال حصول سرقة أو ضياع، يتم تقليص إمكانية فقدان كل الوثائق الثبوتية، الأمر الذي قد يتسبب في حال حصوله في عدة تعقيدات في بعض البلدان.

وخلال الأيام السابقة لانتشار المراقبين في مختلف المناطق المحددة لهم، لا بد من القيام بكل الإجراءات المتعلقة بالحصول على النقود المحلية والأدوية أو منتجات صيدلية أخرى، حيث أن عمليات اعتيادية بالنسبة للمراقب مثل سحب المال من كشك مصرف قد تكون مستحيلة أو محفوفة بالمخاطر في البلد المضيف.

المرحلة الثالثة: انتشار المراقبين في منطقة مسؤوليتهم

يعتري عملية انتشار المراقبين قدر كبير من التعقيد، ولاسيما إذا ما كبر حجم البعثة، الأمر الذي قد يشمل عشرات من المراقبين والمركبات التي تقصد وجهات مختلفة. وكل ذلك يستدعي تخطيطا لوجيستيا وأمنيا كبيرا.

كما ينبغي للمراقب أن يكون مستحضرا لأمر من بينها شرب الماء، حيث أن كثيرا ما يجري الانتشار في طرق غير لائقة، ونائية عن المدن، بحيث يتم قطع مسافات طويلة وفي بعض الأحيان تحت حر شديد.

كما أن على المراقب الاحترام الدقيق للتعليمات التي يعطها إليه الخبير في الأمن واللوجيستية / العمليات، والفريق المشرف على البعثة. وقد يتسبب سلوك طرق بديلة أو تغييرات غير مبلغ عنها في خطة الانتشار التي تم تلقيها، في عواقب وخيمة سواء للمراقبين بمفردهم أو للبعثة مجملها.

كما أن التواصل يكتسي أهمية بالغة خلال عملية انتشار البعثة، حيث يجب على المراقب أن يحترم الاتصالات الدورية المنصوص عليها مع استعمال وسائل التواصل المستلمة، بشكل إضافي كل ما اعتبر ذلك مناسبا، ولاسيما إذا كانت هناك شكوك أو ريبية. كما يمكن للمراقبين أن يتزودوا خلال المهمات بعدد من وسائل الاتصال، وفق منطقة المسؤولية التي حددت لهم، بهدف ضمان استمرارية التواصل. ويعتبر الهاتف الجوال (الخلوي)، الوسيلة الأساسية في التواصل، لكن جرت العادة أيضا بتزويد فريق المراقبين بوسائل إضافية مثل هواتف الأرقام الصناعية وموجات الراديو في إينتش إف (VHF).

المرحلة الرابعة: العمليات اليومية

وبعدما ينتشر المراقبون في منطقة العمليات، فإنهم يباشرون فوراً مهامهم الخاصة بالمراقبة كما هو محدد، والتي تشمل المشاركة في الأحداث السياسية مثل التجمعات والاجتماعات من مختلف الأصناف في عدة بلدات ومقابلة الممثلين المحليين من مختلف الأحزاب السياسية وغير ذلك.

وتشمل هذه العمليات اليومية التي يقوم بها المراقب، العديد من التنقلات التي تجري في غالب الأحيان على طرق غير لائقة ويتوجهون إلى أماكن تتجمع فيها حشود كبيرة. ويشار إلى أن الحوادث المتصلة بالمركبات، وإن كانت بسيطة فهي ليست بالقليلة ولهذا يتوجب على المراقب أن يولي اهتماما شديدا للتعبة اليومية للمركبة بالوقود وحالة صيانتها، مع إعطاء السائق التعليمات الواضحة المتصلة سواء بطريقة السياقة أو مكان ركن المركبة خلال غياب المراقبين.

وتكتسي الاتصالات أهمية قصوى خلال العمل اليومي للمراقبين، ولهذا وجب التأكد من صلاحية عمل أجهزة التواصل التي يتم استلامها، مع شحن البطاريات وأن يحمل المراقبون

تلك الأجهزة بشكل دائم، سواء كانت الفردية الخاصة بالمراقب أو تلك التي عُهد بها إلى فريق المراقبين.

ويمكن مطالبة المراقبين خلال عملياتهم اليومية، للقيام بعدد غير محدد من الاتصالات مع مركز العمليات التابعة للبعثة (أو ما شابه ذلك). وترمي تلك الاتصالات إلى تأمين توثيق ما يقوم به فريق المراقبين، في حال حصول أي حادثة أمنية أو حالة عدائية قد تطالهم، أو في حال حصول أي اختفاء، يكون من السهل تحديد محيط البحث والإنقاذ. وبالتالي فإن من الأهمية بمكان احترام التعليمات المستلمة من طرف الخبير الأمني والمتصلة بالمواقب ونوع الاتصالات التي يجب إجراؤها.

ومن الأخطاء الشائعة التي تنجم عنها عدة مشاكل وقد تتطور إلى ما لا يحمد عقباه، إسناد وظائف إلى فريق الدعم المحلي (السائق والمترجم) ليست من اختصاصه. وجدير بالذكر أن الموظفين المحليين هم فقط لتقديم الدعم للمراقبين في مهامهم، لكن اتخاذ القرارات تعود إلى المراقبين وبناء على التعليمات المستلمة من الفريق المشرف على البعثة والخبراء الأمنيين واللوجيستيين. كما أنه من مسؤولية المراقبين إعطاء فريق الدعم التعليمات الخاصة بعملهم اليومي، والتي ترمي إلى رفع مستوى الأمن بالنسبة لفريق المراقبة. مثلاً فإن التعليمات الخاصة بتعبئة المركبة بالوقود وأماكن ركنها، من الممكن أن تسهم في تأمين البعثة من الحوادث.

المرحلة الخامسة: يوم الانتخابات

يعتبر يوم الانتخابات موعداً حاسماً بالنسبة لأي بعثة مراقبة للانتخابات. إنه يوم طويل وهام ومرهق سواء بالنسبة للمراقبين أو موظفي الدعم. وحتى يمكن مواجهة ذلك اليوم بحد أدنى من الضمانات الأمنية بالنسبة للمراقبين وفريقهم من الأهمية بمكان اعتبار بعض التفاصيل الأساسية التي يجب تحضيرها عشية ذلك اليوم وهي ما يلي:

- شحن كافة الأجهزة الإلكترونية التي تم استلامها بغض النظر عما إذا تم استعمالها أم لا، ولاسيما أجهزة الاتصالات. ويجب أن يحترم المراقبون هذه القاعدة وإبلاغها إلى الموظفين المحليين الذين يدعمونهم.
- تعبئة البطاقات الهاتفية (سيم) ذات التسديد القبلي وحياسة بطاقات تعبئة أخرى إضافية.
- تحضير كل معدات التأشير المتاحة (مثل القمصان والقبعات وغيرها) بهدف تسهيل التعرف على المراقبين كأعضاء في بعثة مراقبة الانتخابات.
- توجيه تعليمات للسائق لكي يقوم بتعبئة كل خزانات المركبة بشكل كامل (للمحروقات والوسائل المبرّد والغاز وغيرها).

- تخطيط الطرق والمناطق التي سيتم العمل فيها، مع تقدير المدد الزمنية التنقل.
- الحصول على فواكه وطعام وشراب.
- تأمين قدر من المال نقداً، تحسباً لأي طارئ.
- حيازة وثائق الاعتماد، سواء الثبوتية الشخصية أو المتصلة بالبعثة.

المرحلة السادسة: انتهاء مهمة البعثة

قد يحصل تدهور على الصعيد الأمني عقب يوم الانتخابات في البلاد التي عملت فيها بعثة مراقبة الانتخابات أو في بعض مناطقها. وقد يحدث أن تتخذ الحكومة القائمة عدداً من الإجراءات الاحتياطية، مثل فرض حظر التجول أو إقامة عدد من حواجز المراقبة.

ينبغي للمراقبين أن يحترموا في كل الأحوال التعليمات التي تصلهم من الفريق المشرف على البعثة، ومن موظفي الوكالة التنفيذية.

وقد تتم عودة المراقبين إلى المدينة بطرق مختلفة، سواء بشكل لامركزي بحيث أن كل فريق من المراقبين يعود منفرداً أو بشكل مركزي، إذ يتم تحديد نقاط للقاء يتم بعدها تشكيل موكب لمختلف الفرق. ويعود للفريق المشرف اتخاذ القرار المناسب، بناء على اعتبارات لوجيستية و/أو أمنية. ويتعين على المراقبين أن يحترموا التعليمات التي تصلهم وبشكل خاص ما يتعلق بالمسارات التي يجب التنقل عبرها، مع تفادي التغييرات غير المبرمجة في خطة العودة التي وصلتهم.

وبعد انتهاء المهمة فإن البقاء في البلد الذي تم فيه الانتشار لا يعني التمتع بالتسهيلات التي كان يستفيد منها المراقبون خلال القيام بمهامهم في المراقبة. وبالتالي يجب على المراقبين أن يحترموا بشكل دائم القوانين والأنظمة المحلية، حيث عليهم أن يدركوا أن بقاء الفريق المشرف على البعثة لا يعني بتاتا بأنه مطالب أو قادر على تقديم المساعدة للمراقبين في حال تعرضهم لأية مشاكل بعد انتهاء مهمتهم. وقد يتسبب سلوك غير مناسب من طرف مراقب، بعد انتهاء مهمته، في ما لا تحمد عقباه.



◀ صوتك حر وسري
"يطلب من الناخبين
تفادي هذه الامور داخل
مخدع التصويت: الهواتف
النقالة وآلات التصوير
الفوتوغرافي والعدسات
أو أي وسيلة إلكترونية
لإنتاج الصور بحيث يمكن
أن تلتقط صوراً لبطاقات
التصويت التي يعيها
المواطنون!"

ملحق 1:

Declaration of Principles for International Election Observation and Code of Conduct for International Election Observers

<https://www.eeas.europa.eu/node/2013>

ملحق 2:

الانتخابات الرئاسية في كولومبيا، بعثة مراقبة الانتخابات للاتحاد الأوروبي، كولومبيا 2022.

الإعلان الأولي (نسخة بالإسبانية)

<https://www.eods.eu/library/EU%20EOM%20COL%202022%20PS%20%20ES.pdf>

ملحق 3:

الانتخابات البرلمانية، بعثة مراقبة الانتخابات للاتحاد الأوروبي، لبنان 2022.

الإعلان الأولي (نسخة PDF إنجليزية)

https://www.eods.eu/library/EU%20EOM%20Lebanon%202022%20Preliminary%20Statement_EN.pdf

ملحق 4:

الانتخابات التشريعية، بعثة مراقبة الانتخابات للاتحاد الأوروبي، كولومبيا 2022.

الإعلان الأولي (نسخة PDF إسبانية)

<https://www.eods.eu/library/Declaración+preliminar+Legislativas+Colombia+2022+ES+FINAL.pdf>

ملحق 5:

الانتخابات الجهوية والبلدية، فنزويلا، بعثة مراقبة الانتخابات للاتحاد الأوروبي
2021

الإعلان الأولي (نسخة PDF إسبانية)

https://www.eods.eu/library/declaracion_preliminar_moe_ue_venezuela_2021_es.pdf

التقرير النهائي (نسخة PDF إسبانية)

https://www.eods.eu/library/eu_eom_ven_2021_fr_es.pdf

ملحق 6:

الانتخابات العامة، زامبيا، بعثة مراقبة الانتخابات للاتحاد الأوروبي 2021

الإعلان الأولي (نسخة PDF إنجليزية)

https://www.eods.eu/library/ps_zambia_final.pdf

التقرير النهائي (نسخة PDF إنجليزية)

https://www.eods.eu/library/eu_eom_zambia_2021_-_final_report.pdf

ملحق 7:

الانتخابات التشريعية بالعراق، بعثة مراقبة الانتخابات للاتحاد الأوروبي 2021

الإعلان الأولي (نسخة PDF إنجليزية)

https://www.eods.eu/library/eu_eom_iraq_2021_preliminary_statement_2.pdf

التقرير النهائي (نسخة PDF إنجليزية)

https://www.eods.eu/library/eu_eom_iraq_2021_final_report.pdf

ملحق 8:

الانتخابات البرلمانية والاستفتاء، المجر، بعثة مراقبة الانتخابات لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا 2022

التقرير الأولي (نسخة PDF إنجليزية)

https://www.osce.org/files/f/documents/4/6/515111_1.pdf

ملحق 9:

الانتخابات العامة في صربيا، بعثة مراقبة الانتخابات لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا 2022

التقرير الأولي (نسخة PDF إنجليزية)

<https://www.osce.org/files/f/documents/f/1/515177.pdf>

ملحق 10:

الانتخابات الرئاسية في قرغيزستان، بعثة مراقبة الانتخابات لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا 2021

التقرير النهائي (نسخة PDF إنجليزية)

<https://www.osce.org/files/f/documents/2/f/519087.pdf>

الإعلان الأولي (نسخة PDF)

https://www.osce.org/files/f/documents/6/5/505840_0.pdf

ملحق 11:

الانتخابات المحلية في جورجيا، بعثة مراقبة الانتخابات لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا 2021

التقرير النهائي (نسخة PDF إنجليزية)

https://www.osce.org/files/f/documents/3/a/515364_0.pdf

الإعلان الأولي (نسخة PDF إنجليزية)

https://www.osce.org/files/f/documents/f/d/499468_3.pdf

ملحق 12:

الانتخابات الرئاسية في أوزباكستان، بعثة مراقبة الانتخابات لمنظمة الأمن والتعاون
في أوروبا 2021

التقرير النهائي (نسخة PDF إنجليزية)

https://www.osce.org/files/f/documents/9/e/516435_0.pdf

الإعلان الأولي (نسخة PDF إنجليزية)

<https://www.osce.org/files/f/documents/4/9/502203.pdf>

ملحق 13:

الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية، بعثة مراقبة الانتخابات لمنظمة
الأمن والتعاون في أوروبا 2020

التقرير النهائي (نسخة PDF إنجليزية)

https://www.osce.org/files/f/documents/7/7/477823_2.pdf

الإعلان الأولي (نسخة PDF إنجليزية)

<https://www.osce.org/files/f/documents/9/6/469437.pdf>

ملحق 14:

الانتخابات الرئاسية في كولومبيا، بعثة مراقبة الانتخابات لمنظمة الدول الأمريكية
2022

التقرير الأولي (نسخة PDF بالإسبانية)

<https://www.oas.org/eomdatabase/GetFileA.aspx?id=443-1351-25-0>

ملحق 15:

الانتخابات العامة في بيرو، بعثة مراقبة الانتخابات لمنظمة الدول الأمريكية 2021

التقرير النهائي (نسخة PDF بالإسبانية)

<https://www.oas.org/eomdatabase/GetFileA.aspx?id=433-1328-5-0>

التقرير الأولي (نسخة PDF بالإسبانية)

<https://www.oas.org/eomdatabase/GetFileA.aspx?id=433-1278-36-0>

ملحق 16:

الانتخابات الاتحادية والمحلية في المكسيك، بعثة مراقبة الانتخابات لمنظمة الدول الأمريكية 2021

التقرير الأولي (نسخة PDF بالإسبانية)

<https://www.oas.org/eomdatabase/GetFileA.aspx?id=434-1281-25-0>

ملحق 17:

انتخابات البرلمان الجهوي، والتشريعية والبلدية في سالفادور، بعثة مراقبة الانتخابات لمنظمة الدول الأمريكية 2021

التقرير الأولي (نسخة PDF بالإسبانية)

<https://www.oas.org/eomdatabase/GetFileA.aspx?id=431-1267-25-0>

ملحق 18:

الانتخابات العامة في هوندوراس، بعثة مراقبة الانتخابات لمنظمة الدول الأمريكية 2021

التقرير الأولي (نسخة PDF بالإسبانية)

<https://www.oas.org/eomdatabase/GetFileA.aspx?id=439-1315-36-0>

ملحق 19:
الانتخابات العامة في إيكوادور، بعثة مراقبة الانتخابات لمنظمة الدول الأمريكية
2021

التقرير الأولي (نسخة PDF بالإسبانية)

<https://www.oas.org/eomdatabase/GetFileA.aspx?id=430-1273-25-0>



GOBIERNO
DE ESPAÑA

MINISTERIO
DE ASUNTOS EXTERIORES, UNIÓN EUROPEA
Y COOPERACIÓN

SUBSECRETARÍA

SECRETARÍA
GENERAL TÉCNICA